جمعيـة رجـال الأعـمـال الأردنيـيـن
Jordanian Businessmen Association

مجتمع الأعمال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

السنة 25 - كانون أول 2022

Investment for Future

100 jordan
FOR INDUSTRIAL EQUIPMENTS LTD.CO

كُلِ مَا نَحتاجه
لِبنَاء غَدٍ أكثر إشراقًا

- الإستثمارات السياحية
- التجهيزات الطبية
- التكنولوجيا الصناعية
- إدارة المشاريع

Phone:
+962 79 764 1121
+962 79 285 1016

Mail:
info@100.jo
the100jordan@gmail.com

facebook:
100jordan
1010jordan

Web:
100.jo

Instagram:
100jordanco

Address:
Madaba, Jordan

1010 TOURISM & HOTELS LTD CO | DAHAB TOURISM INVESTMENT | JORDANME JORDAN OF MIDDLE EAST TOURISM PROJECT 2022 | 100JORDAN TOURISM MARKETING | 100JORDAN PHARMACEUTICAL | 100JORDAN PHARMA TEC | NMA Smart Furniture Medical Furniture Metal Furniture | AQ

في هـذا العـدد

إفتتاحية العدد	5
طهبوب: الأردن يمتلك المقومات اللازمة ليكون مركزاً إقليمياً لممارسة الأعمال الاستثمارية	6
جمعية رجال الأعمال الأردنيين تثمن جهود السفير التونسي	7
« رجال الأعمال » ... تبحث تعزيز العلاقات الأردنية- العراقية	9
جمعية رجال الأعمال الأردنيين تعقد ندوة نقاشية حول فرص الاستثمار في الهند	10
رجال الأعمال الأردنيين تناقش ملامح مشروع التشغيل في الأردن 2030	12
جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك في اطلاق منصة إلكترونية لترويج الفرص الاستثمارية بالمملكة	13
جمعية رجال الأعمال الأردنيين تنظم حلقة نقاشية حول « تأثير الخدمات الالكترونية على سهولة ممارسة الأعمال»	14
جمعية رجال الأعمال تعقد حلقة نقاشية حول «التعديلات المقترحة على قانون الضمان الاجتماعي ومبرراتها»	16
جمعية رجال الأعمال الأردنيين توقع مذكرة تفاهم مع مجلس الأعمال العراقي في الأردن	17
جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث فرص الاستثمار المشتركة مع أذربيجان	18
«رجال الأعمال» توقع مذكرة تفاهم مع الاتحاد الاردني لمنتجي الأدوية والمستلزمات الطبية	20
اختتام أعمال منتدى الاستثمار الأردني مع اقليم كوردستان- العراق	21
تأسيس مجلس أعمال أردني – ماليزي مشترك مطلع العام القادم	27
رجال الأعمال تبحث تطور العلاقات الأردنية السعوديّة	29
جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الأردنية- الفرنسية	32
الطباع: حزمة من التوصيات لتحفيز الاقتصاد العربي	34
الطباع: التجارة الخارجية الأردنية بدأت بالتعافي	36
جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك في اجتماع الطاولة المستديرة حول دعم التطور الاستراتيجي لأجندة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في الأردن	37
الطباع يؤكد على أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك بين الأردن والولايات المتحدة	38
وزيرة الاستثمار: قانون البيئة الاستثمارية جاء لترسيخ مكانة المملكة كمركز جاذب للمستثمرين	41
رجال الأعمال» توقع مذكرة تفاهم مع جمعية نادي صاحبات الأعمال والمهن	42
تأسيس مجلس أعمال أردني سويدي مشترك	43
الطباع رئيساً لاتحاد رجال الأعمال العرب	45
رجال الأعمال تثمن الجهود القطرية في افتتاح كأس العالم	48
الأردن والعراق.. فرصة واعدة لبناء تكامل اقتصادي	49
الطباع مسارات الإصلاح نهج للدولة وأساس نهضتها	50
السفير الكويتي: الأردن بوابة اقتصادية مهمة ومناخه الاستثماري مشجع	51

المدير المسؤول
طـارق حـجـازي
المدير العام

هاتف
+962 6 537 3355

فاكس
+962 6 533 7617

ص.ب 926182
عمان 11190 الأردن

البريد الالكتروني
info@jba.com.jo

الموقع الالكتروني
www.jba.com.jo

لجنة الإعداد والتحرير
طارق حجازي — المدير العام
د. روان شبيطة — باحث إقتصادي
تحرير خطاب — مسؤول شؤون الأعضاء

العربي الإسلامي
أفضل بنك إسلامي في الأردن

البنك العربي الإسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

iiabank.com.jo | 080022224 - 065003300 |

إفتتاحية العدد

حمدي الطباع
رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

على الرغم من توقعات النمو الاقتصادي الإيجابية للأردن خلال العام الحالي والقادم لمختلف الجهات الدولية ونجاح المراجعة الخامسة لصندوق النقد الدولي وتحسن عدد من المؤشرات الاقتصادية، إلا أن ذلك لم ينعكس على أرض الواقع ولم يستشعر القطاع الخاص بشكل عام والمواطن الأردني بشكل خاص بنتائجه الملموسة.

يواجه القطاع الخاص العديد من التحديات والصعوبات خاصة في ظل الأزمات العالمية الراهنة من ارتفاع الأسعار وتكاليف مدخلات الإنتاج وموجات التضخم على المستوى الدولي الى جانب اختناقات سلاسل العرض وتقلبات أسعار الصرف.

ومن المؤكد اهتمام وحرص القطاع الخاص على تحقيق المملكة تحسناً جوهرياً في أوضاعها والتي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال التركيز على التحديات الأساسية المؤثرة سلباً على الاقتصاد الوطني والتي تعد مؤشرات مقلقة كالبطالة المرتفعة ونسب المديونية المتزايدة والمترافقة مع عجز متراكم في الموازنة. مما يستدعي تبني مسار ضابط للأوضاع المالية وزيادة الإنفاق الرأسمالي مع التركيز بشكل أكبر على المشاريع الاستثمارية.

كما ومن المهم أن تكون من ضمن أولويات المرحلة التوجه نحو تبني سياسات اصلاحية داعمة للاستثمار تستهدف تعزيز تنافسية البيئة الاستثمارية الأردنية وأن تنسجم رؤية التحديث الاقتصادي مع مختلف الخطط والإستراتيجيات المتبناه من قبل مختلف الوزارات لتحقيق التكاملية المطلوبة وتفعيل دور مختلف فئات المجتمع كلٌ حسب دوره. خاصة مع كون الاستثمار الوسيلة الأنسب لخلق فرص عمل والنهوض بالاقتصاد، من خلال دعم القطاع الخاص كمحرك أساسي للتشغيل في الاقتصاد الوطني.

ومن المهم كذلك البدء وبخطوات جادة وضع ملامح برنامج تنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي ليتم تطبيق جميع التوصيات المنبثقة من ورشات العمل القطاعية والتي تم عقدها بشكل مكثف خلال الفترة السابقة مع التركيز على الأولويات والقطاعات المستهدفة بالشكل الذي يساهم في دعم وتطوير أداء القطاعات وتعزيز تنافسية الاقتصاد الأردني خاصة مع وجود عدد من القطاعات التي لم تتعافى بالشكل المأمول.

ومن هذا المنطلق نحتاج الى خطوات جادة وبوتيرة أسرع لتنفيذ جميع ما تم وضعه من خطط لنتمكن في بداية العام الجديد من تحقيق نسب النمو المتوقعة وزيادة متانة الاقتصاد لتحمل وتلقي مختلف الصدمات غير المتوقعة.

وفيما يتعلق بمشروع الموازنة العامة للعام القادم فإن الإنفاق الرأسمالي لا يزال متواضعاً ولا يتم تخصيص ما يكفي للمشاريع الجديدة على الرغم من تعهد الحكومة بالإلتزام برؤية التحديث الاقتصادي التي تستدعي التوجه نحو تخصيص مبالغ أكبر للإنفاق الرأسمالي فتم تخصيص 263 مليون دينار فقط للمشاريع الجديدة من أصل 1.6 مليار دينار.

وفي ظل توقعات ارتفاع خدمة الدين العام نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة على المستوى المحلي والدولي نلاحظ أن الدين العام سينمو بشكل أكبر خلال عام 2023 خاصة مع توقع اقتراض ما يقارب 8.8 مليار دينار كقروض داخلية وخارجية مما سيزيد العبء على الموازنة ويفاقم مشكلة المديونية.

وفي الختام، فإنه يسر جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن تقدم لكم في هذا العدد من مجلة مجتمع الأعمال موجزاً حول أبرز نشاطات الجمعية خلال الربع الأخير من عام 2022 والتي حرصت الجمعية على مواكبة أبرز الأحداث الاقتصادية وأداء دورها في خدمة أعضائها وفي الترويج الاستثماري للمملكة.

طهبوب: الأردن يمتلك المقومات اللازمة ليكون مركزاً إقليمياً لممارسة الأعمال الاستثمارية

أكد عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين المهندس يُسري طهبوب ضرورة وجود خطة ترويجية وتسويقية غير تقليدية لقانون تنظيم البيئة الاستثمارية، تسهم في التعريف بأبرز المزايا والحوافز التي سيتمتع بها المستثمرون، والتأكيد على أن الأردن وجهة آمنة ومستقرة من حيث التشريعات الناظمة للاستثمار وفقاً لمشروع القانون الجديد، بالإضافة إلى ضرورة حل التحديات التي يواجهها المستثمرون، لجعل الاستثمار الأجنبي ملبياً للطموحات.

وأضاف خلال مشاركته في مؤتمر واقع الإستثمار في الأردن الذي نظمته مؤسسة الياسمين لعقد الدورات التدريبية، إن الاستثمار يعد من أهم قضايا مجتمع الأعمال الأردني، مشيراً إلى أن وجود بيئة استثمارية تنافسية تعتبر أساس نجاح وازدهار جميع الأنشطة الاقتصادية، وعليها يتم تشكيل تشريعات ناظمة للاستثمار، وحل أغلب المعيقات التي تواجهه، وتستقطب تدفقات استثمارية عربية ودولية وإقليمية.

وقال طهبوب، إن الأردن يمتلك المقومات اللازمة ليكون مركزاً إقليمياً لممارسة الأعمال، إذا توفرت مخططات شمولية لكل القطاعات، وترجمتها إلى مشاريع استثمارية مدروسة بجدوى اقتصادية تحقق عائداً للمستثمرين، ويروج لها على نحو علمي لدى الشركات متعددة الجنسيات، لتشجيعها على فتح فروع لها في المملكة.

ورأى أن مشروع قانون تنظيم البيئة الاستثمارية، سيعالج التحديات التي تواجه المستثمرين، ومنها البيروقراطية الإدارية وطول مدد الإجراءات اللازمة للحصول على التراخيص، وتعدد الجهات الواجب على المستثمر مراجعتها، وارتفاع تكاليف الاستثمار، خاصة التشغيلية منها، وعدم استقرار الأنظمة والتعليمات بما يضمن استمرارية المشروع، والتغلب على صغر حجم السوق المحلية، وضعف القوة الشرائية مقارنة بدول المنطقة، إضافة الى تحديات التمويل، وارتفاع سعر الفائدة.

ودعا إلى معالجة المعيقات كون تشجيع الاستثمار الأجنبي يعد هدفاً رئيسياً، وأحد أولويات العمل الاقتصادي الهادف لزيادة وتيرة الإنتاج والنمو، والتركيز على العوامل المحفزة، مثل تشجيع الصادرات وتحفيض التكاليف.

وأكد أهمية التعاون المشترك في مختلف المجالات الاستثمارية على المستويين العربي والدولي، في ظل ما يمر به العالم من تغيرات جوهرية نتيجة الأزمات المتعاقبة، وأخرها الأزمة الروسية الأوكرانية. وأشار إلى أهمية تعزيز التكاملات الصناعية بين الدول، لافتاً إلى أن الأردن يبذل جهوداً في سبيل ذلك، منها التكامل الأردني الإماراتي المصري، والتعاون الأردني المصري العراقي، وقمة الأردن وقبرص واليونان.

كما وشارك مدير عام جمعية رجال الأعمال الأردنيين طارق حجازي كمقرر للجلسة الأولى من أعمال المؤتمر حول دور الاستثمار في تحفيز فرص النمو الاقتصادي وتعزيز الإبتكار بالإضافة الى مواجهة التحديات العالمية.

كما وناقشت جلسات المؤتمر دور الاستثمار في تحفيز فرص النمو وتعزيز الابتكار ومواجهة التحديات العالمية، والجوانب القانونية لجذب الاستثمار لتحقيق التنمية، واستدامة المشاريع الاقتصادية، ودور البنك المركزي في ضمان الاستقرار النقدي.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تثمن جهود السفير التونسي

استقبل حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين وأعضاء مجلس الإدارة، سعادة السفير التونسي لدى المملكة خالد السهيلي في مقر الجمعية وذلك لتثمين وتكريم جهوده في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين.

وثمن الطباع خلال اللقاء جهود السفير في تقوية وتعزيز العلاقات الثنائية المشتركة بين البلدين خلال فترة عمله لافتاً الى أن العلاقات الأردنية التونسية شهدت تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة مؤكداً على الدور الهام الذي يؤديه مجلس الأعمال الأردني التونسي المشترك والذي ترتبط به الجمعية منذ عام 2016 مع كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية في تعزيز الاستثمارات المشتركة و زيادة حجم التبادل التجاري بين الأردن وتونس.

من جهته، أكد سعادة السفير خالد السهيلي عمق العلاقات بين الأردن وتونس مثمناً دور الجمعية الهام في توطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين، معرباً عن حرص السفارة الدائم على التواصل المستمر مع الجمعية والتعاون في عقد النشاطات والمحافظة على استمرارية نشاط مجلس الأعمال الأردني التونسي بشكل دوري والذي تعد مخرجاته دائماً متميزة وتقدم حلول عملية للمشاكل والتحديات التي يواجهها القطاع الخاص من كلا الجانبين.

وأكد الطباع على أن البلدين تجمعهم علاقات تاريخية مميزة، لافتاً إلى إمكانية وضع خطة عمل مع الجانب التونسي للإرتقاء بمستوى التعاون المشترك خاصة في زيادة فرص دخول المنتجات الأردنية الى الدول الأفريقية لما تتمتع به تونس من علاقات متميزة مع الجانب الأفريقي.

كما ودعا الطباع مجتمع الأعمال التونسي لزيارة الأردن والإطلاع على الفرص الاستثمارية والحوافز المقدمة خاصة مع تمتع الأردن ببيئة استثمارية جاذبة تمتاز بموقع استراتيجي وباستقرار سياسي ونقدي، بالإضافة إلى إمكانية الإستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي ترتبط بها الأردن مع عدد من الدول على المستوى العربي والأجنبي.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ ما قيمته 23 مليون دولار خلال عام 2020 شكلت الصادرات منه ما يقارب 9.1 مليون دولار تركزت في المنتجات الصيدلانية والآلات والمعدات الكهربائية والأسمدة، بينما شكلت المستوردات ما قيمته 13.9 مليون دولار تركزت في المواد الكيميائية غير العضوية والأسماك و الآلات والمعدات الكهربائية.

كما وحضراللقاء أعضاء مجلس الإدارة المهندس عبد الرحيم البقاعي، ميشيل نزال، أيمن علاونة ، ومديرعام الجمعية طارق حجازي.

التبادل التجاري بين الأردن وتونس (2019-2021)

السنوات	الصادرات مليون دولار	المستوردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2019	10.4	15.1	25.8	-4.7
2020	9.1	13.9	23	-4.8
2021	7.8	9.7	17.5	-1.9

أبرز الصادرات الأردنية إلى تونس (2021)	قيمة الصادرات مليون دولار
منتجات الصناعات الكيماوية (أبرز السلع: أدوية)	6.6
منتجات صناعة الأغذية (أبرز السلع: خلاصات الشعير الناشط)	1.8
آلات وأجهزة، معدات كهربائية (أبرز السلع: الألواح الشمسية)	1.3
مواد نسيجية ومصنوعاتها (أبرز السلع: ألبسة)	0.256

أبرز المستوردات الأردنية من تونس (2021)	قيمة المستوردات مليون دولار
منتجات الصناعات الكيماوية (أبرز السلع: أدوية)	5.4
حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية (أبرز السلع: أسماك وقشريات)	2.3
منتجات صناعة الأغذية (أبرز السلع: كاكاو ومحضراته)	2.3
مواد نسيجية ومصنوعاتها (أبرز السلع: ألبسة مصنرة)	0.753

* المصدر: مركز التجارة الدولية، دائرة الإحصاءات العامة.

« رجال الأعمال » ... تبحث تعزيز العلاقات الأردنية- العراقية

استقبل الدكتور سعد ناجي نائب رئيس مجلس الأعمال العراقي في الأردن وأمين السر العين المهندس عبد الرحيم البقاعي أمين سر الجمعية بحضور أعضاء مجلس الادارة ميشيل نزال، المهندس يُسري طهبوب، ورئيس مجلس الأعمال الأردني العراقي المهندس عبد الرحمن أبو طير ومدير عام الجمعية طارق حجازي في مقر مجلس الأعمال العراقي في الأردن، وذلك بهدف توطيد العلاقات بين كلا الجانبين ومناقشة الآفاق المستقبلية للتعاون الثنائي الى جانب بحث أهم القضايا التي تهم مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

وأشاد العين المهندس عبد الرحيم البقاعي عضو مجلس ادارة الجمعية بدور مجلس الأعمال العراقي في الأردن الهام في تطوير الاستثمارات العراقية في الأردن وجذبها بشكل مستمر، مؤكداً حرص الجمعية الكبير في تعزيز العلاقات الاستثمارية والتجارية والاقتصادية بين البلدين وذلك من خلال مجالس الأعمال التي ترتبط بها الجمعية مع عدد من الفعاليات الاقتصادية من الجانب العراقي.

وأكد البقاعي بأن مجتمع الأعمال الأردني يتطلع على الدوام نحو فتح آفاق جديدة للاستثمار في العراق خاصة وأن العراق هو العمق الاقتصادي الحقيقي للأردن كما ويعتبر من أهم الأسواق التقليدية بالنسبة للأردن وتشكل الاستثمارات العراقية أهمية استراتيجية، مما يجعل تعزيز العلاقات الثنائية خطوة في غاية الأهمية لتحقيق المصالح المشتركة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

من جهته، أكد الدكتور سعد ناجي نائب رئيس مجلس الأعمال العراقي في الأردن بأن العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية حافظت على متانتها خلال السنوات السابقة على الرغم من جميع التحديات الإقليمية السابقة، مشيراً الى ان المستثمرين العراقيين في الأردن يتمتعون بالعديد من المزايا الاستثمارية التي يتيحها قانون الاستثمار الى جانب حزمة من الحوافز والإعفاءات.

ولفت ناجي الى أن مجلس الأعمال العراقي والذي تأسس في عام 2006 يضم في عضويته نخبة من رجال الأعمال العراقيين يبلغ عددهم 400 عضو يمثلون ما يقارب 3200 شركة والذين يمتلكون استثمارات متنوعة في مختلف القطاعات الاقتصادية من أهمها السياحة والصناعة والتجارة العامة، ويهدف المجلس الى التشبيك المتواصل بين البلدين.

وبين ناجي الى أن حجم الاستثمارات العراقية في الأردن تقارب 23.4 مليار دينار تبلغ مساهمة المجلس فيها ما يقارب60%. لافتاً الى أن المجلس يطالب باستمرار برفع التأشيرات بين البلدين.

ولفت ناجي الى أن المجلس قد قام بإعداد ملاحظات حول مشروع قانون البيئة الاستثمارية مع التركيز على عدم وضوح الحوافز الى جانب الرجوع الى العديد من الأنظمة والتعليمات والموافقات المتعلقة بالإجراءات الاستثمارية.

وأكد ميشيل نزال عضو مجلس ادارة الجمعية على أهمية التوجه نحو توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين لغايات تعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات، خاصة في مجال القطاع السياحي لتعزيز الاستثمارات العراقية في الأردن في هذا القطاع النوعي.

كما وأكد المهندس يُسري طهبوب عضو مجلس ادارة الجمعية على أهمية العمل على تسهيل كافة المعيقات من خلال مجلس الأعمال الأردني- العراقي المشترك خاصة في مجالات السياحة العلاجية والقطاع الصناعي.

كما وحضر اللقاء من مجلس الأعمال العراقي عضو الهيئة الادارية و رئيس لجنة قطاع الطاقة المهندس مكي الفائز، ومدير عام المجلس عبير النائب.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تعقد ندوة نقاشية حول فرص الاستثمار في الهند

نظمت السفارة الهندية في الأردن بالتعاون مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين ندوة نقاشية حول فرص الاستثمار في الهند وعلى وجه الخصوص ولاية أتر برديش، وذلك في مقر الجمعية بحضور حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين والتي شارك بها عدد من رجال الأعمال الأردنيين والهنود.

وأكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن الأردن يرتبط بعلاقات اقتصادية تاريخية مع الهند كما وأن الشراكات التجارية بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين في تطور مستمر فبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ما يقارب 1.4 مليار دولار خلال عام 2020.

وبين الطباع بأن هناك العديد من المشاريع الهندية الناجحة في الأردن والتي تمتعت بالمزايا التنافسية للبيئة الاستثمارية الأردنية فتقدر الاستثمارات الهندية في قطاع الملابس والفوسفات بما يقارب 1.3 مليار دولار. لافتاً الى أن الهند تحتل المرتبة العاشرة على مستوى الدول في الاستثمار في سوق عمان المالي بقيمة 572 مليون دولار.

وبين الطباع أن هناك ما يقارب 25 مصنع لتصنيع الألبسة برأس مال هندي بحجم استثمار يقارب 300 مليون دولار كما ويساهم في توظيف ما يقارب 10 آلاف عامل. مشيراً الى وجود العديد من اتفاقيات التعاون التي ترتبط بها عدد من الجامعات الأردنية مع الجانب الهندي والمتضمنة لحزمة من البرامج التدريبية في مختلف مجالات تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.

وقال الطباع : "إن التعاون المثمر بين البلدين يمكن أن يأخذ أوجه مختلفة لكن من أهمها هو التعاون الاستثماري وهو ما نأمل تحقيقه من خلال هذه الندوة". مشيراً الى أن هناك العديد من القطاعات الاقتصادية الواعدة ذات الاهتمام المشترك منها قطاع التعدين والصناعات الكيماوية والأسمدة، الى جانب الصناعات الصيدلانية والقطاع الزراعي و تكنولوجيا المعلومات.

وأكد الطباع حرص الجمعية على تقوية العلاقات الاستثمارية والتجارية والاقتصادية بين البلدين، معرباً عن أمله بأن تشكل ندوة اليوم فرصة لبحث الفرص الاستثمارية المتاحة لكلا البلدين. مثمناً جهود سعادة السفير الهندي لدى المملكة أنور حليم على جهوده الكبيرة في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

بدوره، أكد سعادة السفير الهندى لدى المملكة أنور حليم أهمية لقاء اليوم مثمناً جهود الجمعية في التعاون المستمر مع السفارة وبما يساهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، مشيراً الى العلاقات بين البلدين متميزة الى جانب الجهود الكبيرة التي يبذلها قيادتي كلا البلدين والتي نجمت عن توقيع عدد متنوع من مذكرات التفاهم المشتركة في مختلف المجالات. وأشار حليم الى أن ولاية أتر برديش تساهم بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للهند.

وأعرب حليم عن أمله بأن يتحسن حجم التبادل بين البلدين خاصة بعد تأثره بالتداعيات الاقتصادية السلبية لجائحة فيروس كورونا، لافتاً الى أن الاقتصاد الهندي يعتبر أحد الاقتصاديات الكبرى على المستوى الدولي. وبين حليم بأنه لتحقيق التعاون بين الأردن والهند فإنه من المهم التركيز على المجالات ذات الإهتمام المشترك والتي من أهمها القطاع الصناعي والشركات الصغيرة والمتوسطة وقطاع تكنولوجيا المعلومات، الى جانب الأمن الغذائي والصناعات الغذائية.

مؤكداً بأن الأردن يمتلك المقومات اللازمة ليكون مركزاً اقليمياً بالنسبة للهند خاصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات. كما وأشار حليم الى تمتع الاقتصاد الأردني بالعديد من المزايا من أهمها الانفتاح الاقتصادي والقوى العاملة الكفؤة والمتعلمة.

واستعرض شري رازيم السكرتير الثاني لدى السفارة الهندية أهم المزايا الاستثمارية والتنافسية في ولاية أتر برديش مشيراً الى أنها تعد أكبر رابع ولاية في الهند وتتمتع بكثافة سكانية عالية كما وتعرف بأنها سلة الغذاء في الهند فتعد أكثر الولايات انتاجاً للغذاء وتنوعاً في مجال الصناعات الغذائية.

وأشار رازيم الى أننا نسعى الى جذب المزيد من الاستثمارات الى هذه الولاية مع التركيز على عدد من القطاعات الواعدة منها قطاع الصناعات الغذائية والصناعات الدوائية وكذلك تكنولوجيا المعلومات وقطاع الصناعات الالكترونية.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تناقش ملامح مشروع التشغيل في الأردن 2030

استقبل أمين صندوق جمعية رجال الأعمال الأردنيين ميشيل نزال عدد من خبراء مشروع التشغيل في الأردن 2030 والممول من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ بحضور مدير عام الجمعية طارق حجازي وذلك للحديث حول انشاء هيكل للحوار الوطني بين القطاعين العام و الخاص حول التشغيل و ممارسات العمل المستقبلية.

وتم استعراض خلال اللقاء أبرز ملامح مشروع التشغيل والذي يعمل جنباً إلى جنب مع وزارة العمل والشركاء المحليين الأخرين على خلق وتحسين فرص العمل المستدامة في الأردن ضمن عدد من المجالات المحورية من أهمها تقديم المشورة إلى وزارة العمل الأردنية خصوصاً حول تطوير سياسات التشغيل المستقبلية، و تنظيم جلسات حوارية دورية بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني حول سياسات التشغيل بشكل عام وأنشطة العمل المستقبلية بشكل خاص، الى جانب دعم توسيع نطاق الممارسات الفُضلى التي تحفز التشغيل المستدام.

وأشار خبراء مشروع التشغيل في الاردن 2030 الى أنه لتحقيق أهداف المحور الثاني و كمرحلة أولية يعمل البرنامج مع خبراء دوليين على تحليل هياكل الحوار القائمة بين القطاعين العام و الخاص في الاردن و تقديم المشورة بما يناسب الوضع الأردني و كيفية انشاء هيكل للحوار بين القطاعين العام و الخاص بما يخص سياسات التشغيل و أنشطة العمل المستقبلية في الأردن.

وأكد ميشيل نزال عضو مجلس ادارة الجمعية على أهمية المشروع وما يتضمنه من محاور متنوعة تخدم المجتمع خاصة من محاور متنوعة تخدم المجتمع خاصة في ظل تفاقم مشكلة البطالة، مؤكداً على أهمية التعاون بين مختلف الفئات والجهات الممثلة للقطاع الخاص لضمان تنفيذ المشروع وتحقيقه لأهدافه المرجوة. كما واستعرض نزال موجزاً حول دور الجمعية الاقتصادي في تعزيز البيئة الاستثمارية والترويج الاستثماري لأهم الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية، لافتاً الى أن القطاع الخاص له دوره هام في توفير فرص العمل والتصدي للبطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة والتوسع بأنشطة أعماله وتطويرها وتنفيذ المشاريع المتنوعة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by

giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك في اطلاق منصة إلكترونية لترويج الفرص الاستثمارية بالمملكة

شارك حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الاعمال الاردنيين وطارق حجازي مدير عام الجمعية في حفل أطلقته وزارة الاستثمار بالتعاون مع مجموعة سيتي بنك لإطلاق منصة (City Builder) الإلكترونية، والتي تهدف الى تمكين المستثمر من التعرف على أهم الفرص الاستثمارية بالمملكة والموزعة على كافة المحافظات وفي العديد من القطاعات الاستثمارية ذات التنافسية العالية، وذلك من خلال منصة رقمية ذكية.

وزير الاستثمار المهندس خيري عمرو أكد خلال حفل الإطلاق على ان هذه المنصة ستساهم في تحقيق رؤية التحديث الاقتصادي 2033 التي أطلقتها الحكومة مؤخراً من خلال ترويج الفرص الاستثمارية بالمملكة في منصة عالمية، مشيراً الى ان المملكة تعتبر الدولة الأولى بمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا تستخدم هذه المنصة.

وبين عمرو أن المملكة تعمل لتصبح مركزاً اقليمياً ودولياً للاستثمار من خلال انشاء بيئة استثمارية محفزة تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتمكن الاستثمارات القائمة مشيراً الى أن الوزارة عملت خلال الفترة الماضية مع مجموعة سيتي على هذه المنصة التي تعرض بالإضافة الى الفرص الاستثمارية يتواجد معلومات عن السوق الأردني وتسلط الضوء كذلك على التقاطعات الرئيسية بين الإحتياجات التنموية واولويات المملكة واهتمامات المستثمرين.

وأكد عمرو على أن مشروع المنصة هو جزء من خطة الوزارة لتوسيع استخدام الأدوات الرقمية خصوصاً في الأنشطة الترويجية والتي تشمل جذب الاستثمارات وبناء صورة حقيقية حول البيئة الاستثمارية وتحديد أولويات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأوضح أن المنصة ستسلط الضوء وتعمل على ترويج أكثر من 53 فرصة استثمارية بإجمالي حجم استثمار يقارب 4.7 مليار دولار في مختلف القطاعات ذات الأولوية، مشيراً الى أن هذه ليست سوى المرحلة الأولى من المشروع وأن المزيد من المشاريع القابلة للتطبيق سيتم عرضها على المنصة وبشكل مستمر.

يذكر أن منصة سيتي بلدر تتيح للمستخدمين استكشاف مشاريع التنمية والتواصل مع المنسّقين المحليين واكتشاف الموارد التي توفّر معلومات عن ممارسة الأعمال في الأردن بالاضافة الى تحديد الاستثمارات المؤثّرة التي تتوافق مع أهداف المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة وأهداف الإستدامة.

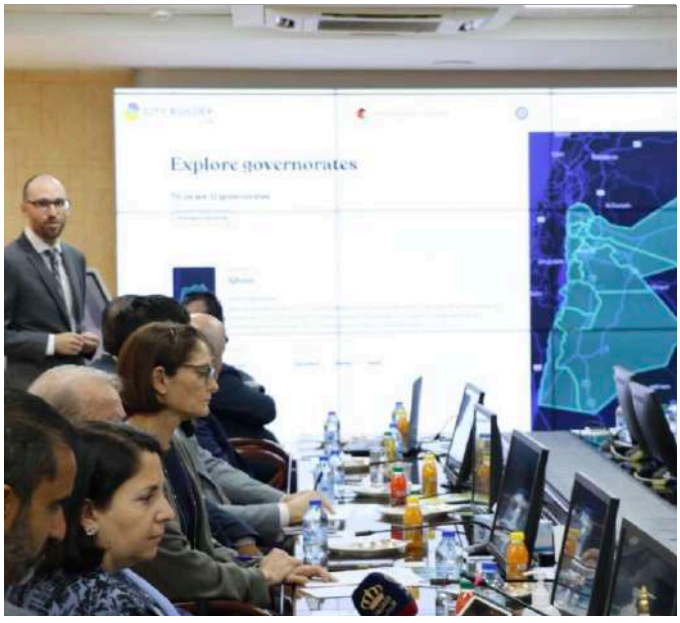

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تنظم حلقة نقاشية حول « تأثير الخدمات الالكترونية على سهولة ممارسة الأعمال»

نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين حلقة نقاشية حول تأثير الخدمات الالكترونية على سهولة ممارسة الأعمال في الأردن و استضافت من خلالها معالي وزير الاقتصاد الرقمي والريادة أحمد هناندة.

الطباع

«لقطاع تكنولوجيا المعلومات دور أساسي في تحقيق النمو المستدام»

وأكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حرص الجمعية على تعزيز دورها الاقتصادي كإحدى المؤسسات الممثلة للقطاع الخاص، من خلال التواصل مع أصحاب القرار من المسؤولين في القطاع العام والتناقش معهم في أبرز المواضيع الهامة للقطاع الخاص الأردني، وتقريب وجهات النظر الهادفة لتعزيز فاعلية الشراكة بين القطاع العام والخاص.

وأشار الطباع الى أن قطاع تكنولوجيا المعلومات يعد من القطاعات الواعدة والمساندة لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى لافتاً الى أن لهذا القطاع دور أساسي في تحقيق النهضة والنمو المستدام خاصة في ظل التوجهات العالمية نحو التحول الرقمي، وتبني تقنيات الذكاء الإصطناعي المتطورة والتي أصبحت اليوم الركيزة لأي عملية تطور في الهياكل الاقتصادية.

وقال الطباع " إن اقتصاديات الدول التي تحرز درجات متقدمة في سهولة ممارسة الأعمال تستخدم وبشكل واسع الأنظمة الإلكترونية، وإن اتاحة الخدمات الإلكترونية وتوفرها تعد من الجوانب التي تهم المستثمر لتوفير الوقت والجهد عليه وتبسيط الإجراءات الاستثمارية والتجارية " مبيناً أنه ولتحقيق التقدم في ممارسة الأعمال في الأردن وجعلها أكثر تنافسة فلا بد من التركيز على هذا الجانب.

ولفت الطباع الى أن تعزيز الأمن السيبراني يساهم في توفير بيئة آمنة وجاذبة للاستثمار وداعمة للأعمال مما يستدعي بذل الجهود الحثيثة بهدف اعطاء صورة مشرقة للمستثمرين عن واقع أمن البيانات والمعلومات في الأردن، ليكون الأردن وجهة استثمارية آمنة وداعمة للأعمال في مختلف الجوانب الرقمية وبما يعزز الثقة في البيئة الاستثمارية الأردنية.

من جهته، قال وزير الاقتصاد الرقمي والريادة، أحمد الهناندة، إن أرقام التحصيلات الحكومية النقدية، لا تعكس حجم الحركات الإلكترونية الفعلية التي تتم بهذا الخصوص، وأوضح خلال اللقاء أن نحو 81 %، أو ما قيمته 6.5 مليار دينار من أصل 8 مليارات دينار من التحصيلات الحكومية، تدفع عبر قنوات الدفع الإلكتروني، إلا أن المليار ونصف الأخرى أو ما نسبته 19 %، تشكل نحو 27 مليون حركة نقدية مباشرة، أي أن أغلب المبالغ تحصل إلكترونياً، ولكن أغلب الحركات تتم مباشرة.

وأشار إلى أن الوزارة مسؤولة عن تمكين التحول الاقتصادي من مؤسسات القطاعين العام والخاص، لتطوير التكنولوجيا بما يخدم أعمالهم، ويقدم خدماتهم بنحو أفضل وأسرع. ولفت إلى أن التحول الرقمي الكامل لن ينتهي، وسيبقى مستمراً بإستمرار التطور التكنولوجي، وسيوفر على الحكومة مصاريف رأس مالية وتشغيلية دون أن يدر لها دخلاً إضافياً.

■ الهناندة

«منظومة الدفع الإلكتروني الأردنية مميزة على مستوى المنطقة العربية»

وبين أن البنية التحتية المشتركة للحكومة الإلكترونية، وفرت خلال آخر خمس سنوات تقريباً، ما بين 60-65 مليون دينار كمصاريف رأس مالية وتشغيلية. وقال إن «الأردن استغرق عشرين عاماً من الإحباطات المتراكمة، للوصول إلى حكومة إلكترونية، كون التركيز كان منصباً على أتمتة الخدمات، من خلال تحويلها على مستوى كل مؤسسة إلى إلكترونية « مؤكداً ضرورة عدم التأخر في الوصول إلى حكومة رقمية مترابطة ومتكاملة، حتى لو تعددت المؤسسات.

وأضاف إن الإجراءات المعقدة، شكلت تحدياً رئيسياً أمام التحول الرقمي، ويجب العمل على تبسيطها وتسهيلها وتسريعها، بأقل درجة تدخل ممكنة من العنصر البشري، وبما يعزز مبدأ الحكومة الواحدة ولا مركزية الخدمة. وأكد أن تطبيق سند يحوي بعد تطويره، مجموعة كبيرة من الخدمات المميزة للمنصة الواحدة للخدمة، بهدف تفعيل الهوية الرقمية، والتوقيع الرقمي، والمستندات الرقمية.

وأشاد الهناندة بمنظومة الدفع الإلكتروني الأردنية، التي تتميز بها المملكة على مستوى المنطقة العربية، بإدارة البنك المركزي الأردني.

وناقش المشاركين عدداً من المحاور التي تهم مجتمع الأعمال الأردني في مجالات تكنولوجيا المعلومات، من أهمها دور وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة في مجال رفع كفاءة وجودة تقديم الخدمات الإلكترونية، وتوسيع نطاق استخدامها وبما يخدم أهداف التحول الرقمي، إلى جانب الحديث حول منظومة الأمن السيبراني ودوره في حماية أمن المعلومات، وبيان أبرز التحديات التي يواجهها الأردن في مسيرة التحول الرقمي وفق أهداف الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي(2021-2025)،بالإضافة إلى مناقشة الآليات اللازمة لتوجيه مسودة استراتيجية الذكاء الإصطناعي (2023-2027) الحالي والعمل عليها لجعل الأردن في المستقبل القريب مركزاً اقليمياً للذكاء الإصطناعي خاصة في المجالات الصناعية و الطبية والدوائية.

جمعية رجال الأعمال تعقد حلقة نقاشية حول «التعديلات المقترحة على قانون الضمان الاجتماعي ومبرراتها»

نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالتعاون مع جمعية الأكاديميين الأردنيين، حلقة نقاشية حول «التعديلات المقترحة على قانون الضمان الاجتماعي ومبرراتها» و استضافت من خلالها عطوفة الدكتور حازم الرحاحلة مدير عام المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي في مقر الجمعية.

وأكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على أن أي تعديلات تطرأ على القانون الناظم للضمان الإجتماعي تهم القطاع الخاص، خاصة وأن أي تأثيرات مرتبطة بهذه التغييرات تنعكس بشكل مباشر على أنشطة أعمال مختلف القطاعات الاقتصادية.

وقال الطباع « إن هناك تباين في الأراء حول التعديلات الجديدة التي أثارت حالة من الجدل ولذلك أرتأت الجمعية من خلال هذه الحلقة النقاشية الى الإجابة على جميع استفسارات وتساؤلات القطاع الخاص «، وأشار الطباع الى أن اقتطاعات الضمان الإجتماعي تعتبر مرتفعة، فالقطاع الخاص مثقل بالأعباء من أجور العاملين ونفقات تشغيلهم مما يجعل نفقات التوظيف مرتفعة في الأردن، وتقف عائقاً أمام خلق فرص عمل جديدة الى جانب توجه القطاع الخاص الى الإستغناء عن عدد من العاملين في حالة وجود ظروف اقتصادية صعبة خاصة في حالات الركود والكساد. مبيناً أهمية الأخذ بعين الإعتبار تكاليف اشتراكات الضمان الإجتماعي اذا ما أردنا محاربة معدلات البطالة المرتفعة.

كما وأعرب الطباع عن أمل مجتمع الأعمال الأردني بأن يكون هناك توجهات مستقبلية للتخفيف على القطاع الخاص ليتمكن من أداء دوره في توفير الحمايات الإجتماعية اللازمة كون القطاع الخاص المساهم الأكبر في توظيف القوى العاملة الأردنية.

وقال مدير عام مؤسسة الضمان الإجتماعي الدكتور حازم الرحاحلة، أن من أبرز التعديلات التي اشتمل عليها مشروع القانون المعدل للضمان تحسين منظومة الحماية الإجتماعية لتكون أكثر صلابة وحماية للفئات محدودة ومتوسطة الدخل، إضافة إلى دعم الإستدامة المالية للضمان الإجتماعي على نحو يخدم الأجيال المقبلة.

وأوضح الرحاحلة أن نحو 10 آلاف أسرة من أُسر الأيتام سيتاح لها الإستفادة من الرواتب التقاعدية لمورثهم المشترك أو المتقاعد في حال إقرار مشروع القانون المعدل. وكان الرحاحلة أجرى خلال الأيام الماضية عدة لقاءات مع مؤسسات مجتمع مدني لمناقشة التعديلات المقترحة على قانون الضمان الإجتماعي ومبرراتها. وأكد الرحاحلة استفادة نحو 18 ألف متقاعد من زيادة الحد الأدنى للراتب التقاعدي، وكذلك تمكين أكثر من 20 ألف أسرة من أُسر المشتركين والمتقاعدين من الإستفادة من دعم التعليم العالي الذي سيوفره حساب التكافل الاجتماعي المقترح، ضمن التدابير الجديدة لتوسيع الحماية الإجتماعية.

وأوضح أن مشروع القانون سيتيح لنحو 50 ألف متقاعد مبكر الإستفادة من الزيادة السنوية المرتبطة بالتضخم في أيار المقبل، مشيراً إلى أن هذا الإجراء يندرج ضمن حزمة الإجراءات المقترحة لحماية المتقاعدين من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط.

وأشار إلى أن المؤسسة بدأت بالفعل بالإعداد والتجهيز لمرحلة التطبيق الفوري للتأمين في حال إقرار مشروع التأمين الصحي من خلال تشكيل لجنة متخصصة تضم خبراء من داخل وخارج المؤسسة والتي باشرت أعمالها منذ نحو أسبوعين

وأضاف إن المؤسسة ستحدث تغييراً في منظومة شراء الخدمات الصحية على نحو يجعلها أكثر فاعلية وقدرة على ضمان خدمات صحية متميزة للمشمولين بالتأمين، لافتاً الى أن استحداث التأمين سيحدث نقلة نوعية في كل المجالات المرتبطة بقطاع الرعاية الصحية على مدار السنوات القادمة.

وجرى خلال اللقاء الذي أداره رئيس جمعية الأكاديميين الأردنيين الدكتور خالد العمري مناقشة أبرز التعديلات الجديدة على قانون الضمان الاجتماعي وأسبابها الموجبة، و بحث تدابير واجراءات مؤسسة الضمان الإجتماعي والتوسع في التغطية وتحقيق نظام تقاعد أكثر استدامة.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين توقع مذكرة تفاهم مع مجلس الأعمال العراقي في الأردن

استقبل الدكتور ماجد الساعدي رئيس مجلس الأعمال العراقي في الأردن حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين وعدد من أعضاء الجمعية في مقر المجلس، وذلك لتوقيع مذكرة تفاهم تهدف الى تدعيم علاقات التعاون الجانبين و تعزيز التعاون المشترك وبما يخدم ويوسع آفاق العلاقات الاقتصادية بين مجتمع الأعمال الأردني والعراقي.

وأعرب الطباع خلال اللقاء عن سعادته بهذا التعاون واستعرض موجزاً حول دور الجمعية في تعزيز علاقات الأردن الاقتصادية والاستثمارية مع مختلف الدول العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة، والترويج للمزايا والحوافز والفرص الاستثمارية التي يتمتع بها الأردن وذلك من خلال مجالس الأعمال المشتركة التي ترتبط بها الجمعية.

من جهته، بين الساعدي بأن للأردن دور كبير في استقبال المستثمرين من الوطن العربي فالأردن رمز للتسامح والتعايش كما أن الأردن لها الأولوية في الواردات العراقية اذا ما حققت المنافسة من حيث السعر والجودة. كما واستعرض عدد من المشاريع التي تنوي الحكومة عرضها كفرص استثمارية في العراق خاصة في مجالات الإتصالات والتطوير العقاري وإعادة الإعمار.

وأشار الطباع إلى أهمية العمل على بحث آفاق الفرص الاستثمارية خاصة في القطاعات الاقتصادية الواعدة ذات الإهتمام المشترك، لافتاً الى أن السوق العراقي يعد من أهم الأسواق بالنسبة للأردن، وبين الطباع تمتع الأردن بالعديد من المزايا الاستثمارية الجاذبة والتي توفر للمستثمرين بيئة آمنة للاستثمار مع تعدد الإتفاقيات التجارية الحرة ووجود العديد من المناطق الحرة والتنموية.

كما وأكد الساعدي بأن مذكرة التفاهم سوف تعزز التعاون وتبادل الخبرات في مختلف المجالات الاقتصادية، لافتاً الى دور المجلس في تطوير الاستثمارات العراقية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وأشار الساعدي الى اهتمام الجانب العراقي في الاستثمار في الأردن، وكذلك الوطن العربي بشكل عام، معرباً عن سعادته بتوقيع الإتفاقية، خاصة مع وجود العديد من الفرص المتنوعة على المستوى التجاري والاستثماري والتي يمكن استغلالها في تطوير العلاقات الأردنية العراقية.

كما وتهدف الإتفاقية الى تعاون الجانبين في اقامة الفعاليات والمؤتمرات والمنتديات التي تخدم تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين أعضاء الجانبين وتوثيق سُبل الإتصال والتعارف فيما بينهم وتقديم التسهيلات الممكنة في هذا المجال وتشجيع أعضاء كلا الجانبين على المشاركة فيها، الى جانب التعاون في تشجيع وتسهيل تبادل الخبرات والمعلومات المتاحة لدى كلا لطرفين حول فرص تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية واقامة شراكات استراتيجية على المستوى المحلي والعربي والاقليمي.

كما وتهدف الإتفاقية الى التعاون المشترك في عقد لقاءات ثنائية مع رجال الأعمال في المجالات ذات الإهتمام المشترك، والتعاون في مجال اعداد الدراسات والبحوث والإحصاءات والتقارير المشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية. الى جانب التعاون في عقد ندوات وورش عمل مشتركة في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وأكد الجانبين خلال اللقاء ضرورة العمل على وضع خطة عمل واضحة من خلال مذكرة التفاهم الموقعة وذلك للنهوض بحجم الاستثمارات الثنائية وبما يصب في صالح كلا الجانبين.

كما وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة ميشيل نزال، المهندس عبد الحليم عابدين، المهندس يَسري طهبوب، أيمن علاونة، وأعضاء الهيئة العامة خلدون ابوحسان، المهندس أنس سنو، المهندس علي الكردي، والمهندس حسام الهُدهد ومدير عام الجمعية طارق حجازي.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث فرص الاستثمار المشتركة مع أذربيجان

استقبلت جمعية رجال الأعمال الأردنيين وفداً من سلطة ألات الاقتصادية الحرة في جمهورية أذربيجان وترأس الوفد إسماعيل مانافوف ، نائب رئيس مجلس ادارة سلطة ألات في مقر الجمعية وذلك لبحث أهم الفرص الاستثمارية في سلطة ألات الاقتصادية الحرة والحوافز التي تقدمها السلطة خاصة في قطاعات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والصناعات الدوائية اضافة الى الصناعات الغذائية، وايجاد فرص التشبيك بين الأردن وأذربيجان وفقاً للميزة التنافسية لكلا الدولتين.

وأكد المهندس يُسري طهبوب عضو مجلس ادارة الجمعية أن الأردن يتمتع بعدد متنوع من المناطق الحرة والتنموية والتي تساهم بشكل ايجابي في جذب الاستثمارات الأجنبية و خلق فرص عمل جديدة وتعزيز قطاع التصدير الى جانب تقديم هذه المناطق لمختلف أشكال الخدمات اللوجيستية للمستثمرين مما يساهم في تطوير البيئة الاستثمارية ويدعم تنافسية القطاع المحلي.

كما وبين طهبوب بأن الأردن يتميز بالعديد من المزايا التنافسية والتي تشكل عوامل جاذبة للاستثمارات خاصة انفتاح الاقتصاد الأردني تجارياً وارتباطه بالعديد من اتفاقيات التجارة الحرة على المستوى العربي والدولي، لافتاً الى أن كلا البلدين يتمتعان بالعديد من الفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الواعدة والتي تتطلب عقد المزيد من الشراكات الاستراتيجية بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين. وقال طهبوب « إن هناك العديد من الفرص الاستثمارية والتجارية الواعدة بين البلدين في قطاعات الرعاية الطبية، والسياحة والسياحة العلاجية، والقطاع الزراعي والصناعات الغذائية، الى جانب الصناعات الدوائية».

بجانبه، أشاد سفير أذربيجان لدى المملكة الدار سليموف، بجهود جمعية رجال الأعمال الأردنيين ودورها في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع أذربيجان، لافتاً الى أن لقاء اليوم يمثل ثاني وفد

أذربيجاني يتم استقباله خلال العام الحالي بالتعاون مع الجمعية مؤكداً أن البلدين يجمعهما علاقات تاريخية تمثل الأساس في تطوير مبادلاتهما التجارية كما ويرتبط البلدين بعدد متنوع من اتفاقيات التعاون في مختلف المجالات والأصعدة. وأشار السفير سليموف الى وجود العديد من الفرص الاقتصادية والاستثمارية الجاذبة التي تمثل مجالاً واسعاً للتعاون، مؤكداً اهتمام الجانب الأذربيجاني في تعزيز العلاقات التجارية مع الجانب الأردني، معرباً عن أمله بالإستمرار في تقوية العلاقات الثنائية وأن يكون لقاء اليوم فرصة لفتح آفاق مستقبلية جديدة للتعاون المشترك.

بدوره، أعرب اسماعيل منافوف نائب رئيس مجلس ادارة منطقة ألات الاقتصادية الحرة عن سعادته بلقاء اليوم، مشيراً الى أن منطقة ألات الاقتصادية تمكنت من تحقيق نجاح ملحوظ خلال السنوات السابقة وتمكنت من جذب استثمارات متنوعة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

لافتاً الى تمتع المنطقة بموقع استراتيجي قريب من الميناء البحري لباكو، كما ويتم ادارة المنطقة وفقاً لأُطر قانونية مخصصة لتنظيم العمليات الاستثمارية وإدارة أنشطة الأعمال بالشكل المطلوب، مبيناً أنه تم تعديل ما يقارب 85 قانون لضمان عدم تعارض أي منها مع الاستثمار في المنطقة وتضمن هذه التعديلات جوانب هامة منها الضرائب، الجمارك، منح التراخيص، بالإضافة الى قوانين العمل.

كما وأكد عطوفة الدكتور خلف الهميسات رئيس المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية على أن المجموعة تساهم في إنشاء وإدارة هذه المناطق لتطوير المناخ الاستثماري برؤية شمولية أوسع. وأشار الهميسات إلى أن تلبية الطلب المتزايد على الاستثمار في المناطق الحرة والتنموية وجذب استثمارات نوعية وتوفير فرص عمل جديدة للأردنيين هو الغاية، لافتاً إلى وجود العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة في المجالات الصناعية والتجارية وكذلك الخدمية.

بدوره، استعرض أمجد الوديان مدير ترويج الاستثمار والإعلام والإتصال في المناطق الحرة والمناطق التنموية موجزاً حول الأهمية الاقتصادية والدور التنموي للمناطق الحرة والمناطق التنموية والمزايا التي تقدمها للمستثمرين.

وأشار الوديان الى أنه خلال الفترة الممتدة من عام 1983 الى 2019 تم إنشاء ستة مناطق حرة عامة في كل من الزرقاء، المطار، الكرامة، سحاب، الكرك، الموقر، وتساهم هذه المناطق في تقديم خدمات لوجيستية متنوعة تساهم في جذب الاستثمارات وتوفير فرص عمل الى جانب وجود عدد من المناطق الحرة الخاصة والتي تحتوي على استثمارات في القطاعات الصناعية والخدماتية. كما واستعرض الوديان موجزاً حول المناطق التنموية والتي أهمها منطقة البحر الميت التنموية، كما وعرف الوديان الجانب الأذربيجاني بعدد من المشاريع الاستثمارية الهامة في منطقة عجلون التنموية و منطقة البحر الميت التنموية خاصة في المجالات السياحية والترفيهية وكذلك الطبية.

«رجال الأعمال» توقع مذكرة تفاهم مع الاتحاد الاردني لمنتجي الأدوية والمستلزمات الطبية

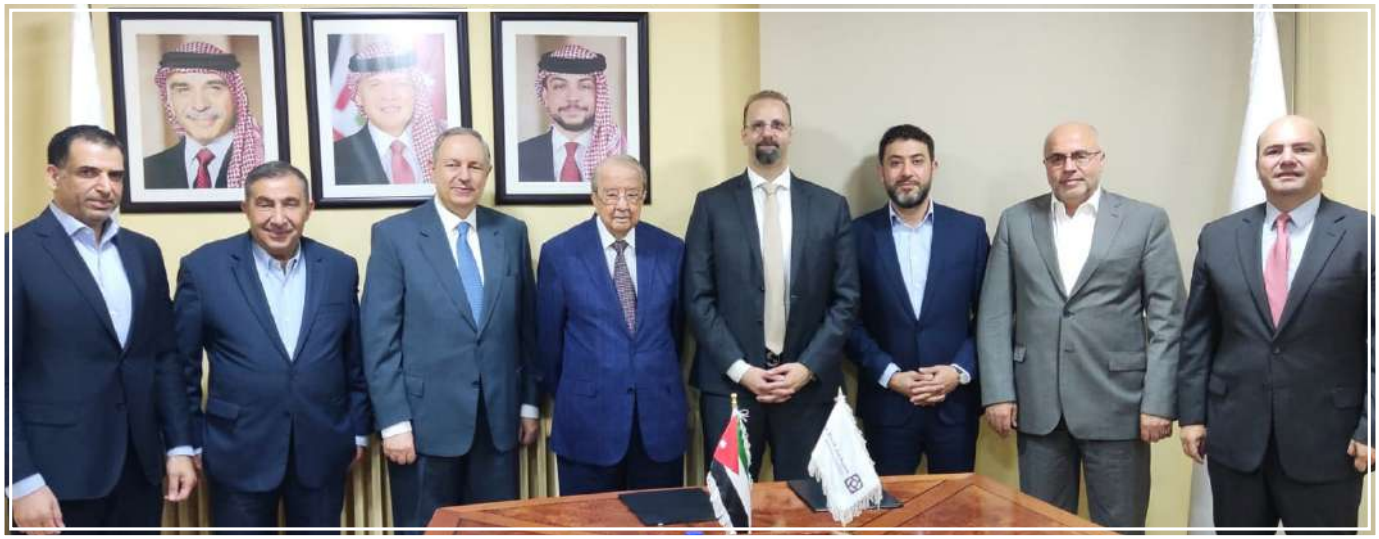

وقعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأردني لمنتجي الأدوية و المستلزمات الطبية في مقر الجمعية وذلك بهدف تدعيم علاقات التعاون بين الجانبين وبما يخدم ويوسع آفاق العلاقات الاقتصادية بين مجتمع الأعمال الأردني في مجالات الصناعات الدوائية.

وأعرب حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين خلال اللقاء عن سعادته بهذا التعاون وإستعرض موجزاً حول دور الجمعية في تعزيز علاقات الأردن الاقتصادية والاستثمارية مع مختلف الفعاليات الاقتصادية على المستوى المحلي والعربي والدولي الى جانب الترويج للمزايا والحوافز والفرص الاستثمارية التي يتمتع بها الأردن وذلك من خلال مجالس الأعمال المشتركة ومذكرات التفاهم والتعاون التي ترتبط بها الجمعية. كما وأكد الطباع على أهمية قطاع الصناعات الدوائية في الأردن والذي يعد من أكثر القطاعات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني الى جانب وجود قصص نجاح عديدة لشركات أردنية في مجال صناعات الأدوية تمكنت من التوسع في صناعاتها ودخول أسواق عديدة.

من جهته، بين وسيم النجمي رئيس الاتحاد الأردني لمنتجي الأدوية والمستلزمات الطبية أن الأردن يعدّ الأول في الصناعات الدوائية على مستوى الوطن العربي، وأن القطاع يمتلك العديد من المميزات التي يمكن من خلالها النهوض بالقطاع خاصة مع ما تضمنته رؤية التحديث الاقتصادي حول الصناعات الدوائية وأهميتها ونتطلع على الدوام نحو زيادة الصادرات الأردنية من الأدوية. كما وأعرب النجمي عن سعادته بهذا التعاون واستعرض موجزاً حول دور الاتحاد الأردني لمنتجي الأدوية والمستلزمات الطبية في تعزيز قطاع الصناعات الدوائية الأردنية والمحافظة على قدرته في مواكبة التطورات العالمية في صناعة الدواء، وتفعيل دوره في تحقيق الأمن الدوائي ورفد الاقتصاد الوطني الأردني من خلال زيادة صادرات الأردن من الدواء ورفع حصة الدواء الأردني محلياً وخارجياً.

كما وتهدف الإتفاقية الى تعاون الجانبين في اقامة الفعاليات والمؤتمرات والمنتديات التي تخدم تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين أعضاء الجانبين وتوثيق سُبل الإتصال والتعارف فيما بينهم وتقديم التسهيلات الممكنة في هذا المجال وتشجيع أعضاء كلا الجانبين على المشاركة فيها، الى جانب التعاون في تشجيع وتسهيل تبادل الخبرات والمعلومات المتاحة لدى كلا لطرفين حول فرص تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية واقامة شراكات استراتيجية على المستوى المحلي والعربي والاقليمي.

كما وتهدف الإتفاقية الى التعاون المشترك في عقد لقاءات ثنائية مع رجال الأعمال في المجالات ذات الإهتمام المشترك، والتعاون في مجال اعداد الدراسات والبحوث والإحصاءات والتقارير المشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية. الى جانب التعاون في عقد ندوات وورش عمل مشتركة في المجالات ذات الإهتمام المشترك.

وأكد الجانبين خلال اللقاء ضرورة العمل على وضع خطة عمل واضحة من خلال مذكرة التفاهم الموقعة وذلك للنهوض بحجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع الصناعات الدوائية.

كما وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة ميشيل نزال، المهندس يُسري طهبوب، أيمن علاونة، ومدير عام الجمعية طارق حجازي.

اختتام أعمال منتدى الاستثمار الأردني مع اقليم كوردستان- العراق

اختتمت في العاصمة عمان فعاليات منتدى الاستثمار الأردني مع اقليم كوردستان- العراق وذلك بتنظيم مشترك لجمعية رجال الأعمال الأردنيين واتحاد مستثمري كوردستان والذي تم خلاله بحث تعزيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين في مختلف المجالات، وبما يساهم في اقامة مشاريع استثمارية مشتركة الى جانب التشبيك بين رجال الأعمال من كلا الجانبين في القطاعات ذات الاهتمام المشترك.

من جانبه، أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، حمدي الطباع أن المنتدى يشكل خطوة أولية لبناء خطة عمل تعزز الإستفادة من الفرص المتاحة في إقليم كوردستان العراق، مبيناً أن الموقع الجغرافي للأردن وقربه الحدودي والإستراتيجي من العراق، يعتبر فرصة كبيرة للإنطلاق والدخول في مشاريع مشتركة، الى جانب إبراز الأردن كمركز لوجيستي للأعمال على مستوى المنطقة.

وقال الطباع: «نتطلع الى تعزيز الاستثمارات واستقطابها بالتشاركية مع اتحاد مستثمري إقليم كوردستان العراق للمملكة، من خلال تعريف القطاع الخاص بالمزايا والحوافز الاستثمارية المقدمة إلى جانب اطلاعهم على أهم الفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة».

وأكد أن الأردن يمتلك مقومات عديدة تتيح له أن يكون مركزاً إقليمياً للأعمال، وبوابة لدخول أسواق المنطقة، وذلك لتمتع القطاعات الاقتصادية بمزايا تنافسية متنوعة الى جانب اتسام الاقتصاد الأردني بالإنفتاح التجاري، مما يتيح لأصحاب الأعمال في اقليم كوردستان العراق الإستفادة من مزايا الإتفاقيات التجارية الحرة ، التي تربط المملكة مع أهم التكتلات الاقتصادية العالمية.

كما وأشار الطباع إلى أن عدداً من الشركات الأردنية بدأت منذ عام 2013 بالتصدير الى سوق إقليم كوردستان العراق، بالإضافة للمشاركة بمختلف المعارض الموجهة للتصدير الى سوق أربيل، لا سيما قطاعات الإنشاءات والكيماويات والمنسوجات الى جانب القطاع الزراعي والصحي والهندسي.

الطباع «أربيل تعد سوقاً واعدة للشركات الأردنية في قطاع تكنولوجيا المعلومات»

وأوضح أن الأردن يبذل جهوداً كبيرة في سبيل تعزيز نفاذ المنتجات الأردنية الى السوق العراقية، خاصة وأن المنتج الأردني يحظى بثقة السوق العراقية اضافة الى ضخ عدد من الاستثمارات الأردنية إلى الاقليم.وحسب الطباع، فتعد أربيل سوقاً واعدة للشركات الأردنية في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وخاصة مع تميز الأردن بخبرات في مجال تطوير البرمجيات والتكنولوجيا المالية والأمن السيبراني وغيرها العديد من الجوانب التقنية والرقمية التي يمكن للجانب العراقي الإستفادة منها.

أكد وزير الاستثمار المهندس خيري عمرو، أن الأردن هو المكان الأمثل للاستثمار وممارسة الأعمال لما يوفره من مزايا وتنافسية وحوافز للمستثمرين وأصحاب الاعمال. وقال المهندس عمرو، خلال مشاركته إن فرص التجارة والاستثمار بالمملكة غنية ومتاحة بقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرعاية الصحية والصناعات الدوائية والسياحة والسياحة العلاجية.

■ عمـرو

«الأردن هو المكان الأمثل للإستثمار»

وأضاف أن الأردن يطمح بأن يكون مركزاً لوجستياً إقليمياً، بفعل موقعه الإستراتيجي كبوابة عبور بين أوروبا الشرقية وتركيا مع دول الخليج العربي، مؤكداً أن المملكة توفر فرصاً لإستقطاب استثمارات خارجية بقطاع البنية التحتية، بخاصة الطاقة والنقل والقطاعات الرئيسية الأخرى ذات الصلة بالتنمية المستدامة.

وأشار عمرو إلى أن الحكومة حددت من خلال وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في وزارة الاستثمار، مجموعة من المشاريع القابلة للتمويل تشمل فرصاً بقطاعات المياه، والنقل، والقطاع الرقمي، والتعليم. وأكد أن رؤية التحديث الاقتصادي التي أطلقتها المملكة، تعتبر خارطة طريق للسنوات المقبلة ونقطة تحول مهمة لإطلاق إمكانات الاقتصاد الوطني، لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي للمملكة إلى 82 مليار دولار بحلول عام 2033، واستيعاب أكثر من مليون شاب في سوق العمل.

وبين أن الحكومة تبنت عدداً من الأولويات في المجالات التنظيمية والمؤسسية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني والإرتقاء ببيئة الأعمال والاستثمار بالمملكة، فعملت على توحيد مرجعيات الاستثمار من خلال إنشاء وزارة الاستثمار كجهة مسؤولة عن إدارة ورعاية شؤون الاستثمار، وتنظيم رحلة المستثمر من خلال بوابة واحدة تكون معنية بالقضايا المرتبطة بالاستثمار، و العمل على استقطاب الاستثمارات الخارجية، وتحفيز الاستثمارات المحلية وتنظيم مشروعات الشراكة بين القطاعين.

ولفت إلى ان إقرار مجلس الأمة مشروع قانون بيئة الاستثمار الذي يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، ويحدد حقوق المستثمرين وامتيازاتهم وواجباتهم ومعاملتهم بعدالة وإنصاف وشفافية، إلى جانب تطوير وتبسيط الإجراءات التي تحفز ممارسة الأعمال والأنشطة الاقتصادية.

وأوضح المهندس عمرو أن القانون عمل على تنظيم تسجيل الأنشطة الاقتصادية وترخيصها، وتحديد التزامات الجهات الرسمية فيما يتعلق بمتطلبات الرخصة والمدة اللازمة لمنحها ومدة سريانها، وتضمن العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات لتشجع الاستثمار داخل وخارج المناطق التنموية، بالإضافة أنه يحمي المستثمرين من التعديل أو التغيير في الأحكام التشريعية أو التنظيمية وفق ضوابط محددة.

وقال رئيس اتحاد مستثمري إقليم كوردستان العراق أحمد ريكاني، « إن الزيارة للأردن تأتي من أجل بناء تعاون مشترك بين الاتحاد وجميعة رجال الأعمال الأردنيين، والجهات المعنية بالاستثمار بالمملكة لإيجاد شراكات، وإقامة مشاريع في الأردن وإقليم كوردستان». وأضاف ريكاني إن العلاقات الأخوية والتاريخية تحتم العمل المشترك لتعزيز التعاون الاقتصادي في ظل توفر الظروف الملائمة لذلك، وأبرزها القرب الجغرافي، والعلاقات السياسية والشعبية المتنية، والرغبة الإيجابية من الطرفين لتعزيز هذه العلاقات. وأوضح أن حجم الاستثمارات في إقليم كوردستان العراق وصلت إلى أكثر من 70 مليار دولار في جميع القطاعات، شكلت الاستثمارات المحلية منها قرابة 90 بالمئة.

■ ريـكا ني

«حجم الاستثمارات في إقليم كوردستان العراق وصلت إلى أكثر من 70 مليار دولار»

بدوره، قال رئيس هيئة الاستثمار في إقليم كوردستان العراق، محمد شكري إن الإقليم يتمتع بمزايا وحوافز استثمارية كبيرة في جميع المجالات، نظراً للأوضاع الأمنية والاقتصادية السياسية المستقرة إلى حد كبير، وتوفر الموارد الطبيعية، مشيراً إلى وجود أكثر من 1500 فرص استثمارية متاحة حالياً في قطاعات مختلفة.

ولفت إلى أن قانون الاستثمار بالإقليم يوفر مناخاً مناسباً للأعمال والاستثمار ويقدم تسهيلات للمستثمرين، مؤكداً أن حكومة الإقليم تمنح صلاحيات كبيرة لبدء المشاريع، خاصة مع المستثمرين الأجانب والمساواة بينهم مع نظرائهم المحليين.

■ شكري

«إقليم كوردستان يتمتع بمزايا وحوافز استثمارية كبيرة في جميع المجالات»

وأشار إلى أن إقليم كوردستان يتمتع بأراضي زراعية خصبة وموارد كبيرة، لم تستثمر حتى الآن، مشيراً إلى أن هناك تشريعاً جديداً سيفتح الاستثمار في هذا المجال، مما يوفر سوقاً كبيرة أمام جميع المستثمرين.

ولفت شكري، إلى أن هناك توجهات لجذب الاستثمارات في القطاع الصناعي والزراعي والسياحي، مؤكداً أن الإقليم يسعى إلى بناء قاعدة عريضة من البنية التحتية، وبناء السدود، وخطوط النقل العام، وإنشاء سكة حديد، إلى جانب تطوير 16 منطقة صناعية، وتمكين البنوك والنهوض بها، والتوجه نحو الحكومة الإلكترونية لتقليل الروتين والعقبات.

قال نائب رئيس مجلس الأعمال العراقي بالأردن الدكتور سعد ناجي، إن المجلس الذي تأسس عام 2006، يعد منتدى لرجال الأعمال لتبادل الآراء والأفكار والمعلومات التجارية، وتوفير فرص العمل من خلال البعثات التجارية والإجتماعية والتعريف بفرص الاستثمار القائمة بالأردن والعراق، مبيناً أنه يضم أغلب الشركات العراقية المستثمرة بالمملكة.

وأضاف أن القيمة التقديرية لحجم الاستثمار العراقي بالأردن تصل إلى 23.4مليار دينار، تتوزع على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، مبيناً أن هذا لا يشمل الودائع العراقية في البنوك الأردنية، وأشار إلى أن القطاعات الاستثمارية التي يستثمر فيها أصحاب الأعمال العراقيين بالأردن، تتوزع على قطاع الأبنية والأراضي بقيمة 7.3 مليار دينار، والصناعي 4 مليارات دينار، والسياحي 5 مليارات دينار، والبنوك وشركات الصرافة وسوق عمان المالي 3 مليارات دينار.

وحسب الدكتور ناجي تتوزع الاستثمارات العراقية بالأردن كذلك على القطاعين التعليمي والصحي بقيمة مليار دينار، وشركات

■ نا جـي

«القيمة التقديرية لحجم الإستثمار العراقي بالأردن تصل الى 23.4 مليار دولار»

تجارة الترانزيت ومقر الشركات العراقية العاملة بالعراق بحجم أعمال 3 مليار دينار، وودائع الإقامة الثابتة لدى البنوك لغايات منح الإقامة السنوية 100 مليون دينار.

فيما عبر القنصل العام للمملكة في أربيل العراق فؤاد المجالي، عن أمله بأن يسهم اللقاء في رفع المستوى الاقتصادي والتجاري إلى مستوى العلاقات السياسية المميزة بين الجانبين في ظل العلاقات التاريخية المتجذرة بينهما.

■ ا لمجـا لي

«المنتدى يشكل فرصة مواتية لإتاحة آفاق جديدة تخدم الاقتصاد الوطني لدى كلا الجانبين»

وقال المجالي» آن الآوان لرفع مستوى العلاقات ومنتدى اليوم يشكل فرصة مواتية لاتاحة آفاق جديدة تخدم الاقتصاد الوطني لدى كلا الجانبين». وثمن المجالي جهود جمعية رجال الأعمل الأردنيين في تعزيز العلاقات مع اقليم كوردستان- العراق من خلال مذكرة تأسيس مجلس أعمال مشترك.

وجرى على هامش المنتدى توقيع اتفاقية تأسيس مجلس أعمال مشترك بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين، واتحاد مستثمري إقليم كوردستان، إلى جانب تنظيم جلسات عمل تم من خلالها استعراض آفاق وفرص الاستثمار في كل من الأردن و إقليم كوردستان العراق، ومناقشة واقع وفرص القطاعات الاقتصادية في الأردن.

وأكد القطارنة حرص وزارة الاستثمار على توفير جميع التسهيلات اللازمة لاستقطاب الاستثمارات من إقليم كوردستان- العراق ، وبذل كل ما يمكن لتثبيت وتعزيز حضورها على خارطة الاستثمار بالمملكة والتي تعتبر مركزاً إقليمياً للتجارة والاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقال: «بالرغم من العديد من الصدمات والتحديات الخارجية التي يواجهها الأردن، والعبء الذي فرضته على موارده المتاحة إلا أن الاقتصاد استمر في تحقيقه للعديد من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية وتحقيقه لنسب نمو مرضية في ظل هذه الظروف، كما يقدم نفسه كواحد من أكثر بيئات الأعمال والاستثمار جاذبية وتمكيناً في المنطقة».

كما أشار قطارنة أن الأردن يتمتع بمنظومة تشريعية اقتصادية واستثمارية مستقرة، اضافة إلى موقعه الإستراتيجي، وتوقيعه العديد من اتفاقيات التجارة الحرة التي تخوّل المنتج الأردني للوصول إلى أكثر من 1.5 مليار مستهلك.

بدوره، بين المهندس مصطفى أبو غوش رئيس التطوير والهندسة لدى شركة رؤية عمان للاستثمار والتطوير أنه تم تأسيس رؤية عمان في عام 2018 لتوفير فرص نوعية للمستثمرين والمساهمة في تنويع أصولهم واستثماراتهم لتحقيق عوائد مجدية.

مشيراً الى أن رؤية عمّان للاستثمار والتطوير يعد ذراع الاستثمار والتطوير لأمانة عمّان الكبرى، والمطور الرئيس للأراضي وحقوق الاستثمار المملوكة للأمانة، وتقدّم العديد من فرص الاستثمار في الأراضي والأصول وحقوق الاستثمار للمستثمرين الذين يرغبون في تنفيذ مشاريع ناجحة ومجدية والمساهَمة في نهضة عمّان والمملكة.

ولفت أبو غوش الى أن رؤية عمّان للاستثمار والتطوير توفر مجموعة متنوعة من الفرص الاستثمارية التي تلبي حاجات السوق والمستثمرين، وذلك من خلال عدة خيارات استثمارية تعبر عن شراكة حقيقية ما بين القطاعين العام والخاص وذلك في سبيل تحقيق عوائد عبر مشاريع مستدامة تواكب مشهد الأردن الحضاري الحديث.

واستعرض عدد من الفرص الاستثمارية في قطاع النقل مبيناً وجود ما يقارب 51 فرصة استثمارية و22 مشروع تم اعداد له دراسات جدوى اقتصادية. وأشار إلى أهم المشروعات التي تركز عليها الشركة حالياً مثل مشروع تطوير كوريدور عبدون الاستثماري، مبيناً أن الأراضي الاستثمارية متاحة من خلال فرص استثمارية تنافسية يتم الإعلان عنها من قبل الشركة.

وفي أعمال الجلسة الثانية حول آفاق الفرص الاستثمارية في اقليم كوردستان- العراق استعرضت المهندسة شهلا عبد الله مدير التخطيط الاستثماري والتنسيق في هيئة الاستثمار في اقليم كوردستان مقومات الاستثمار في الإقليم والذي ينعم بالإستقرار الأمني ووجود بيئة قانونية ومناخ جاذب للاستثمار المحلي والأجنبي الى جانب اعتباره وجهة سياحية متميزة.

كما وأشارت عبد الله الى أن اقليم كوردستان يتمتع بوفرة المواد الأولية والمعادن بالإضافة الى دعم الحكومة للقطاع الخاص وتقديمه لكافة التسهيلات الممكنة. لافتةً الى وجود اطار تشريعي يجذب ويوظف رؤوس الأموال الى جانب مساهمة قانون الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية وتطوير البنى التحتية.

كما وأكدت عبد الله بأن قانون الاستثمار يعامل المستثمر المحلي بالتساوي مع المستثمر الأجنبي فللمستثمر الأجنبي الحق في امتلاك كامل رأس المال لأي مشروع يقيمه في الإقليم، ويمنح القانون حزمة متنوعة من الإعفاءات الضريبية والجمركية لمدد تتراوح من 5 الى 10 سنوات.

واستعرضت عبد الله موجزاً حول انجازات هيئة الاستثمار خلال الفترة الممتدة من 2006-2022 فبلغ حجم الاستثمار للمشاريع المجازة 66.4 مليار دولار بعدد مشاريع 1.1 ألف مشروع بنسبة استثمار محلي يقارب 79.4% واستثمار أجنبي بنسبة 15% وبنسبة استثمار مشترك 5.5%.

وبينت عبد الله الى توافر فرص استثمارية بما يقارب 1.3 ألف مشروع في مختلف القطاعات الاقتصادية الى جانب توافر 230 فرصة استثمارية خضراء في قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة والسدود والري والبيئة، بالإضافة الى توافر 235 فرصة استثمارية في القطاع السياحي و 35 فرصة استثمارية في قطاع الاسكان والطرق والمطارات و 14 مشروعاً في مجال التعليم.

وفي أعمال الجلسة الثالثة حول واقع وفرص القطاعات الاقتصادية في المملكة استعرض المهندس علي الكردي رئيس لجنة قطاع الإنشاءات في جمعية رجال الأعمال الأردنيين فرص الاستثمار في قطاع المقاولات والإنشاءات، لافتاً الى أن قطاع الإنشاءات والبناء بمختلف مكوناته من مقاولين ومستشارين ومستثمرين يعد من أهم القطاعات في السوق الأردني والذي يساهم بما يقارب 18% من الناتج الوطني الاجمالي.

لافتاً الى أن القطاع يساهم بتوظيف ما يقارب 100 الف عامل في القطاع الى جانب تشغيل و خلق فرص عمل لما يزيد على 100 قطاع مساند مرتبط بقطاع الإنشاءات. ويبلغ عدد المقاولين المسجلين في نقابة المقاولين 3.2 الف عامل كما وبلغ حجم العمل في قطاع الإنشاءات خلال عام 2021 ما يقارب 1.4 مليار دولار.

وبين الكردي بأن حجم عمل الشركات في قطاع الإنشاءات كقطاع خاص بلغ ما يقارب 833 مليون دولار خلال عام 2021 مقابل 611.7 مليون دولار من قبل القطاع الحكومي. لافتاً الى أن الأبنية تتمتع بأعلى نسبة استثمار في قطاع المقاولات بنسبة 67%.

كما واستعرض الكردي أهم مميزات القطاع الإستشاري الهندسي الأردني مشيراً الى أنه القطاع مساهم رئيسي بدعم الاقتصاد الوطني ويتميز بقيمة مضافة عالية فيبلغ صافي الدخل السنوي للقطاع ما يقارب 100 مليون دينار أردني ويصدر خدماته الى أكثر من 31 دولة.

لافتاً الى أن القطاع يضم أكثر من 1.3 ألف مكتب وشركة هندسية استشارية معمارية وهندسية ويتميز بمكاتب وشركات لها تاريخ طويل في العمل المهني التنموي وهي مؤسسات وطنية قادت نمو ورفعة القطاع الإستشاري الهندسي ونهضة النمو العمراني في الأردن والخارج.

كما واستعرض الكردي نبذة حول عدد من المشاريع التي تم تنفيذها من خلال مقاولين أردنيين من أهمها، مشروع المتحف الوطني، العبدلي مول، صالة الأمير حمزة الرياضية، فندق الشيراتون، مشروع ايله، سد الموجب، فندق موفيمبنك العقبة، فندق الرويال وغيرها العديد من المشاريع الأخرى الى جانب عدد من المشاريع الخارجية.

بدوره، استعرض الدكتور فوزي الحموري رئيس جمعية المستشفيات الخاصة في الاردن و عضو جمعية رجال الأعمال الأردنيين فرص الاستثمار في القطاع الصحي وأبرز ميزات الاستثمار في هذا القطاع الهام لافتاً الى نجاح الأردن ببناء منظومة صحية متكاملة ومتميزة كما وحقق نجاحات طبية جعلته يكتسب سمعة جيدة فأصبح الأردن قبلة العلاج الاولى في الإقليم فيستقبل ما يقارب 250 ألف مريض سنوياً كما ويتجاوز إجمالي الدخل الناتج عن السياحة العلاجية المليار دولار سنوياً.

وبين بأنه يتم إعفاء المستشفيات حسب قانون الاستثمار من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات على مواد الإنشاء والتجهيزات الطبية عند التأسيس وعند التحديث، كما ولا يوجد ضريبة مبيعات على الخدمات الطبية بل هناك 4% ضريبة مبيعات على الادوية و16% ضريبة مبيعات على المستلزمات الطبية، أما ضريبة الدخل على المستشفيات 20%.

ولفت الحموري الى أن أكثر من 60% من إجمالي المستشفيات في الأردن هي مستشفيات خاصة ويبلغ حجم الاستثمار فيها ما يتجاوز 4 مليار دينار بعدد عاملين يتجاوز 35 ألف.

وأكد الحموري بأن الأردن أفضل مقصد للسياحة العلاجية فيتميز بتكلفة علاج تنافسية وكوادر طبية متميزة أكسبته سمعة طيبة، كما ويشكل قطاع الصناعات الدوائية قصة نجاح تشكل فرصة للاستثمار الى جانب الاستثمار في المنتجعات الإستشفائية ومنتجات البحر الميت.

وأشار الحموري الى وجود ما يقارب 23 شركة أدوية أردنية، ومعظم المنتجات معتمدة من FDA و GMP كما ويتم تصدير ما يقارب 70% من المنتجات كما و يتم التصدير إلى أكثر من 70 دولة بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

بجانبه، بين ميشيل نزال عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة السياحة في جمعية رجال الأعمال الأردنين بأن القطاع السياحي يتضمن 6 مهن سياحية وهي الفنادق ومنشآت الإيواء، المطاعم السياحية، وكلاء السياحة والسفر، الحرف و الصناعات التقليدية، أدلاء السياح، و النقل السياحي لافتاً الى أن قطاع السياحة له دور أساسي في دعم الاقتصاد الأردني، فيساهم القطاع في توظيف ما يقارب 60 ألف فرصة عمل مباشرة و 150 ألف فرصة عمل غير مباشرة والنسبة الأغلب هي عمالة محلية.

لافتاً الى تحقيق الدخل السياحي حتى نهاية شهر حزيران من العام الحالي ما يقارب 2.2 مليار دولار، كما وتشكل القيمة المضافة للقطاع السياحي حوالي 51% من إجمالي إيرادات القطاع في حين تشكل القيمة المضافة في قطاعات الصناعات التحويلية والإنشاءات 32% و 25% على التوالي، وفيما يتعلق بميزان المدفوعات يشكل الدخل السياحي ما يقارب 15% من الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، كما ويشكل معدل الدخل السياحي ما يقارب 15% من الناتج المحلي الاجمالي على مدار السنوات الماضية.

وأشار نزال الى أن قطاع السياحة الأردني يتمتع بعدد متنوع من أنواع السياحة من أهمها السياحة الثقافية والتاريخية، السياحة الدينية المسيحية، سياحة المغامرة والترفيه، السياحة الطبيعية والبيئة، سياحة المؤتمرات، سياحة العلاج والاستجمام.

مشيراً الى أنه ليتم وضع الأردن على الخارطة كوجهة سياحية رفيعة المستوى، ولرفع التنافسية في القطاع إلى المستوى المطلوب من أجل دعم النمو المستدام على المدى البعيد فلا بد من تطوير المنتج السياحي الأردني حسب الإقليم كون أن الأردن يحتوي على ثلاثة أقاليم شمال ووسط وجنوب وكل إقليم لديه تجاربه وميزاته الخاصة به فلا بد من تسليط الضوء بشكل أكبر على تطوير السياحة في هذه الأقاليم.

كما وقدم وسيم النجمي رئيس الاتحاد الأردني لمنتجي الأدوية والمستلزمات الطبية و عضو جمعية رجال الأعمال الأردنيين موجزاً حول قطاع الصناعات الدوائية في الأردن مشيراً الى أن هناك ما يقارب 32 مصنع للأدوية ويعد قطاع الصناعات الدوائية رابع أكبر قطاع من حيث الصادرات الصناعية بما نسبته 7% من الصادرات الأردنية هي من الأدوية ويصدر الأردن الأدوية الى ما يقارب 78 دولة بحجم صادرات بلغ في عام 2021 ما قيمته 594 مليون دولار. وأكد النجمي على تمتع قطاع الصناعات الدوائية بالعديد من نقاط القوة فيتمتع الأردن بسمعة قوية في مجال صناعة الأدوية والتصدير الى أسواق مرموقة عديدة والتركيز على الأبحاث والتطوير الى جانب تمتعه بالأيدي العاملة الماهرة.

كما واستعرض النجمي الآفاق المتاحة للتعاون مع الجانب الكوردستاني في مجالات صناعة الأدوية من أهمها بناء شراكات استراتيجية بهدف التوسع جغرافياً على مستوى دول الشرق الأوسط وأفريقيا والأسواق الدولية خاصة في مجال المواد الخام للأدوية، وعقد اتفاقيات تسويق مشتركة وإجراء عدد من الأبحاث والتجارب السريرية.

واستعرض ماجد سفري عضو هيئة المديرين لجمعية تنقية المعلومات الأردنية- إنتاج أهم الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، مشيراً الى وجود ما يقارب 700 شركة عاملة في القطاع توظف ما يقارب 26 ألف عامل كما ويحقق القطاع عائداً يبلغ 2 مليار دولار.

لافتاً الى تمتع القطاع بعدد متنوع من الشركات الناشئة في هذا القطاع في عدد من المجالات من أهمها التجارة الإلكترونية بنسبة 26% ومجالات التكنولوجيا المالية بنسبة 6%، ومجالات التسويق الإلكتروني كذلك. مشيراً الى أن القطاع يقدم عدداً من الخدمات من أهمها الأمن السيبراني والحوسبة السحابية الى جانب تقديم القطاع للحلول للعديد من المشاكل في مختلف القطاعات كالقطاع العام والتعليم والسياحة والسفر. كما ويتميز الأردن بمركز متقدم على مستوى الوطن العربي في تقديم المحتوى الإلكتروني باللغة العربية، ويصدر قطاع تكنولوجيا المعلومات خدماته الى السعودية بما نسبته 21.5% والى الإمارات بنسبة 15% والكويت بنسبة 12.6%.

كما وأشار سفري الى وجود عدد متنوع من الشركات العالمية التي لها مكاتب في الأردن منها أمازون وسيسكو وكذلك مايكروسوفت. واستعرض سفري أهم الحوافز الاستثمارية المقدمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات من أهمها الإعفاءات الجمركية، والضريبية على ضريبة المبيعات و الإعفاء الضريبي من الدخل المتأتي من التصدير.

وأكد سفري بأن قطاع تكنولوجيا المعلومات قطاع متميز وواعد ويحظى بدعم كبير من جلالة الملك كما ويتميز بوجود عمالة ماهرة وبنية تحتية متميزة الى جانب موقع الأردن الاستراتيجي كذلك.

كما وتم على هامش أعمال المنتدى تنظيم عدد من الزيارات الميدانية واللقاءات الثنائية للوفد الكوردستاني فتم لقاء عدد من الوزارات من أبرزها وزارة الاستثمار، ووزارة الأشغال العامة والإسكان، و وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، ووزارة السياحة والآثار، الى جانب اطلاع الوفد الكوردستاني على مشاريع شركة العبدلي للاستثمار والتطوير.

12 تشرين أول

تأسيس مجلس أعمال أردني – ماليزي مشترك مطلع العام القادم

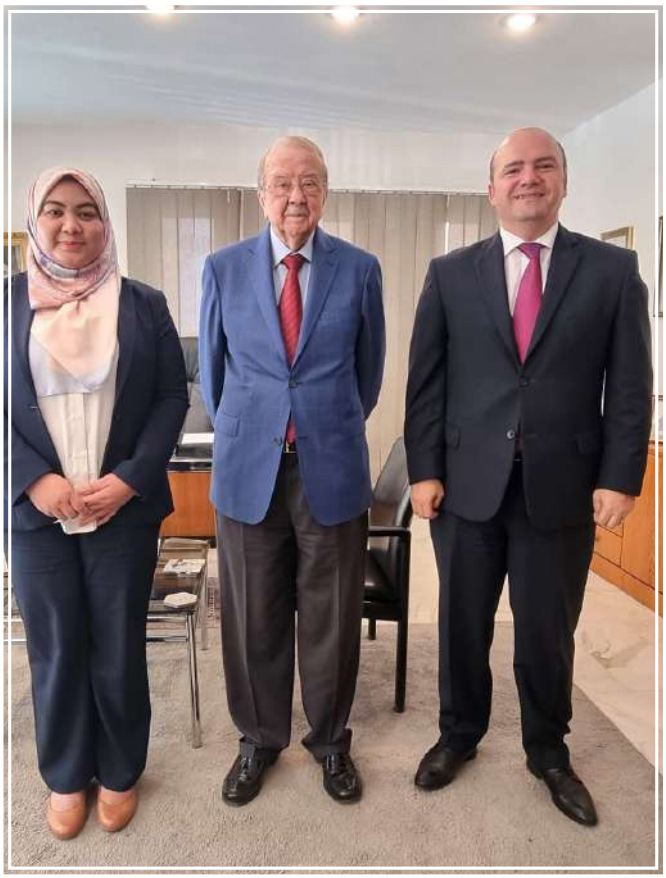

استقبل حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين وان فايزتول افزان القائم بأعمال سفارة ماليزيا لدى المملكة بحضور مدير عام الجمعية طارق حجازي، وذلك لمناقشة سُبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين والتشبيك بين مجتمعي الأعمال في القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك.

وأكد الطباع خلال اللقاء على أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين والإرتقاء بها نحو آفاق أوسع من الشراكات الاستثمارية في مختلف المجالات ذات الإهتمام المشترك خاصة وأن البلدين يرتبطان بعلاقات تاريخية وقوية ومتطورة بإستمرار مما يتطلب العمل على تعزيزها بشكل متواصل.

كما وبين الطباع تميز الأردن بعدد من القطاعات ذات القيمة المضافة والتي يمكن استثمار الجانب الماليزي فيها والإستفادة من الحوافز الاستثمارية المقدمة خاصة في مجالات الصناعات الدوائية و تكنولوجيا المعلومات والصناعات الغذائية ومشاريع الأمن الغذائي.

من جهتها، أكدت وان فايزتول افزان القائم بأعمال سفارة ماليزيا على أهمية تعزيز التعاون المشترك وتطويره خاصة مع وجود العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة لكلا الجانبين ومجالات متنوعة لدخول أسواق البلدين مشيرةً الى أن السوق الماليزي يعتبر متنوع وكبير ومزدهر.

كما وأشار الطباع على أن الجمعية هي الذراع الاستثماري للمملكة منذ تأسيسها خاصة من خلال مجالس الأعمال المشتركة ومذكرات التعاون والتفاهم. داعياً القطاع الخاص الماليزي إلى الإطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية الواعدة، والإطلاع على المشاريع القائمة في المدن الصناعية والمناطق الحرة والتنموية وما تقدمها من مزايا واعفاءات خاصة مع العمل الجاري على اصدار قانون استثماري جديد للبيئة الاستثمارية في الأردن.

كما واتفق الجانبان على وضع خطة عمل للعام المقبل لبناء شراكات استراتيجية بالمجالات الاستثمارية ذات الإهتمام المشترك. مؤكدين على أهمية تنظيم عدد من اللقاءات القطاعية بهدف تحديد القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية والتعرف على أهم الفرص الاستثمارية المتاحة في تلك القطاعات وزيادة التشبيك بين رجال الأعمال من كلا الجانبين.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ في نهاية عام 2021 ما يقارب 282.7 مليون دولار شكلت الصادرات منه ما يقارب 59 مليون دولار تركزت في الصناعات الكيماوية و الصناعات المعدنية والمنتجات النباتية، بينما شكلت المستوردات ما قيمته 223.7 مليون دولار تركزت في الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية والألبسة والنسيج، والصناعات البلاستيكية.

التبادل التجاري بين الأردن وماليزيا (2019-2021)

السنوات	الصادرات مليون دولار	المستوردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2019	37.4	106.2	143.6	-68.8
2020	52.9	106.6	159.5	-53.7
2021	59	223.7	282.7	-164.7

أبرز الصادرات الأردنية إلى ماليزيا (2021)	قيمة الصادرات مليون دولار
منتجات الصناعات الكيماوية (أبرز السلع: جليسرول)	55.1
معدات النقل (أبرز السلع:أجزاء من طائرات عامودية)	1.8
معادن عادية ومصنوعاتها (أبرز السلع: نحاس)	0.600
منتجات نباتية (أبرز السلع: تمر وتين)	0.582

أبرز المستوردات الأردنية من ماليزيا (2021)	قيمة المستوردات مليون دولار
الدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية (أبرز السلع: زيت النخيل)	40.3
مواد نسيجية ومصنوعاتها (أبرز السلع: أقمشة مصنرة)	29.6
لدائن ومصنوعاتها (أبرز السلع: قفازات مطاطية)	18.5
منتجات الصناعات الكيماوية (أبرز السلعالسلع: صابون)	16.8

* المصدر: مركز التجارة الدولية، دائرة الإحصاءات العامة.

رجال الأعمال تبحث تطور العلاقات الأردنية السعوديّة

نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين ضمن سلسلة اللقاءات الصباحية للأعمال حول تطور العلاقات الأردنية السعودية و استضافت من خلالها سفير المملكة العربية السعودية لدى المملكة نايف السديري.

وأكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على أن العلاقات الاقتصادية الأردنية السعودية تستند إلى قاعدة متينة من الأطر المؤسسية المتمثلة في اتفاقيات التعاون الاقتصادي، واللجنة الأردنية السعودية المشتركة، ومجلسي التنسيق والأعمال، والتي تمثل جميعها أدوات مهمة لتطوير مجالات وفرص التعاون بين البلدين على جميع الأصعدة.

■ الطباع «السعودية من أبرز الدول المستثمرة في الأردن»

كما وبين الطباع الدور الهام الذي يؤديه القطاع الخاص من كلا البلدين وسعيهم المتواصل في بناء شراكات تجارية واستثمارية مشتركة مما ينعكس بشكل ايجابي على تطور العلاقات الثنائية خاصة في أخر ثلاثة سنوات.

كما وقال الطباع: « تعد السعودية من أبرز الدول المستثمرة في الأردن، الى جانب كونها أحد أهم الشركاء التجاريين كذلك، فبلغ حجم الاستثمارات السعودية في الأردن ما يقارب 14 مليار دولار موزعة على نحو 900 مشروع في قطاعات السياحة، المالية، التجارة العامة، الرعاية الصحية، البنية التحتية، التعليم، الخدمات اللوجيستية، النقل، الطاقة، والإتصالات وتقنية المعلومات»

وأشار الطباع الى أنه في مجال الاستثمار في سوق عمان المالي تعد السعودية أكثر الدول العربية استثماراً بحجم استثمارات بلغت 1.46 مليار دولار خلال عام 2021. لافتاً الى أن تأسيس الصندوق السعودي الأردني للاستثمار في عام 2017 شكل نقلة نوعية في تعزيز وتطوير الاستثمارات المشتركة خاصة في المشاريع الإستراتيجية المستدامة.

وأكد الطباع على وجود العديد من القطاعات التي يتوافر فيها امكانيات غير مستغلة بالشكل الكافي بعد، والتي يمكن أن تتحول الى شراكات استراتيجية ومشاريع استثمارية مجدية، إن ما تم تركيز الإهتمام عليها، خاصة مشاريع البنى التحتية ومجالات الأمن الغذائي ومختلف المجالات الصناعية، والتي يمكن استغلال القرب الجغرافي والحدود المشتركة بين البلدين.

وأشار الطباع الى أنه ضمن جهود الجمعية في تعزيز العلاقات الأردنية السعودية فإنه سيتم تنظيم مؤتمر استثماري سعودي أردني مطلع العام القادم والذي يهدف الى تعريف كلا البلدين بأهم المشاريع الاستثمارية خاصة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ومشروع نيوم.

بدوره، أكد سعادة السفير نايف السديري على أهمية لقاء اليوم الذي يعد تكملة للقاءات السابقة مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين للحديث حول العلاقات الثنائية المتميزة خاصة في الجوانب الاقتصادية. لافتاً الى أن لقاء اليوم يهدف الى ايجاد آليات مناسبة لدعم وتطوير العلاقات الأردنية السعودية في مختلف المجالات.

■ السديري

«من المهم ايجاد آليات مناسبة لدعم وتطوير العلاقات الأردنية السعودية في مختلف المجالات»

وبين السديري الى أن زيارة ولي العهد السعودي ولقاءئه لجلالة الملك في الأردن خلال شهر حزيران من العام الحالي ركزت بشكل أساسي على آليات رفع التبادل التجاري والاستثماري لأهمية هذه الأرقام في عكس مدى عمق العلاقات وتطورها.

وأشار السديري الى أن حجم التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين جيدة خاصة الاستثمارات السعودية في سوق عمان المالي والذي يعد سوقاً واعدة ومتطورة وتتضمن استثمارات مجدية ونتطلع لمزيد من التطور ولاستثمار كلا الجانبين في المشاريع الواعدة.

كما وبين السديري الى أن لقاء اليوم هو تمهيد لتفعيل الاستثمارات المشتركة من خلال مشروع نيوم والذي نستهدف فيه استثمار كل من الأردن ومصر والإستفادة من القرب الجغرافي، خاصة مع وجود بنية تحتية متميزة في منطقة العقبة.

بدوره، أكد حسين الصفدي الرئيس التنفيذي لشركة تطوير العقبة على أن الشركة هي الذراع الاستثماري والتطويري في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وتهتم بتنفيذ المشاريع التنموية والاقتصادية.

كما ولفت الصفدي الى أن العلاقات الأردنية السعودية هي علاقات تاريخية في مختلف المجالات، مبيناً بأن رأس المال البشري الأردني ساهم في تطوير عدد من القطاعات الاقتصادية السعودية خاصة في مجالات التعليم والإنشاءات والرعاية الصحية.

كما وبين الصفدي بأن شركة تطوير العقبة قامت بلقاء نظمي النصر الرئيس التنفيذي لمشروع نيوم وقامت بمناقشة الفرص الاستثمارية الواعدة لهذا المشروع الضخم والواعد ، مشيراً الى أن القطاع الأردني يتطلع نحو الاستثمار في هذا المشروع وأن يكون جزءاً منه في المستقبل القريب.

كما وتم خلال اللقاء مناقشة عدد من المواضيع التي تهم مجتمع الأعمال الأردني، الى جانب مناقشة آفاق التعاون الاستثماري المشترك بين البلدين في المرحلة القادمة، خاصة مع وجود عدد من المشاريع الواعدة والتي يمكن أن يتم بناء شراكات استراتيجية من خلالها.

آليات مواجهة أزمة الغذاء على المستوى المحلي

بقلم: الدكتور عبد السلام النابلسي
المدير العام لشركة الفرح الدولية للأمن الغذائي
عضو جمعية رجال الأعمال الأردنيين

يعد الحق في الحصول على الغذاء أحد حقوق الإنسان (المواطن) الأساسية، وهي مسؤولية الدولة بضمان تعزيز الأمن الغذائي وإستمرار الإمدادات الغذائية على المستوى الوطني وواجب الدولة أن تؤمّن الحاجات الغذائية لأفرادها، لأنَ ما يكون دون مستوى الكفاية من الحاجات الغذائية يؤدي إلى الجوع وتفاقم الأزمة التي لايحمد عقباها.

أبعاد الأمن الغذائي تشمل: توفر الأغذية، إمكانات الحصول على الغذاء، مأمونية الغذاء، إستقرار إمدادات الغذاء.و حسب المؤشرات لأبعاد الأمن الغذائي في الأردن وجد أنَ:

مؤشر توفر الغذاء يبلغ 59.8%، ومؤشر إمكانات الحصول على الغذاء تبلغ 85.3%، ومؤشر مأمونية الغذاء 55.4%، ومؤشر إستقرار الإمدادات يبلغ 58.9%.

مع الأخذ بعين الإعتبار مؤشر إنتشار نقص التغذية في الأردن يبلغ 16.9%، ومؤشر الفقر 14.4%، ومؤشر البطالة 23%، مؤشر التنمية البشرية 0.73، ويبلغ مؤشر الناتج المحلي الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي 5.6%.

وهذه الأرقام لها دلالات غير مطمئنة تستدعي الحكومة والقطاع الخاص لتعزيز الأمن الغذائي والبحث عن فرص النجاة من خلال مشاريع التنمية المستدامة، وعليها أن تتدارك الصدمات الإقتصادية وإرتفاع أسعار الطاقة وديون الدولة وأعباء خدمتها والوضع القائم من فقر وبطالة.

يتكون مؤشر سلة الغذاء من 5 فئات هي اللحوم، والحبوب، والسكر، والخضروات، ومنتجات الألبان، إنَ مواجهة أزمة الغذاء على المستوى المحلي يتطلب إعادة النظر بالتشريعات والقوانين الناظمة لتعزيز الاستثمار في جميع المجالات وعلى الأخص الزراعية منها والصناعات الغذائية وحماية المواطن من مخاطر الفقر ونقص الغذاء.

ولمواجهة أزمة الغذاء المحلية على المدى القريب:

1. ضرورة العمل على تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والعمل بأسرع وقت على المدى القريب.
2. تعزيز التكامل والتعاون على الأخص في مجال الأمن الغذائي.
3. تعزيز وتنشيط التجارة البيئية بين الدول المجاورة والشقيقة.
4. تعزيز الإنتاج الزراعي النباتي للأصناف ضمن سلة الغذاء.
5. تعزيز الإنتاج الزراعي الحيواني.
6. توجيه الدعم للمكننة والتكنولوجيا الزراعية الحديثة.
7. ضرورة وضع الجمعيات والتعاونيات أمام تداعيات الأزمة وتفعيل دورهم في تعزيز التنمية الزراعية والإنتاج الزراعي والإكتفاء الذاتي لمجتمعات هذه الجمعيات.
8. ضرورة سرعة التوسع في إنشاء السدود والتجمعات المائية لتعزيز مخزون المياه.
9. توجيه الدعم للأعلاف.
10. دعم قطاع الكهرباء للقطاع الزراعي والصناعات الغذائية بشكل واضح وملموس.
11. التوعية والتثقيف للحد من هدر الغذاء.
12. حث المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته تجاه أزمة اللاجئين وتوجيه الدعم للحكومة في تعزيز قدراتها على إحتواء الأزمة.
13. تعزيز الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص.
14. وضع خطة عمل للتنفيذ على المستوى الوطني بما يتوافق مع أهداف الإستراتيجية الإقليمية.
15. تعزيز سلاسل الإمداد والتوريد لدعم الدولة في الحصول على اللوجستيات الضرورية وتحقيق بنية تحتية جديدة للخدمات اللوجيستية، وتخفيض تكاليف التشغيل والنقل.
16. إتخاذ إجراءات سريعة على السياسة المالية والسياسة النقدية لوقف جماح التضخم ومنع حدوث ركود اقتصادي.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الأردنية- الفرنسية

استقبل حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين ميريام صفصاف المستشار الاقتصادي للسفارة الفرنسية لدى المملكة و نجوان ناخو نائب المستشار الاقتصادي بحضور عدد من أعضاء مجلس الإدارة في مقر الجمعية وذلك لبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة واستعراض أبرز آفاق الفرص الاستثمارية المتاحة الى جانب مناقشة سُبل تنمية العلاقات بين مجتمعي الأعمال في كلا البلدين.

وأكد الطباع خلال اللقاء على اهتمام الجمعية بتعزيز وتطوير العلاقات الاستثمارية والتجارية بين الأردن وفرنسا، مستعرضاً جهود الجمعية الحثيثة ودورها في الترويج الاستثماري لأهم الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الاقتصادية الواعدة في الأردن وذلك بهدف تحويلها لمشاريع ذات قيمة مضافة للاقتصاد الأردني.

بدورها، أكدت ميريام صفصاف المستشار الاقتصادي لدى السفارة على أهمية تطوير العلاقات الفرنسية الأردنية ودفع العلاقات الثنائية بين البلدين نحو آفاق أرحب تساهم في تعزيز الاستثمارات المشتركة وتنويع التبادل التجاري وزيادة حجمه.

كما وأعربت صفصاف عن استعداد السفارة للتعاون مع الجمعية لزيادة التشبيك بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين لتحقيق شراكات استراتيجية تُترجم على أرض الواقع لمشاريع تنموية تساهم في دفع عجلة النمو لدى كلا البلدين، الى جانب مشاركة الجمعية بالفعاليات المختلفة لمجالس الأعمال على المستوى الدولي.

لافتةً الى وجود العديد من الفرص المتاحة لزيادة التعاون المشترك بين البلدين في مختلف المجالات والأصعدة خاصة في القطاع الزرعي والذى يهتم القطاع الخاص الفرنسي بالتعاون مع الجانب الأردني والإستفادة من موقعه الجغرافي للدخول الى الأسواق المجاورة، الى جانب الإستفادة من خبرة الجانب الفرنسي في مجال الزراعة ونقل التكنولوجيا والمعرفة في القطاع الزراعي الى الجانب الأردني.

كما وبين الطباع بأن الاقتصاد الأردني يتمتع بالعديد من المزايا خاصة مع انفتاحه التجاري وامتلاكه لعدد من الإتفاقيات التجارية التي تجمعه مع مختلف الدول على المستوى العربي والدولي والإقليمي الى جانب التكتلات الدولية كذلك، مما يتيح الفرصة أمام القطاع الخاص الفرنسي من الإستفادة من جميع هذه المزايا من خلال الاستثمار في الأردن والذي يتسم بوجود عدد متنوع من المناطق الحرة والتنموية والتي تمتد جغرافياً بشكل واسع في مختلف المحافظات ومناطق المملكة.

كما وأكد أعضاء مجلس الإدارة على أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن وفرنسا خلال المرحلة القادمة في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك لدى كلا الجانبين، وبما يحقق المصالح المشتركة وذلك من خلال تكثيف اللقاءات بين الجانبين. مشيرين الى تمتع الأردن بقطاع طبي متقدم ومتطور ويمكن للجانب الفرنسي من رجال الأعمال الاستثمار فيه، مؤكدين على أهمية التعاون بين الجانبين في القطاع السياحي خاصة مع بدء تعافي القطاع على مستوى المنطقة.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ في نهاية عام 2021 ما قيمته 327.8 مليون دولار شكلت الصادرات منها ما يقارب 30.3 مليون دولار تركزت في الكيماويات، والخضروات، والمواد الغذائية، بينما شكلت المستوردات منها ما قيمته 297.5 مليون دولار تركزت في الكيماويات والحيوانات الحية و المركبات.

كما وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة المهندس عبد الرحيم البقاعي، ميشيل نزال، أيمن علاونة، ومدير عام الجمعية طارق حجازي.

التبادل التجاري بين الأردن وفرنسا (2019-2021)

السنوات	الصادرات مليون دولار	المستوردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2019	10.1	424.7	434.8	-414.6
2020	12.4	268.5	280.9	-256.1
2021	30.3	297.5	327.8	-267.2

أبرز الصادرات الأردنية إلى فرنسا (2021)	قيمة الصادرات مليون دولار
معدات النقل (أبرز السلع: أجزاء من طائرات عامودية)	5.9
منتجات الصناعات الكيماوية (أبرز السلع: أسمدة)	4.9
منتجات نباتية (أبرز السلع: تمر وتين)	3.8
منتجات صناعة الاغذية (أبرز السلع: محضرات غذائية منوعة)	1.8

أبرز المستوردات الأردنية من فرنسا (2021)	قيمة المستوردات مليون دولار
منتجات الصناعات الكيماوية (أبرز السلع: أدوية)	96.9
معدات النقل (أبرز السلع: سيارات)	37.2
منتجات صناعة الاغذية (أبرز السلع: الشعير الناشط)	35.1
حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية (أبرز السلع: ألبان)	16.1

* المصدر: مركز التجارة الدولية، دائرة الإحصاءات العامة.

الطباع: حزمة من التوصيات لتحفيز الاقتصاد العربي

اتحـــاد رجـــال الأعمـــــال العـــــرب
Federation of Arab Businessmen

ثمن حمدي الطباع رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب اقرار المجلس الاقتصادي والإجتماعي في جامعة الدول العربية لحزمة من التوصيات القطاعية والتي تمثل رؤية مستقبلية للسياسات الاقتصادية المُثلى للتعافي والإزدهار ما بعد الجائحة التي ألمت بالعالم، وذلك ضمن جدول أعمال مؤتمر القادة العرب على مستوى القمة في دورته العادية (13) والمنوي عقدها مطلع شهر تشرين الثاني من العام الحالي في الجزائر.

وأكد الطباع بأن الاتحاد كأحد مؤسسات العمل العربي المشترك يهدف ضمن جهوده الحثيثة نحو الخروج بتوصيات وحلول عملية تحاكي التطورات والتغيرات في الهياكل الاقتصادية التي أحدثتها الجائحة، ليصبح الاقتصاد أكثر مرونة وأفضل استجابة لأي صدمات مستقبلية غير متوقعة دون إحداث اختلالات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية وبما يساهم في تسريع عملية التعافي الاقتصادي. الى جانب ابراز تأثيرات جائحة فيروس كورونا على عدد من القطاعات المحورية على المستوى العربي و تسليط الضوء على أحد أهم الأزمات الدولية الحديثة وغير المسبوقة. وكان الاتحاد قد رفع للمجلس الاقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية عدداً من التوصيات وقد ركزت هذه التوصيات على أربعة محاور رئيسية تناول المحور الأول منها تحليل مدى تأثير جائحة فيروس كورونا على القطاعات الاقتصادية في الوطن العربي، بينما استعرض المحور الثاني الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية للمحافظة على اقتصادها من التدهور، وتناول المحور الثالث مدى قدرة القطاعات الاقتصادية في المنطقة العربية على التعافي، وركز المحور الرابع على عرض حزمة من التوصيات والمقترحات والتي من شأنها المساهمة في تحقيق التعافي الاقتصادي على المستوى العربي.

وأشار الطباع الى أن الاتحاد قام بتحليل تأثيرات جائحة فيروس كورونا على مختلف الجوانب الاقتصادية منذ بدء الجائحة الى يومنا هذا، مع التركيز على عدد من الجوانب الاقتصادية والتي يرى الاتحاد من وجهة نظره أن لها أولوية وأهمية خاصة، وهي السياحة والنقل، الأسواق المالية، الاستثمار، التجارة الخارجية. وركز الاتحاد على تحليل أهم التحديات التي تواجه الدول العربية نتيجة الجائحة والتي من أهمها تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة في الدول العربية، و تزايد عجز الموازنات وتأثر حركة التجارة العربية البينية وتراجع حجم الاستثمار العربي البيني كذلك، الى جانب التحديات المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي.

كما وتضمنت التوصيات تحليلاً قطاعياً لتأثيرات جائحة فيروس كورونا مع التركيز على أبرز وأهم التحديات الاقتصادية التي تواجه الوطن العربي، كما تضمنت حزمة متنوعة من التوصيات التي تؤكد على ضرورة العمل على إعادة بناء الاقتصاد في الوطن العربي ليتمكن من تحمل وتلقي الصدمات بشكل أفضل، وذلك من خلال تبني خطط تعافي اقتصادي تزيد من متانة الاقتصاد وتمنحه مرونة أكبر خاصة مع ظهور أوبئة جديدة وأزمات عالمية بين الدول تؤثر على الاقتصاد العربي بشكل مباشر وغير مباشر مع التركيز على التنمية الاقتصادية المستدامة ومحاورها الأساسية.

وذكر الطباع أنه تم تقسيم التوصيات الى قسمين الأول تضمن توصيات عامة والثاني تضمن توصيات على مستوى القطاعات، مع التركيز على الأسواق المالية، والقطاع السياحي، والتجارة والاستثمار، والقطاع المصرفي العربي.

ومن ضمن هذه التوصيات التأكيد على أهمية تشجيع الصناعات الدوائية العربية، وتسهيل تسجيل الأدوية المصنعة في احدى الدول العربية لدى باقي الدول الأخرى على المستوى العربي لإتاحة نفاذها بشكل أفضل الى الأسواق، وتوجه الدول العربية نحو التعاون المشترك في سبيل تحقيق الإكتفاء الغذائي وتوفير الأمن الغذائي، وذلك من خلال بناء برامج عمل مشترك تستهدف التعاون في تحقيق التكامل الغذائي وتقليل فجوة الغذاء خاصة في ظل الأزمة الروسية- الأوكرانية وتداعياتها السلبية على الأمن الغذائي العربي.

كما وأكد الطباع أهمية التوجه نحو تطبيق سياسة الإعتماد على الذات في الإنتاج ، بمعنى التوسع الحقيقي في بناء صناعات تكاملية عامودية ، وبناء سياسات الحوافز الاقتصادية حولها، وهذا ينطبق أيضاً على الصناعات الغذائية وتبني سياسات تطوير أكثر تقدماً في تكنولوجيا وأساليب الإنتاج.

وفيما يتعلق بالتوصيات على المستوى القطاعي أكدت التوصيات أهمية العمل على معالجة الصعوبات على مستوى الاقتصاد الكلي والتصدّي في الوقت نفسه للقيود المتزايدة على صعيد الموارد الطبيعية وذلك من خلال التوجه نحو الإبتكارات التكنولوجية، والتعاون وبناء الشراكات في المنطقة، ودعم القطاع الخاص، وتطوير الصناعات الغذائية الإقليمية المستدامة.

اضافة الى أهمية تعزيز الأسواق المالية في الوطن العربي و توجيه السياسات بشكل أكبر نحو تطوير أداء البورصات العربية وتحليل المخاطر التي أحدثتها الجائحة والعمل على رفع كفاءة عمل الأسواق المالية، مع التركيز على زيادة ثقة المستثمرين في الأسواق المالية العربية ومحاربة أثر الشائعة السلبي والمعلومات غير الصحيحة وتعزيز دور المعلومات الإيجابية لتشجيع المستثمرين على الاستثمار.

وفيما يتعلق بالقطاع السياحي أكد الطباع أهمية التوجه نحو تشجيع السياحة الداخلية والإقليمية في الوطن العربي مع العمل على تقديم منتجات سياحية جديدة ومتنوعة وبعيدة عن الأنماط السياحية التقليدية للمساهمة في تحفيز الطلب المحلي بشكل عام والطلب السياحي بشكل خاص.

وفيما يتعلق بالتجارة والاستثمار على مستوى الوطن العربي فأكد الطباع أهمية التوجه نحو بناء استراتيجيات لتنويع سلاسل الإمداد للحد من تقلبها نتيجة الظروف الطارئة وغير المتوقعة وايجاد أسواق بديلة بتكاليف معقولة، و إعادة النظر في أنظمة وإجراءات الحوافز الاستثمارية لجعلها أكثر كفاءة وتقليل التشوهات الاقتصادية الناتجة عن تطبيقها.

كما وبين الطباع ضرورة العمل على تطوير القطاع المصرفي العربي وذلك من خلال دعم عملية الإنتقال الى الخدمات المالية الرقمية الموجهة نحو رفع مستوى الشمول المالي والتي تتيح إمكانية فتح الحسابات عن بعد من خلال استخدام الهوية الرقمية والعمل على توسيع البنية التحتية وتطوير نوعية الخدمات المالية والرقمية.

كما وشدد الطباع على أهمية دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم و إيلاء المزيد من الإهتمام لها وذلك لضمان استمراريتها من خلال التوجه نحو تخفيض الأعباء الضريبية عليها و توفير التمويل اللازم لغايات دعم الإنتاج والنفقات التشغيلية.

اضافة الى أهمية مواصلة الإصلاحات من قبل واضعي السياسات في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية و التي من شأنها التخفيف من حدة التأثر بصدمات السلع الأولية وتحد من أوجه التفاوت وعدم المساواة وتعزز كذلك من تأهب الدول العربية لمواجهة الأزمات.

وبين الطباع أن اتحاد رجال الأعمال العرب قد عرض تلك التوصيات في اجتماعات المجلس الاقتصادي والإجتماعي خلال شهر تموز وذلك من خلال مشاركة طارق حجازي الأمين العام المساعد لاتحاد رجال الأعمال العرب في تلك الإجتماعات والذي بين أنه وبسبب تفشي فيروس كورونا عانى الوضع الاقتصادي في الدول العربية من أزمة معقدة ومركبة تفوق أزمة عام 2008، وهي الأزمة الأخطر منذ أزمة الكساد الكبير 1929، خاصة و أن الأزمة العالمية الراهنة زادت على إثرها معدلات الفقر والبطالة في الوطن العربي، كما و تأثرت سلباً مختلف المؤشرات الاقتصادية والاستثمارية خلال عامي 2020-2021 سواء معدلات النمو، الإنتاجية، حركة التجارة الدولية، أنشطة الإستهلاك والاستثمار وأنماطها، نشاط قطاعات السياحة والطيران، وغيرها العديد من المتغيرات الاقتصادية. وأكد حجازي على أن التكامل الاقتصادي العربي يعزز من مناعة الاقتصاد العربي في مواجهة الصدمات المستمرة والمتلاحقة، مما يستدعي التوجه بخطوات جادة نحو تحقيق المزيد من الشراكات الإستراتيجية على مستوى الدول العربية.

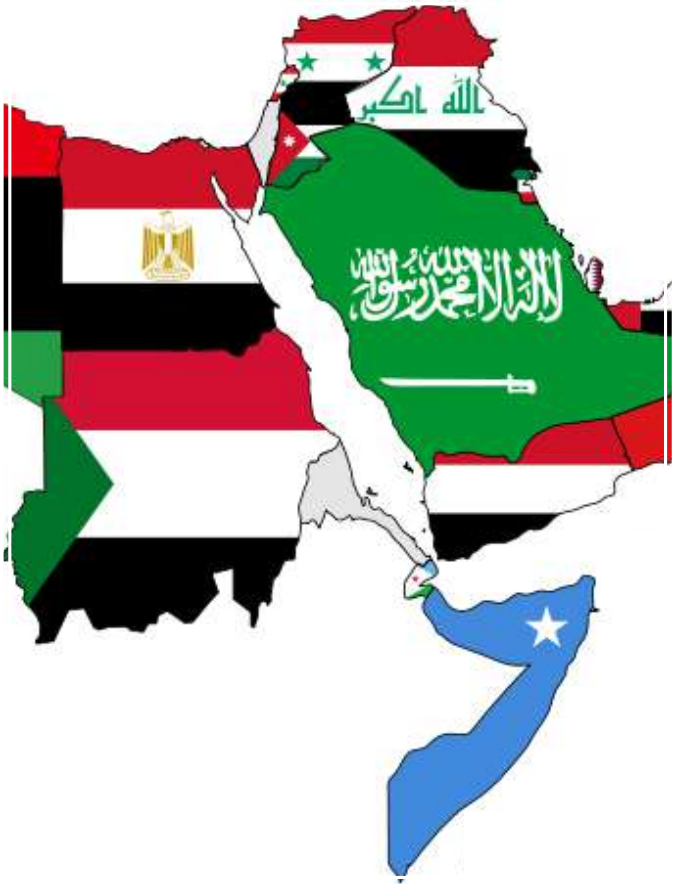

24 تشرين أول

الطباع: التجارة الخارجية الأردنية بدأت بالتعافي

أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على أن الاقتصاد الأردني منفتح تجارياً على العالم خاصة مع امتلاكه لعدد من اتفاقيات التجارة الحرة مع مختلف الدول على المستوى العربي والدولي، مما ساهم في بدء تعافي القطاع الخارجي من التداعيات الاقتصادية السلبية لجائحة فيروس كورونا بشكل ملحوظ خلال بداية العام الحالي.

ولفت الطباع الى أن الجمعية قامت بإعداد تقرير حول التجارة الخارجية في الأردن خلال الفترة 2017-2020 وذلك لأهمية تحليل أبرز التطورات الاقتصادية وتأثيراتها على مختلف مؤشرات القطاع الخارجي. مشيراً الى أنه على الرغم من تأثر القطاع الخارجي في الأردن سلباً نتيجة التدعيات الاقتصادية السلبية للجائحة خاصة على التجارة الخارجية من مؤشرات الصادرات والواردات والميزان التجاري نتيجة انقطاع سلاسل التوريد ومواجهة مختلف الدول لعدد كبير من التحديات، الا أن مؤشرات التجارة الخارجية بدأت تظهر تحسناً ايجابياً فخلال النصف الأول من العام الحالي، نمت الصادرات الوطنية بمعدل 45.5% مقارنة بنفس الفترة من عام 2021، الى جانب نمو المستوردات بنسبة 38.6% كما وبلغت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات 44.6% وفقاً لأحدث بيانات صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة.

وأشار التقرير الى أن الأردن ومنذ انضمامه لمنظمة التجارة العالمية في عام 2000 وقد وجه سياساته نحو تحقيق المزيد من الإنفتاح والتحرر من القيود التجارية بهدف تعزيز القطاع التصديري وتطويره، فيمتلك الأردن عدد متنوع من الشركاء التجاريين لكل من الصادرات والواردات ومن أبرز الشركاء التجاريين للصادرات الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، السعودية، العراق، الإمارات، الكويت، الصين، مصر، قطر، كما وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الأكبر بالنسبة للأردن بمعدل 22.5% من اجمالي الصادرات الأردنية الكلية خلال الفترة (2017-2020). أما خلال النصف الأول من العام الحالي فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية الى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 22%.

وفيما يتعلق بأبرز الشركاء التجاريين للمستوردات فأشار التقرير الى أن كل من الصين، السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، الإمارات، مصر، تركيا، ايطاليا، الهند يعدوا من أهم الشركاء التجاريين، كما وتعد الصين الشريك التجاري الأكبر بالنسبة للأردن بمعدل 2.8% من اجمالي المستوردات الأردنية خلال الفترة (2017-2020). أما خلال النصف الأول من العام الحالي فقد ارتفعت قيمة المستوردات من الصين بنسبة 46.6%.

وأكد الطباع أن الإنفتاح التجاري في الأردن يتيح المجال أمام المستثمرين للإستفادة من مزايا مختلف الإتفاقيات التجارية الحرة التي يرتبط بها الأردن مما يتيح المجال أمام المستثمرين للدخول الى أسواق جديدة بموجب هذه الإتفاقيات كما ويساعد الانفتاح التجاري للأردن على توفير المقومات اللازمة ليكون الأردن وجهة إقليمية لممارسة الأعمال والاستثمار وتقديم مختلف الخدمات اللوجستية كذلك.

مبيناً أن الأردن يتمتع بقطاع تصديري متنوع للخدمات فخلال الفترة (2016-2019) تمكن الأردن من تحقيق فائض في الميزان التجاري للخدمات فبلغ معدل الفائض في الميزان التجاري خلال الفترة (2016-2019) ما يقارب 2.2 مليار دولار، وتنوعت صادرات الأردن من الخدمات لتشمل كل من الخدمات التجارية، السياحة والسفر، والنقل، الى جانب خدمات الإنشاءات، والخدمات المالية، وخدمات تكولوجيا المعلومات، وخدمات التأمين، وتشكل الخدمات التجارية النسبة الأكبر من حجم الصادرات التي بلغت في عام 2020 ما يقارب 2.3 مليار دولار.

وأشار الطباع الا أنه ونتيجة للجائحة حقق الأردن عجزاً في الميزان التجاري للخدمات بلغت قيمته 500 مليون دولار في عام 2020 بحجم صادرات بلغ 2.5 مليار دولار مقابل 3 مليار دولار مستوردات وذلك بالمقارنة مع حجم صادرات بلغ 8 مليار دولار في عام 2019 مقابل 4.8 مليار دولار مستوردات وعليه أظهر حجم التبادل التجاري في قطاع الخدمات تراجعاً بقيمة 7.3 مليار دولار خلال عام 2020 وذلك نتيجة تراجع الصادرات الأردنية بما يقارب 5.5 مليار دولار وتراجع المستوردات بما يقارب 1.8 مليار دولار وفقاً لأحدث بيانات صادرة عن مركز التجارة الدولية.

كما وأكد الطباع على توافر العديد من المجالات الواعدة أمام تحسين وتطوير قطاع الخدمات والإرتقاء به نحو التصدير خاصة في مجال الاستشارات الهندسية، فالأردن يتميز بوجود رأس مال بشري ماهر وكفوء ومتعلم في هذا المجال، الى جانب مجالات أخرى عديدة لتكنولوجيا المعلومات. ويتطلع مجتمع الأعمال الأردني الى ايلاء مزيد من الإهتمام لقطاع الخدمات ليتمكن من التعافي بشكل أفضل من تداعيات الجائحة.

كما وأشار الطباع الى أن مجتمع الأعمال الأردني يتطلع نحو تحقيق مزيد من التطورات في القطاع الخارجي خاصة في مجال دعم القطاع التصديري والذي يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق المزيد من الإزدهار والتقدم الاقتصادي.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك في اجتماع الطاولة المستديرة حول دعم التطور الاستراتيجي لأجندة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في الأردن

شاركت جمعية رجال الأعمال الأردنيين ممثلة بالمهندس العين عبد الرحيم البقاعي أمين سر جمعية رجال الأعمال الأردنيين و ميشيل نزال أمين صندوق جمعية رجال الأعمال الأردنيين في اجتماع الطاولة المستديرة حول دعم التطور الاستراتيجي لأجندة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في الأردن وذلك ضمن سلسلة اللقاءات الحوارية لمنصة التنمية البشرية والاقتصادية (هدب) بتنظيم من النهضة العربية الديمقراطية والتنمية (أرض)، في مقر الجمعية.

واستعرض العين المهندس عبد الرحيم البقاعي أمين السر في جمعية رجال الأعمال الأردنيين خلال اللقاء واقع حقوق الإنسان في القطاعين العام والخاص، لافتاً الى أن المحافظة على حقوق العاملين أمر هام جداً.

وأكد البقاعي بأن الحقوق العمالية في الأردن مصانة والنقابات العمالية والمهنية في الأردن قوية ولها دور هام في المجتمع وفي المحافظة على حقوق العاملين. لافتاً الى أن القضاء الأردني يدعم حقوق العاملين.

وأشار البقاعي الى وجود عدد من التحديات فيما يتعلق بإمكانية تحقيق نسب التوظيف من العمالة المحلية اللازمة لتحقيق شروط الاستفادة من عدد من الاتفاقيات التجارية وذلك لتحديات متعلقة بتكوين المجتمع المحلي بشكل عام. لافتاً الى وجود عدد من المفاهيم التي من الصعب الوصول الى تعريف شامل لها ليتم تنظيمها في نصوص القانون من أهمها تعريف مفهوم التحرش وتحديده في قانون العمل بشكل واضح ليتم اتخاذ أسس التعيين على أساسه.

بدوره، بين ميشيل نزال أمين صندوق جمعية رجال الأعمال الأردنيين بأن القطاع الخاص الأردني يواجه العديد من التحديات التي تقف عائقاً أمام تطوره وتوسع أنشطة أعماله بالشكل المأمول، مؤكداً بأن القطاع الخاص حريص على المحافظة على الحقوق العمالية ودائماً ما كان هناك اهتمام بحقوق الانسان من قبل أصحاب القرار.

وأشار نزال الى أن القطاع الخاص له دور هام في محاربة البطالة وتوفير فرص عمل، الى جانب التزام الأردن في تطبيق مختلف قوانين حماية حقوق الإنسان وحقوق العمال الدولية.

وأكد نزال على أهمية أن يتم تأطير قوانين حماية حقوق الإنسان وبما يتناسب مع واقع الاقتصاد الأردني والخصائص والسمات المجتمعية والنظر الى واقعنا والعمل بما يتناسب مع ذلك خاصة وأن القطاع الخاص الأردني وبعد ما واجهه من تحديات خلال الجائحة لم يعد بمقدوره تحمل المزيد من الضغوطات التي تؤثر سلباً على مقدرته على التنافس.

كما و أشار الدكتور رعد التل خبير اقتصادي ومنسق منصة هدب الذي أدار الجلسة الى أن المجتمع الأردني يعاني من البطالة المرتفعة مما يؤكد على أهمية حوار اليوم للخروج بأفكار تساعد صانعي القرار في المحافظة على حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق العاملين بشكل خاص وعلاقة حقوق الإنسان بالأعمال التجارية. وأكد التل على أهمية تحقيق التوازن بين مختلف فئات المجتمع.

وأشار الدكتور فيليب سيبرا أستاذ حقوق الإنسان والأعمال ومدير الأبحاث في رصد حقوق والأعمال- البحر الأبيض المتوسط الى أن موضوع حقوق الإنسان يعتبر من المواضيع الهامة والتي برزت أهميتها بشكل خاص بعد جائحة كورونا وما نتج عنها من خسائر للوظائف الى جانب الأزمة الروسية الأوكرانية وظاهرة التضخم العالمي وجميعها أزمات عالمية أثرت سلباً على مختلف القطاعات. مؤكداً على أهمية التعاون بين الدول للتعامل مع جميع هذه التحديات.

وبين سيرا بأن الأمم المتحدة في مطلع العام الحالي قامت بتبني اطار جديد حول امكانية تحقيق المساواة وعدم التمييز كأحد أهداف التنمية المستدامة وذلك بالتعاون مع المجتمع المدني ومجتمع الأعمال في تحسين حقوق الانسان.

وأشار سيرا الى أن حقوق الإنسان وارتباطها بالأعمال ظهر بالسبعينات وأصبح له أهمية على المستوى السياسي خاصة مع بروز أهمية التعاون الدولي.

واستعرض الأستاذ جوردي بالو محامي في المحكمة الجنائية الدولية واقع حقوق الإنسان لافتاً الى أن مفهوم حقوق الإنسان ظهر كفهوم حديث في الإنسانية منذ الحرب العالمية الثانية، لافتاً الى أنه سابقاً كان المحافظة على حقوق الإنسان يقع بشكل كامل على عاتق الدولة ولكن المفهوم الحديث لحقوق الإنسان تعدد معه الجهات المسؤولة عن حقوق الإنسان كالمجتمع المدني والقطاع الخاص كذلك.

وبين بالو الى أن حقوق الإنسان يمثل تحدياً أخلاقياً لكل من الأعمال والشركات والمنظمات لافتاً الى أن أهداف التنمية المستدامة تأخذ بعين الإعتبار تحقيق مصالح جميع الأطراف ضمن اطار عملها.

وأكد بالو بأن حقوق الإنسان برزت أهميتها بشكل أكبر بعد الجائحة خاصة مع التأثيرات الصحية والنفسية على العاملين وحاجتهم الى تقديم مختلف أشكال الدعم لهم. مثمناً جهود الأردن في مجال حماية حقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بوجود عقوبات جنائية في حالة حدوث أي انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل الشركات.

31 تشرين أول

الطباع يؤكد على أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك بين الأردن والولايات المتحدة

استقبل حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين كيفين سكلن مستشار الشؤون الاقتصادية في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية لدى المملكة بحضور مدير عام الجمعية طارق حجازي في مقر الجمعية وذلك لمناقشة سُبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين والتشبيك بين مجتمعي الأعمال في القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك.

وأكد الطباع خلال اللقاء على متانة العلاقات الأردنية الأمريكية ووصولها الى مستويات متقدمة في مختلف الأصعدة. لافتاً الى أهمية الدور الذي تؤديه اتفاقية التجارة الحرة المبرمة بين البلدين الصديقين في مواصلة تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والدفع بها نحو آفاق أرحب.

بدوره، أكد سكلن على أهمية تعزيز التعاون المشترك وتطويره خاصة مع وجود العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة لكلا الجانبين ومجالات متنوعة لدخول أسواق البلدين، لافتاً الى أن النمو الاقتصادي في المنطقة يتسارع مما يتطلب العمل على وضع الأردن على الخارطة الاستثمارية والعمل على تسهيل اجراءات ممارسة الأعمال.

كما وثمن سكلن دور الجمعية الاقتصادي الهام كأحد الممثلين للقطاع الخاص في تعزيز البيئة الاستثمارية للأردن مؤكداً أهمية دور القطاع الخاص الأردني في تحقيق النمو الاقتصادي.

كما وبين الطباع بأن القطاع الخاص الأردني دائماً ما يحاول الإستفادة من مزايا اتفاقية التجارة الحرة ومحاولة توسيع قاعدة التعاون المشترك ودخول السوق الأمريكية، مشيراً الى أن الميزان التجاري بين البلدين يميل لصالح الأردن مما يعكس مدى نجاح الإتفاقية في تحقيق المصالح المشتركة والتي جعلت الولايات المتحدة أهم شريك تجاري للأردن من حيث التصدير على وجه الخصوص.

وأشار الطباع الى تطلع القطاع الخاص الأردني نحو الإستفادة بشكل أكبر من اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين في مجال تصدير الخدمات خاصة في مجالات الإنشاءات والمقاولات وتفعيل الإتفاقية بشكل أفضل لمساعدة القطاع الخاص على التوسع والدخول للسوق الأمريكية بشكل أكبر.

كما وبين الطباع تميز الأردن بعدد متنوع من القطاعات الواعدة ذات القيمة المضافة والتي تتمتع بفرص استثمارية عديدة من أهمها مشروع الناقل الوطني والذي يتطلب وجود دور أكبر للقطاع الخاص كممول ومنفذ للمشروع الى جانب مجالات الصناعات الدوائية و تكنولوجيا المعلومات والصناعات الغذائية والرعاية الطبية والسياحة العلاجية.

بالإضافة الى المشاريع القائمة في المدن الصناعية والمناطق الحرة والتنموية وما تقدمها من مزايا واعفاءات خاصة مع اصدار قانون الاستثمار الجديد، مبيناً بأن قانون الاستثمار يحتاج الى تبني آليات حديثة لتطبيقه لنتمكن من تحقيق رؤية التحديث الاقتصادي وتكامل الوزارات بالشكل المأمول.

كما وأعرب الجانبان عن أملهم بأن يستمر التبادل التجاري والتعاون الاستثماري المشترك بالتطور في المستقبل القريب، واتفق الجانبان على وضع خطة عمل للعام المقبل لبناء شراكات استراتيجية بالمجالات الاستثمارية ذات الاهتمام المشترك. مؤكدين على أهمية تنظيم عدد من اللقاءات القطاعية بهدف تحديد القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية والتعرف على أهم الفرص الاستثمارية المتاحة في تلك القطاعات وزيادة التشبيك بين رجال الأعمال من كلا الجانبين.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ في نهاية عام 2021 ما يقارب 3.7 مليار دولار شكلت الصادرات منه ما يقارب 2.3 مليار دولار تركزت في الألبسة والكيماويات، بينما شكلت المستوردات ما قيمته 1.4 مليار دولار تركزت في الآلات والأجهزة الميكانيكية، والمنتجات المعدنية.

التبادل التجاري بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية (2019-2021)

السنوات	الصادرات مليار دولار	المستوردات مليار دولار	التبادل التجاري مليار دولار	الميزان التجاري مليار دولار
2019	2	1.6	3.6	0.4
2020	1.8	1.4	3.2	0.4
2021	2.3	1.4	3.7	0.9

أبرز الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية (2021)	قيمة الصادرات مليون دولار
مواد نسيجية ومصنوعاتها (أبرز السلع: ألبسة مصنرة)	1,546
منتجات الصناعات الكيماوية (أبرز السلع: أسمدة)	426
لؤلؤ طبيعي او مستنبت (أبرز السلع: مجوهرات من ذهب)	167.8
معدات النقل (أبرز السلع: أجزاء من طائرات عامودية)	51.8

أبرز المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية (2021)	قيمة المستوردات مليون دولار
معدات النقل (أبرز السلع: سيارات)	301.8
آلات وأجهزة، معدات كهربائية (أبرز السلع: محركات الطائرات)	221
معادن عادية ومصنوعاتها (أبرز السلع: فولاذ)	224
أدوات وأجهزة للبصريات (أبرز السلع: بوصلات الملاحة)	69

* المصدر: مركز التجارة الدولية، دائرة الإحصاءات العامة.

المدن الذكية

بقلم: المهندس إياد أبو خرمة

مدير عام شركة الناي للإستشارات المعلوماتية والإتصالات

عضو جمعية رجال الأعمال الأردنيين

ما بين الحلم والخيال العلمي لتصور شكل حياة الإنسان بعد سنوات من التطور واستخدام التكنولوجيا، وبين العديد من التجارب العالمية المتفاوتة بأهدافها ونسب نجاحها، وبين الواقع الذي فرضته تجربة العالم أجمع بجائحة كورونا، باتت مشاريع التحول الرقمي والمدن الذكية والتي كانت من مظاهر الترف للدول المتقدمة حاجة ملحة حول العالم ورب ضارة نافعة.

أذكر من حضوري ومشاركتي في العديد من ورشات العمل والمؤتمرات حول المدن الذكية في السنوات الأخيرة، كان الإنطباع السائد لدى العديد من المختصين والمستثمرين في مجالات التحول الرقمي أن أحد أهم المخاوف لنجاح تجربة المدن الذكية هو تقبل المواطنين للإنفتاح الرقمي وللعادات والأنظمة الإجتماعية الجديدة، وقد أثبتت جائحة كورونا عكس ذلك حيث تأقلم المواطنون سريعاً مع العادات الجديدة خلال فترة الجائحة والتي أصبحت بعد انتهاء الجائحة بمثابة «الوضع الطبيعي الجديد»، مما يجعلها فرصة ذهبية للمضي قدماً في جهود التحول الى المدن الذكية.

تسعى الدول من خلال التحول للمدن الذكية إلى الوصول إلى استمرارية الحياة في المدن وجعلها قادرة على استيعاب المتغيرات المتسارعة في العديد من مناحي الحياة ومن أهمها التغيرات المناخية وزيادة عدد سكان في المدن، وتعد المدن الذكية ركيزة أساسية للاقتصاد الرقمي وذلك من خلال قاعدة بيانات واحدة تعمل على تنظيم وتعظيم برامج التنمية المستدامة، فالمدن الذكية هي المدن التي تتوافر فيها البنية التحتية الرقمية القادرة على توفير المعلومات عبر الذكاء الصناعي من خلال الاستفادة من انترنت الأشياء والجيل الخامس، مما يساعد في سرعة اتخاذ القرارات عبر التطبيقات التقنية التي تسهم في تقليل الكلف ورفع الكفاءة للقطاعات كافة ضمن نطاق ذكي وشامل يعمل على تجنيب المدن ابتداءً من الإزدحامات المرورية مما يعمل على تقليل الإنبعاث الحراري، وزيادة التنبؤ الإستباقي والسيطرة والتحذير والإنذار المبكر للبلديات والحكومات.

وتوفر أيضا المدن الذكية خدمات تعتمد على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات لتساعد في إدارة خدمات المدينة من خلال تطوير وسائل التحكم في حركة السير، وتطوير نظام جمع النفايات والتخلص منها، وتخفيض استهلاك الطاقة عند ادارة أنظمة انارة الطرق وشبكات المياه والصرف الصحي. وتوفر المدن الذكية لسكانها فرص الوصول لخدمات المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة بسهولة عن طريق شبكة الإنترنت والأجهزة الذكية لقضاء مصالحهم إلكترونياً على مدار الساعة دون الحاجة لزيارة هذه المؤسسات.

وبالنظر للبنية التحتية المتوفرة بالأردن وخصوصاً بعد أن تم ترخيص شبكات الجيل الخامس ووضع التشريعات والقرارات التنظيمية الخاصة بإنترنت الأشياء فمن الممكن البدء بتحويل المدن الرئيسة في الأردن لمدن ذكية وذلك من خلال تسهيل الاستثمار في التطبيقات الخاصة بالمدن الذكية اعتماداً على توفر العنصر البشري القادر على وضع البرمجيات التي تحاكي احتياجات المجتمع داخل المدن وصولاً إلى تشبيك جميع مرافق المدن عبر قاعدة بيانات يمكن الوصول اليها من خلال الأجهزة الطرفية المتوافرة لدى سكان هذه المدن.

لقد قطع الأردن شوطاً ملموسا في تأسيس وتطوير البنية التحتية للتحول الرقمي في السنوات الأخيرة الماضية وقد نجح بأتمتة مجموعة كبيرة من الخدمات عبر التطبيقات الذكية التي ساهمت بتوفير الوقت والجهد والكلف على الافراد والشركات بمختلفأحجامها، ويعتبر نجاح هذه التجربة بمثابة نقطة هامة جداً نحو جهود التحول لمدن ذكية في الأردن.

إن الاستثمار في تحويل المدن إلى مدن ذكية لا يسري فقط على تشبيك مرافق المدن، بل يحمل العديد من فرص الاستثمار في تحصين المدن الذكية من الهجمات السيبرانية وفي التصنيع والإبتكار للأجهزة والبرمجيات بالإضافة إلى مراكز البيانات.

إن الإنتشار السريع والهائل للتقنيات الحديثة سوف يجبر المدن لا محالة للتحول إلى مدن ذكية وصولاً للدول الذكية والعالم الذكي.

وزيرة الاستثمار: قانون البيئة الاستثمارية جاء لترسيخ مكانة المملكة كمركز جاذب للمستثمرين

أكدت وزيرة الاستثمار خلود السقاف أن السياسة العامة للاستثمار في المملكة تقوم على تحقيق رؤى اقتصادية وتنموية تهدف الى توفير فرص العمل وزيادة النمو الاقتصادي وتحسين التنافسية وبيئة الأعمال، جاء ذلك خلال استقبالها في مبنى وزارة الاستثمار رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع وعدداً من أعضاء مجلس الإدارة، وذلك لبحث آليات التعاون المشترك ومناقشة أبرز القضايا التي تهم مجتمع الأعمال الأردني خلال الفترة الراهنة.

وأضافت السقاف أن قانون البيئة الاستثمارية لسنة 2022 جاء لترسيخ مكانة المملكة كمركز جاذب للمستثمرين وعلى عدة مستويات (المحلية والإقليمية والعالمية)، وزيادة تدفق الاستثمارات في القطاعات الاستثمارية الحيوية.

مؤكدةً على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كونها تعتبر عاملاً اساسياً من عوامل التنمية الاقتصادية، إضافة إلى أن وزارة الاستثمار وبكافة كوادرها ستعمل في المرحلة القادمة على تسهيل كافة الإجراءات المتعلقة بالمشروع الاستثماري.

رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، بين أن الجمعية على أتم الإستعداد للتعاون مع وزارة الاستثمار وذلك في إطار أهدافها المرجوة في جذب الاستثمارات وتعريف المستثمرين ورجال الأعمال من مختلف الدول بميزات البيئة الاستثمارية في الأردن.

وأضاف أن المملكة تمتلك جميع المقومات لتكون مركزاً اقليمياً ودولياً للاستثمار من خلال توفير بيئة استثمارية محفزة وجاذبة للاستثمارات ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تمكين المشاريع والاستثمارات القائمة من التوسع والإزدهار، الى جانب تزويد مختلف المستثمرين المحتملين بأهم الفرص الاستثمارية وأهم مزايا السوق الأردني وتوجيه الإهتمام نحو المشاريع التنموية المستدامة. مثمناً مختلف الجهود المبذولة من قبل وزارة الاستثمار في إدارة وتنظيم الملف الاستثماري في الأردن.

وخلال الإجتماع تم استعراض أهم مزايا قانون البيئة الاستثمارية الجديد، إضافة إلى استعراض رؤية وزارة الاستثمار المستقبلية وخطط عملها خاصة في مجال جذب الاستثمار وتمكين الاستثمارات القائمة، كما تم التباحث بأهم الملاحظات الواردة من قبل رئيس وأعضاء جمعية رجال الأعمال الأردنيين.

كما وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة ميشيل نزال، المهندس عبد الحليم عابدين، والمهندس يُسري طهبوب، و أيمن علاونة، وصلاح البيطار ومدير عام الجمعية طارق حجازي.

«رجال الأعمال» توقع مذكرة تفاهم مع جمعية نادي صاحبات الأعمال والمهن

وقعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين مذكرة تفاهم مع جمعية نادي صاحبات الأعمال والمهن في مقر الجمعية وذلك بهدف تدعيم علاقات التعاون بين الجانبين وبما يخدم ويوسع آفاق العلاقات الاقتصادية بين مجتمع الأعمال الأردني في مختلف المجالات الاقتصادية.

وأعرب حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين خلال اللقاء عن سعادته بهذا التعاون وإستعرض موجزاً حول دور الجمعية في تعزيز علاقات الأردن الاقتصادية والاستثمارية مع مختلف الفعاليات الاقتصادية على المستوى المحلي والعربي والدولي الى جانب الترويج للمزايا والحوافز والفرص الاستثمارية التي يتمتع بها الأردن وذلك من خلال مجالس الأعمال المشتركة ومذكرات التفاهم والتعاون التي ترتبط بها الجمعية.

كما وأكد الطباع على أهمية دور سيدات الأعمال كجزء هام وأساسي من القطاع الخاص لافتاً الى وجود قصص نجاح عديدة لسيدات أعمال تمكنت مشاريعهم من التوسع والمساهمة بشكل فعلي في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وأكدت رئيسة جمعية نادي صاحبات الاعمال والمهن آمال دغلس على أهمية مذكرة التفاهم في توحيد الجهود وتعزيز الفرص الاقتصادية أمام سيدات الاعمال في الأردن لافتةً الى أن رؤية الجمعية منذ تأسيسها في عام 2003 تتمثل في تمكين سيدات الاعمال وتحفيز دور المرأة وتحسين وصولها إلى الفرص الاقتصادية. الى جانب اهتمامها بفئة سيدات الاعمال من خلال العمل على تحقيق أهدافها لزيادة الوعي والمعرفة لسيدات الأعمال من خلال تنظيم دورات وورش عمل مختصة بمختلف المجالات. الى جانب زيادة مشاركة المرأة بمختلف النشاطات الاقتصادية وتسخير طاقاتها وقدراتها غير المستغلة وتوفير خدمات مساندة فعالة تلبي احتياجات رائدات الأعمال، وصاحبات الشركات الصغيرة والمتوسطة و المهن.

كما وتهدف الاتفاقية الى تعاون الجانبين في اقامة الفعاليات والمؤتمرات والمنتديات التي تخدم تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين أعضاء الجانبين وتوثيق سُبل الإتصال والتعارف فيما بينهم وتقديم التسهيلات الممكنة في هذا المجال وتشجيع أعضاء كلا الجانبين على المشاركة فيها، الى جانب التعاون في تشجيع وتسهيل تبادل الخبرات والمعلومات المتاحة لدى كلا لطرفين حول فرص تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية واقامة شراكات استراتيجية على المستوى المحلي والعربي والاقليمي.

كما وتهدف الاتفاقية الى التعاون المشترك في عقد لقاءات ثنائية مع رجال وسيدات الأعمال في المجالات ذات الإهتمام المشترك، و التعاون في مجال اعداد الدراسات والبحوث والإحصاءات والتقارير المشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية. الى جانب التعاون في عقد ندوات وورش عمل مشتركة في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وأكد الجانبين خلال اللقاء ضرورة العمل على وضع خطة عمل واضحة من خلال مذكرة التفاهم الموقعة وذلك لتدعيم آواصر التعاون بين الجانبين.

كما وحضر اللقاء عضو مجلس الإدارة ميشيل نزال، ومدير عام الجمعية طارق حجازي، والمديرة التنفيذية لجمعية نادي صاحبات الأعمال والمهن ثناء الخصاونة

تأسيس مجلس أعمال أردني سويدي مشترك

على هامش زيارة وفد رجال الأعمال السويدي المرافق لجلالة الملك كارل السادس عشر غوستاف، ملك السويد، وجلالة الملكة سيلفيا ملكة السويد خلال زيارتهم إلى الأردن نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين منتدى الأعمال الأردني السويدي وذلك لتعزيز آفاق التعاون الاستثماري والاقتصادي المشترك بين مجتمعي الأعمال من كلا البلدين، وذلك بالتعاون مع السفارة السويدية لدى المملكة.

وأكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على أهمية الزيارة الملكية والتي تعكس عمق العلاقات التاريخية والصديقة بين البلدين. لافتاً الى حرص الجمعية على توطيد العلاقات بين البلدين والتعريف بمزايا البيئة الاستثمارية والترويج لأبرز القطاعات الاقتصادية الواعدة.

وأشار الطباع الى أنه سيتم اشهار تأسيس مجلس الأعمال الأردني-السويدي مشترك على هامش الزيارة، مبيناً أهمية لقاء اليوم كبداية لتأسيس شراكات مستقبلية في المجالات ذات الإهتمام المشترك.

وقال الطباع: « إن الأردن يبذل الجهود الحثيثة ليصبح مركزاً لوجيستياً واقليمياً للاستثمار وممارسة الأعمال التجارية لمختلف المستثمرين على المستوى الدولي والعربي خاصة مع ما تتمتع به البيئة الاستثمارية من بنية تحتية متطورة ونظام مالي ومصرفي متين الى جانب انفتاح الاقتصاد الأردني تجارياً على مختلف دول العالم مما يتيح المجال لإيجاد المزيد من الشراكات الاستثمارية بين الأردن والسويد».

وأشار الطباع الى نمو وتطور الشراكات الأردنية السويدية بشكل كبير خلال السنوات الماضية خاصة في مجالات التعاون الإقليمي والدولي والتجاري، معرباً عن تطلع مجتمع الأعمال الأردني نحو آفاق أوسع للتعاون المشترك.

كما وبين الطباع بأن مجتمع الأعمال الاردني يتطلع لتوسيع أنشطة الأعمال التجارية والاستثمارية ودخول الصناعات الأردنية بشكل اكبر الى السوق السويدي ، مشيراً الى أن الجمعية تسعى الى وضع خطة عمل مشتركة تستهدف عقد اللقاءات المستمرة بين الجانبين لتحديد القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية.

كما و تهدف اتفاقية تأسيس مجلس أعمال أردني- سويدي والتي وقعتها جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالشراكة مع جمعية نادي صاحبات الأعمال والمهن مع شبكة الأعمال السويدية الأردنية بتاريخ 2022/11/10 وذلك على هامش الزيارة الملكية لملك السويد.

وتهدف الإتفاقية الى تشجيع التعاون المشترك بين مجتمعي الأعمال الأردني والسويدي وبما يساهم في زيادة حجم التبادل التجاري وتوسيع قاعدة الأنشطة الاقتصادية بين البلدين وتبادل المعلومات الاستثمارية وتبادل زيارات الوفود التجارية، الى جانب التعاون المشترك في تنظيم المنتديات والمؤتمرات الاستثمارية للتشبيك بين رجال الأعمال من كلا الجانبين وبما يساهم في اقامة مشاريع استثمارية مشتركة.

وتعتبر الاتفاقية خطوة مهمة لتعميق العلاقات الثنائية في مختلف المستويات والهادفة الى دعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلة النمو وتوفير فرص عمل من خلال جذب الاستثمارات والاستفادة من العلاقات المتميزة التي تجمع البلدين.

كما وتم خلال اللقاء الذي شارك فيه نخبة من رجال الأعمال من كلا الجانبين والممثلين لقطاعات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، قطاع الرعاية الطبية، قطاع المياه والطاقة، وقطاع الكيماويات. التعريف بأهم الفرص المتاحة بين الجانبين في القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك، الى جانب مناقشة أبرز المواضيع التي تهم مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين الأردن والسويد خلال الشهور الثمانية الماضية من العام الحالي بلغت ما قيمته 39.9 مليون دينار، بعجز مقداره 35.7 مليون دينار، حيث يميل ميزان التبادل التجاري لصالح السويد، كما وبلغت قيمة صادرات الأردن للسويد 2.1 مليون دينار تركزت في منتجات المملكة النباتية،تمر مجفف، منتجات صناعة الأغذية،محضرات غذائية، فيما المستوردات 37.8 مليون دينار تركزت في منتجات الصناعات الكيماوية، الأدوية، آلات وأجهزة، معدات كهربائية، خشب ومصنوعاته وعجنية الخشب، ورق وورق مقوى.

الطباع رئيساً لاتحاد رجال الأعمال العرب

عقدت الهيئة العامة لاتحاد رجال الأعمال العرب ممثلةً برئيسها حمدي الطباع وأمينها العام ثابت الطاهر، اجتماعها السنوي العادي عبر تقنية التواصل المرئي بحضور رؤساء أعضاء الاتحاد ممثلين جمعيات وروابط وأصحاب رجال الأعمال من أعضاء الهيئة العامة للاتحاد. وبين الطباع خلال الإجتماع حرص الاتحاد وبشكل متواصل على بذل الجهود الحثيثة في سبيل تحقيق أهداف الاتحاد في خدمة مجتمع الأعمال العربي وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتشجيع الاستثمارات العربية البينية. كما ورحب الطباع بإنضمام مجلس الأعمال العراقي كعضو جديد في الاتحاد معرباً عن أمله بأن يساهم ذلك في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين مجتمعي الأعمال من كلا البلدين.

كما وتم خلال الإجتماع انتخاب حمدي الطباع رئيساً للاتحاد عن الدورة 2022-2026، وكل من الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني رئيس رابطة رجال الأعمال القطريين وطارق الشريف رئيس كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية نواباً للرئيس.

وأشار الطباع إلى أن جميع الدول قد تأثرت سلباً بالأزمات العالمية من جائحة فيروس كورونا و الأزمة الروسية الأوكرانية، وموجات التضخم وارتفاع الأسعار الى جانب تقلبات أسعار الصرف للعملات الصعبة، وغيرها من التحديات التي غيرت أولويات عمل الدول التي باتت توجهاتها متركزة على تحقيق الأمن الغذائي والموازنة بين فجوات الطلب والعرض والتعافي التام من الجائحة في مختلف القطاعات الاقتصادية الى جانب حماية اقتصادياتها من الصدمات المستقبلية غير المتوقعة.

وأكد الطباع خلال الإجتماع حرص الاتحاد بشكل متواصل على مشاركته الفاعلة كأحد مؤسسات العمل العربي المشترك وبما يعزز تحقيق أهدافه المرجوة منه من تطوير العلاقات الثنائية بين مجتمع الأعمال العربي وابراز دوره الاقتصادي الهام وبما يصب في صالح تعزيز الاستثمارات العربية المشتركة.

و استعرض الطباع موجزاً حول نشاطات الاتحاد خلال عام 2021، مؤكداً مشاركة الاتحاد الفاعلة في مختلف اللقاءات المنظمة من مختلف مؤسسات العمل العربي المشترك وإعداد الاتحاد لأهم المقترحات والتوصيات والدراسات الاقتصادية حول مختلف القضايا التي تهم مجتمع الأعمال العربي ورفعها لمختلف الجهات المختصة.

فأشار الطباع الى مشاركة الاتحاد في كل من اجتماع الدورة 50 للجنة التنسيق العليا للعمل العربى المشترك والذي تم عقده عن بعد خلال الفترة 12-2021/1/13، و المؤتمر العربي الهندي، والذي نظمته اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية FICCI والذي تم عقده وجاهياً في دلهي وعن بعد بتاريخ 2021/2/23، و أعمال الدورة التاسعة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين وندوة الاستثمار السابعة والتي تم عقدها عن بعد ووجاهياً بتنظيم من المجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية (CCPIT) وجامعة الدول العربية بتاريخ 2021/4/6. و ندوة حول منظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة والتي تم عقدها عبر منصة زووم بتنظيم من المعهد الدولي العربي للسلام والتربية والمسجل في جنيف بتاريخ 2021/6/28.

كما وشارك الاتحاد في كل من أعمال المائدة المستديرة الأولى حول سياسات العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية وذلك في إطار التعاون القائم بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وهيئة العمل الخارجي الأوروبي، والتي تم عقدها على مستوى الخبراء خلال الفترة 28-2021/9/29، عبر تقنية الفيديو كونفرانس. و أعمال المائدة المستديرة السادسة بشأن السياسات حول الإستجابة لتغير المناخ في المنطقة العربية إدارة المخاطر التي تهدد الأمن المائي وبناء قدرة المجتمع على مواجهتها، والذي تم عقده عبر تقنية الفيديو كونفرانس بتاريخ 2021/11/22.

وبين الطباع أن الاتحاد قد قام بإعداد عدد من الدراسات الاقتصادية خلال عام 2021 كان من أهمها دراسة حول العلاقات العربية الصينية، و التكامل الاقتصادي العربي، والوضع الاقتصادي في الدول العربية في ظل جائحة فيروس كورونا، كما وأعد الاتحاد حول موضوعات جدول أعمال المجلس الاقتصادي والإجتماعي في دورته العادية (107) ، الى جانب اعداد مقترحات حول قرارات الدورة (50) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، و تقرير حول متابعة تنفيذ توصيات الدورة الثالثة للملتقى الدوري للاتحادات العربية النوعية، واعداد رؤية حول موضوعات الإجتماع الدوري الرابع والخمسين للاتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس، الى جانب اعداد مقترحات حول المحاور الرئيسية للدورة القادمة من ملتقى الاتحادات العربية النوعية المتخصصة، كما وأعد الاتحاد تقرير حول الأمن السيبراني العربي ومقترحات حول محور أعمال الدورة (52) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك بالإضافة الى اعداد الاتحاد لملاحظات حول قرارات الدورة الرابعة لملتقى الاتحادات العربية النوعية المتخصصة.

كما وأكد الطباع بأن الاتحاد قد قام بتحديث خطة عمله لمواكبة التطورات الاقتصادية على المستوى الدولي والعربي.

من جهته، استعرض الأمين العام للاتحاد ثابت الطاهر موجزاً حول أبرز ملامح ومحاور خطة عمل الاتحاد والمنوي تنفيذها خلال عام 2023 مؤكداً ترحيب الاتحاد بإستقبال أي مقترحات من أعضاء الهيئة العامة في هذا الشأن. وبين الطاهر بأن الخطة المستقبلية سوف تركز على عدد من المحاور الهامة منها التوجه نحو عقد لقاءات نوعية قطاعية متخصصة في القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام العربي المشترك بهدف التشبيك بين رجال الأعمال العاملين ضمن القطاعات المختارة لخلق فرص جديدة للتعاون العربي المشترك. الى جانب العمل على تنظيم ندوات وحلقات نقاشية تجمع أعضاء الهيئة العامة بنظرائهم من مختلف مؤسسات العمل العربي المشترك لتبادل الأفكار والمعلومات والإقتراحات وتعزيز آفاق التعاون المشترك، و تأسيس مجالس أعمال جديدة مع الجهات النظيرة من الاتحادات النوعية المتخصصة من مختلف الدول العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة.

كما وأشار الطاهر الى حرص الاتحاد خلال عام 2023 على المشاركة الفاعلة والمستمرة في لجان التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، والإجتماعات التحضيرية للقمم الاقتصادية العربية وفي إجتماعات الاتحادات النوعية ولجان التنسيق المنبثقة عنها وتقديم أوراق عمل تُثري جداول الأعمال والخطط. الى جانب الاستمرار في إعداد الدراسات والأبحاث الاقتصادية حول الموضوعات التي تهم مجتمع الأعمال العربي وتواكب أحدث المستجدات الاقتصادية على المستوى العالمي.

مشيراً الى توجه الاتحاد نحو تفعيل وتنشيط إتفاقيات التفاهم والتعاون المشترك والتي يرتبط الاتحاد من خلالها مع مختلف الجهات النظيرة والسعي الدائم لتحقيق أكبر استفادة ممكنة من هذه الإتفاقيات، مع العمل على متابعة نتائج إجتماعات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومتابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن هذه اللقاءات ومدى إنعكاسها على تعزيز العمل العربي المشترك.

مبيناً بأن الاتحاد سيتوجه خلال العام المقبل نحو توقيع إتفاقيات تعاون وتفاهم مشتركة مع مؤسسات ومنظمات العمل العربي المشترك على المستوى العربي والمحلي والتشبيك مع التكتلات الاقتصادية العربية والدولية وذلك وبما يتناسب مع أهداف الاتحاد في تشجيع العلاقات الاقتصادية العربية في مجالات الاستثمار والتجارة.

كما واستعرض طارق حجازي الأمين العام المساعد للاتحاد البيانات المالية والوضع المالي للاتحاد خلال الفترة 2021-2022، واستعرض كذلك بيانات المركز المالي والتدفقات النقدية وأبدى عدداً من الملاحظات حول البيانات المالية، وبين حجازي الجهود المبذولة من قبل الاتحاد خلال الفترة الماضية مؤكداً استمرار الاتحاد على أداء دوره الفاعل على المستوى العربي.

هذا ووافق مجلس ادارة الاتحاد على قبول عضوية كل من مجلس الأعمال العراقي كعضو عامل، ورجل الأعمال السعودي الدكتور حمدان السمرين كعضو مؤازر.

اتحاد رجال الأعمال العرب
Federation of Arab Businessmen

الصناعة الدوائية الأردنية

بقلم: وسيم النجمي

رئيس الاتحاد الأردني لمنتجي الادوية والمستلزمات الطبية

عضو جمعية رجال الأعمال الأردنيين

تطورت صناعة الدواء الأردنية خلال سبعة عقود بصورة كبيرة وأصبحت قطاعاً اقتصادياً رئيسا في الأردن، ويبلغ عدد شركات الأدوية الأردنية في المملكة ثلاث وعشرون شركة وتملك 17 شركة في ثمان دول عربية وأجنبية. وتجاوز حجم الاستثمار في الصناعة الدوائية الأردنية 2 مليار دولار داخل المملكة اضافة الى ما يزيد عن مليار دولار في الفروع التي تملكها شركات الأدوية الأردنية خارج المملكة.

ويشكل قطاع الصناعة الدوائية رافداً رئيساً للاقتصاد الأردني، فهو قطاع تصديري بالدرجة الأولى، ويشكل حوالي 7% من الصادرات الأردنية، وجاء ترتيبه الرابع في الصادرات الوطنية في العام الماضي 2021، حيث صدر الدواء الأردني الى 78 دولة في العالم، بما فيها الولايات المتحدة الأميركية والتي هي ثالث أكبر سوق تصديري للدواء الأردني بعد السعودية والعراق، كما تضم الأسواق الرئيسة للدواء الأردني الجزائر، السودان، لبنان، اليمن، عمان وقطر اضافة الى العديد من الدول العربية والأوروبية، ويتميز الدواء الأردني محلياً وخارجياً بسمعة عالية من حيث الجودة والفاعلية فضلاً عن سعره المنافس. وبلغت قيمة الصادرات الدوائية في العام الماضي حوالي ستمائة مليون دولار، مما يشكل حوالي 70% من مجمل انتاج مصانع الأدوية الأردنية.

كما يعد قطاع الصناعة الدوائية قطاع تشغيلي هام، اذ يشغل حوالي 11 ألف موظف بشكل مباشر، كما يشغل حوالي 50 ألف عامل بشكل غير مباشر في القطاعات المساندة المرتبطة بالصناعة الدوائية من الشحن والنقل والتأمين والطباعة والتغليف وغيرها، ومعظم العاملين في القطاع هم من الأردنيين، وتشكل الإناث تقريبا 37% منهم، كما يشكل حملة الشهادات الجامعية حوالي 67% من إجمالي العاملين في هذا القطاع، مما يشير بوضوح إلى أن قطاع الصناعة الدوائية هو قطاع مشغل رئيس، ومتميز بالموارد البشرية العاملة فيه.

ويساهم الدواء الأردني بشكل رئيس في تحقيق الأمن الدوائي في المملكة اذ تنتج مصانع الأدوية الأردنية كافة الأشكال الصيدلانية من الحبوب والكبسولات والحقن والتحاميل والأشربة السائلة والمعلقة والبخاخات الرذاذية والمحاليل الوريدية وقطرات ومراهم العيون والأنف، وتغطي هذه الأشكال الصيدلانية معظم الزمر العلاجية ومنها على سبيل المثال لا الحصر علاجات أمراض السرطان والأدوية البيولوجية المستخدمة في زراعة الأعضاء الحيوية والأدوية المعالجة لأمراض القلب والأوعية الدموية والسكري والجهاز العصبي المركزي والجهاز الهضمي والجهاز العضلي والأمراض الجلدية وأمراض الجهاز البولي التناسلي وأمراض اختلال الهرمونات وأمراض الجهاز التنفسي ومستحضرات التخدير ومضادات الحساسية والمضادات الحيوية وعلاجات الأمراض الفيروسية، اضافة الى الفيتامينات والمكملات الغذائية وحليب وأغذية الرضع وصغار الأطفال والأغذية الخاصة.

ومن الجدير بالذكر أن حصة الدواء الأردني في السوق المحلي بلغت حوالي 52% من حيث الحجم و 23% من حيث القيمة، كما تساهم الأدوية الأردنية في تحقيق الوفر في الفاتورة العلاجية وتوفر على خزينة الدولة ملايين الدنانير سنوياً من خلال المنافسة في العطاءات الحكومية، ويعمل القطاع على زيادة مساهمة الدواء الأردني في فاتورة الدواء محلياً.

كما تتجه شركات الأدوية الأردنية الى مزيد من التوسع والتنوع في الأدوية التي تنتجها من خلال الاستثمار في خطوط انتاج جديدة لتطوير وتصنيع مزيد من الأشكال الصيدلانية والزمر العلاجية، اضافة الى التوسع في انتاج الأدوية البيولوجية والأدوية ذات القيمة المضافة مما سيمكن شركات الأدوية الأردنية من الدخول الى أسواق تصديرية جديدة وكذلك زيادة صادراتها في الأسواق الحالية، مما سيعزز مساهمة قطاع الصناعة الدوائية الأردنية في الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص عمل جديدة وتعزيز دوره في تقليل العجز في الميزان التجاري، كما سيعزز مساهمة القطاع في تحقيق الأمن الدوائي في المملكة.

«رجال الأعمال» تثمن الجهود القطرية في إفتتاح كأس العالم

أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين واتحاد رجال الأعمال العرب على الدور الهام لدولة قطر في تنظيم فعاليات كأس العالم في نسخة استثنائية مما عكس امكانيات قطر كممثل في هذا الحدث الهام على المستوى الدولي مبيناً ثقة مجتمع الأعمال الأردني بنجاح الأخوة القطريين وتقديمهم نموذجاً نفخر به ويظهر للعالم أجمع التقاليد العربية الأصيلة والثوابت العربية المتجذرة.

وبين الطباع أن العلاقات الأردنية القطرية تتسم بالحيوية وهناك مصالح اقتصادية مشتركة تؤطرها العديد من الإتفاقيات ومذكرات التفاهم بين البلدين، لافتاً إلى أن الجمعية تبذل جهوداً حثيثة في سبيل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وقطر وذلك من خلال مجلس الأعمال الأردني القطري المشترك الذي تأسس في عام 2005 مع رابطة رجال الأعمال القطريين والذي يعتبر حلقة الوصل بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

من جهة أخرى أشاد الطباع بدور دولة قطر الشقيقة في دعم جهود اتحاد رجال الأعمال العرب والعمل العربي المشترك في تسهيل تدفق الاستثمارات العربية البينية، وتحقيق أهداف الاتحاد منذ تأسيسه في عام 1997.

FIFA WORLD CUP
Qatar2022

شركة الكربونات الاردنية

تأسست شركة الكربونات الاردنية عام 1979 ، وتحولت الشركة على مر السنين الى وطنية لاستغلال المواد الخام المحلية وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وتوفير العملات الصعبة نتيجة لزيادة الصادرات.

تختص شركة الكربونات الاردنية في مجال تعدين وصناعة وتصدير كربونات الكالسيوم باعلى مواصفات الجودة والنقاوة والدقة في التسليم ، حيث يتم انتاج أصناف مختلفة من بودرة كربونات الكالسيوم الطبيعي والمعالج تناسب الصناعات المتعددة وحسب حاجاتها .

تقوم الشركة بتصدير 80% من إنتاجها لأكثر من 35 دولة حول العالم من ضمنها كافة الدول العربية اضافة الى بلدان في جنوب شرق اسيا وشرق وغرب افريقيا وبعض الشحنات الى اوروبا .

Jordan Carbonate company

It all started back in 1979 when the first calcium carbonate (calcite) powder production started at Jordan Carbonate in the Middle East. The company started its operations to serve initially the regional paint and coatings market where manufacturers used to import from Europe and Asia. The management philosophy has been always focusing to adopt the latest grinding and mining technology managed by industry leaders and an innovative team that is thriving to diversify our customers' options when it comes to sustainable production. Three generations later led by the family, Jordan Carbonate continues to carry the legacy of the founder to provide world-class service and products to customers in the region.

الأردن والعراق.. فرصة واعدة لبناء تكامل اقتصادي

أكد رجال أعمال وجود مجالات واسعة وأرضية خصبة لبناء تكامل اقتصادي بين الأردن والعراق في ظل متانة العلاقات والقرب الجغرافي والإتفاقيات الموقعة بين البلدين وبينوا أن الجارة الشقيقة العراق تعتبر شريكاً اقتصادياً أساسياً للأردن، مؤكدين أهمية زيارة رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني لدعم وتقوية العلاقات الثنائية وتوسيع آفاق التعاون المشترك في مختلف المستويات خاصة الاستثمارية والتجارية منها.

وأجرى جلالة الملك عبدالله الثاني مباحثات مع السوداني، وتناولت المباحثات، التي عُقدت في قصر بسمان الزاهر، العلاقات الأخوية بين البلدين، وآليات تعزيز التعاون الاقتصادي واستكمال المشروعات المشتركة بينهما.

وارتفعت الصادرات الوطنية إلى العراق خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي بنسبة 27 % مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، لتصل إلى 335 مليون دينار مقارنة مع 263 مليون دينار، بحسب آخر أرقام التجارة الخارجية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة.

ووقع الاردن والعراق خلال العام الماضي العديد من الإتفاقيات ومذكرات التفاهم، منها استثناء منتجات البلدين من أي نظام تسجيل للواردات وتسريع استكمال الخطوات التنفيذية لإنشاء المدينة الاقتصادية المشتركة، إضافة للمضي بتنفيذ خط النقل الهوائي الكهربائي مزدوج الدائرة الذي يربط محطة تحويل الريشة مع محطة تحويل القائم وإعادة دراسة الإجراءات على منفذ طريبيل (الكرامة) لتسهيل التبادل التجاري.

من جهته، أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع أهمية زيارة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني إلى الأردن وما تم مناقشته من قضايا مهمة لكلا الجانبين، لافتاً الى أن مجتمع الأعمال الأردني يثمن أي جهود من شأنها تقوية العلاقات الثنائية خاصة الزيارات الرسمية لما يتخللها من مساع جادة لتوسيع آفاق التعاون المشترك في مختلف المستويات خاصة الاستثمارية والتجارية منها.

وبين الطباع أهمية وضع رؤية وأولويات واضحة تصب في صالح اقتصاد كلا البلدين وينتج عنها شراكات استثمارية في المجالات ذات الاهتمام المشترك مشيراً الى أن الزيارات الرسمية تتيح المجال أمام مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين للتشبيك فيما بينهم بشكل أكبر.

وأكد الطباع أهمية السوق العراقي بالنسبة للأردن خاصة وأن التعاون الاستثماري بين البلدين يعتبر مميزاً كون أن الاستثمارات العراقية في الأردن تقارب 24 مليار دينار وموزعة في عدد متنوع من القطاعات الحيوية.

وأعرب الطباع عن تطلعات مجتمع الأعمال الأردني نحو نتائج الزيارة وبما يساهم في تعزيز الاستفادة من الفرص المتاحة في السوق العراقي، خاصة وأن الموقع الجغرافي للأردن وقربه الحدودي والاستراتيجي من العراق يشكل فرصة كبيرة للانطلاق والدخول في مشاريع مشتركة خاصة في مجال إعادة الإعمار.

الطباع: مسارات الإصلاح نهج للدولة وأساس نهضتها

قال رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، إن مجتمع الأعمال الأردني يؤكد أن تبني مسارات الإصلاح الإداري والسياسي والاقتصادي هي نهج للدولة وأساس نهضتها، مشدداً على أهمية توجيهات جلالة الملك حول وضع برنامج تنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي وعدم التراخي في تنفيذها.

وأكد أن ترؤس جلالة الملك عبدالله الثاني لاجتماع مجلس الوزراء قبل أيام يعكس اهتمام جلالته الكبير ببدء تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي والتي تم إعدادها بتوجيهاته ومتابعته الحثيثة. وأشار إلى أن رؤية التحديث الاقتصادي التي تم وضعها من خلال عقد ورشات عمل قطاعية مكثفة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص لا بد أن تخرج إلى حيز التنفيذ في القريب العاجل ليتمكن المواطنون من لمس آثارها الإيجابية بالعام المقبل.

وشدد على أهمية بذل الجهود الحثيثة لوضع خطة تنفيذ واضحة المعالم وتكون موجهة حسب الأولويات للقطاعات المستهدفة بالشكل الذي يسهم في دعم وتطوير أداء القطاعات وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. ولفت إلى وجود العديد من القطاعات الاقتصادية التي لم تتعاف بالشكل المطلوب إلى جانب وجود العديد من التحديات الاقتصادية التي تتطلب تكاتف الجهود بين مختلف مؤسسات الدولة.

وأضاف أن جلالة الملك وجه الحكومة منذ مطلع العام الحالي للبدء بخطوات جادة نحو الإصلاح الشامل في مختلف جوانبه وبما ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين وتحسين مستويات معيشتهم خاصة في ظل الأزمات العالمية التي أثرت على عدد من المؤشرات الاقتصادية كالتضخم والأسعار وسلاسل الإمداد والتزويد.

وبين الطباع ضرورة إشراك القطاع الخاص في وضع خطة العمل المنوي من خلالها تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي والتي من المتوقع أن تسهم في ازدهار الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل جديدة وإقامة مشاريع استثمارية جديدة خلال السنوات العشرة المقبلة.

وأشار إلى أهمية أن يتم تبني سياسات إصلاحية تدعم الاستثمار وتستهدف تعزيز تنافسية البيئة الاستثمارية الأردنية وأن تنسجم رؤية التحديث الاقتصادي مع مختلف الخطط والاستراتيجيات المتبناة من مختلف الوزارات لتحقيق التكاملية المطلوبة وتفعيل دور مختلف فئات المجتمع كلٌ حسب دوره.

وقال إن "القطاع الخاص ينتظر ومنذ الإعلان عن رؤية التحديث الاقتصادي الخطوة القادمة وبدء التنفيذ الفعلي لجميع ما ورد من محاور الخطة وأن لا تبقى ضمن حدود نظرية ضيقة خاصة مع امتلاك الاقتصاد الأردني المقدرة على البدء بتنفيذ الرؤية بشكل تدريجي وفقاً لأولويات المرحلة وما تفرضه الظروف الراهنة من معطيات".

وأوضح أهمية أن يكون هناك مؤشرات أداء واضحة لمختلف المحاور المنوي تنفيذها ومدد زمنية مقترحة للتنفيذ للوصول إلى الهدف وإنجازه وتتبع مؤشرات الأداء بشكل دوري مع التركيز على القطاعات المستهدفة وتحديد التحديات والعقبات المتوقعة وإيجاد الحلول العملية لها.

وأكد الطباع أن القطاع الخاص يتطلع إلى نجاح الخطة التنفيذية لرؤية التحديث الاقتصادي بفارغ الصبر، وهو على أتم الاستعداد للتعاون للوصول إلى الإصلاح الشامل.

السفير الكويتي: الأردن بوابة اقتصادية مهمة ومناخه الاستثماري مشجع

نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين ضمن سلسلة اللقاءات الصباحية للأعمال حول تطور العلاقات الاقتصادية الأردنية الكويتية استضافت من خلالها سفير دولة الكويت لدى المملكة عزيز الديحاني.

■ الطباع

«18 مليار دولار حجم الاستثمارات الكويتية في الأردن»

وأكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين خلال اللقاء أن العلاقات الاقتصادية الأردنية الكويتية علاقات عميقة ومتجذرة فيجمع البلدين عدد متنوع من مختلف الإتفاقيات في المجالات التجارية والاستثمارية كإتفاقيات منع الإزدواج الضريبي وحماية الاستثمارات المتبادلة والتي تجمع البلدين منذ عام 2001.

كما وبين الطباع الدور الهام الذي يؤديه القطاع الخاص من كلا البلدين وسعيهم المتواصل في بناء شراكات تجارية واستثمارية مشتركة. الأمر الذي انعكس ايجاباً على تطور العلاقات الثنائية. وقال الطباع: " تعد الكويت من أبرز الدول المستثمرة في الأردن، الى جانب كونها أحد أهم الشركاء التجاريين كذلك، فبلغ حجم الاستثمارات الكويتية في الأردن ما يقارب 18 مليار دولار" . مشيراً الى أنه وفي مجال الاستثمار في سوق عمان المالي تحتل الكويت المرتبة الثانية على مستوى الدول العربية بحجم استثمارات بلغت 800 مليون دينار أردني خلال عام 2021. كما وبلغ التبادل التجاري بين البلدين خلال أول 8 أشهر من العام الحالي ما قيمته 141 مليون دينار.

ولفت الطباع الى أن مجتمع الأعمال الأردني يؤكد توافر العديد من الفرص غير المستغلة بالشكل المطلوب سواء على المستوى التجاري والاستثماري خاصة في مجالات الصناعات الغذائية ومشاريع الأمن الغذائي، والإنتاج الدوائي والسياحة العلاجية، والصناعات الكيماوية وغيرها العديد من المجالات التي يمكن توجيه الاستثمارات المشتركة نحوها.

■ الديحاني

«الأردن بوابة مهمة للدول العربية ويسعى رجال الأعمال الكويتيون لإقامة مشاريع فيها»

بدوره، أكد سعادة السفير عزيز الديحاني أن دولة الكويت تعد المستثمر الأول في الأردن بمبلغ 2.5 مليار دينار كويتي أي ما يعادل نحو 18 مليار دولار وأعرب الديحاني عن أمله أن يتوسع التعاون الاقتصادي بين البلدين الشقيقين إلى مستوى التعاون السياسي

ولفت الى أن الأردن والكويت وقعا حتى الآن نحو 73 اتفاقية مشتركة أغلبها اقتصادية وأن العمل جار لترتيب عقد اجتماعات اللجنة المشتركة واللجنة الفنية بين البلدين. وأكد الديحاني عمق العلاقات التاريخية التي تربط الكويت والأردن بفضل رعاية واهتمام وحرص القيادة السياسية في البلدين بقيادة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وأخيه العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني.

كما وأشار إلى أن هناك "توجهاً كبيراً لرجال الاعمال الكويتيين للاستثمار في الأردن في مشاريع عدة مضيفاً أن "الأردن يعنينا والإهتمام به هو توصية من القيادة السياسية في الكويت لبناء علاقات اقتصادية رائدة بين البلدين".

واستعرض السفير الديحاني الدور الإنساني الكويتي في اسناد الجهود الأردنية لإستيعاب تداعيات أزمات اللجوء في المنطقة، مثمناً دور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي بين البلدين ومناقشة القضايا التي تهم القطاع الخاص الكويتي والأردني.

كما وتم خلال اللقاء مناقشة عدد من المواضيع التي تهم مجتمع الأعمال الأردني، الى جانب مناقشة آفاق التعاون الاستثماري المشترك بين البلدين في المرحلة القادمة، خاصة مع وجود عدد من المشاريع الواعدة والتي يمكن أن يتم بناء شراكات استراتيجية من خلالها.

امكانيات قطاع الإنشاءات لتصدير خدماته نحو الخارج (الفرص والتحديات)

بقلم: المهندس علي الكردي

المدير التنفيذي لشركة مروان أحمد الكردي وشركاه

عضو جمعية رجال الأعمال الأردنيين

يعتبر قطاع الإنشاءات والبناء بكامل مكوناته (مقاولين – مستشارين – مستثمرين) من أهم القطاعات في السوق الأردني الذي يساهم بشكل جوهري في الاقتصاد حيث يساهم هذا القطاع بحوالي 18% من الناتج الوطني الإجمالي ويساهم بتشغيل حوالي 100 الف عامل في القطاع (يتقاضون رواتب سنوية من قطاع المقاولات تبلغ ما يقارب 450 مليون دينار أردني) كما أنه يساهم بتشغيل و خلق فرص عمل لما يزيد على 100 قطاع مساند أو مرتبط بقطاع الإنشاءات.

تطور قطاع الإنشاءات والبناء كمهنة واستثمار على مدى السنين وتراكمت لديه الخبرات الا ان الأعمال المتاحة لم تكن في أي فترة من الفترات تتناسب مع حجم الإمكانات التنفيذية وسرعة نمو مكونات هذا القطاع. وبالرغم من دعم الدولة الأردنية لتطوير قطاع الإنشاءات الا أن الأعمال المتاحة في السوق المحلي أقل بكثير من قدرات واعداد المقاولين كما هو مبين في الرسم البياني أدناه.

وعليه، فلا بد من ايجاد البدائل لدعم هذا القطاع لما له من أثر على الناتج الوطني وتوفير فرص العمل سواء في القطاع نفسه أو في القطاعات المساندة له ويكون ذلك عن طريق تصديره الى الدول الأخرى، وفيما يلي المحاور الثلاثة الأساسية لتسهيل تصدير قطاع الانشاءات:

المحور الأول يخص الدولة ومؤسساتها حيث تعنى الحكومة بأن يكون من ضمن أهدافها تصدير الإنشاءات، بحيث تقوم بمايلي:

• إشراك مندوبي قطاع الإنشاءات في الزيارات الرسمية بالداخل والخارج من ضمن الوفود الاقتصادية والرسمية وإشراك النقابات والجمعيات المختصة باللجان الرسمية والاقتصادية.

• وضع التشريعات والأنظمة المنظمة لعملية التصدير، واصدار التعليمات لكافة الجهات الرسمية لتسهيل هذه العملية بحيث تقوم كل جهة بما يعنيها من مهام.

• متابعة العطاءات والفرص الاستثمارية المتاحة من خلال السفارات والملحقيات التجارية والاقتصادية ومتابعة أفراد هذا القطاع واحتياجاتهم وتسهيل مهمتهم.

• وضع تعليمات وأسس للسفارات، وترتيب الإجتماعات واللقاءات بين السفراء والمسؤولين والمستثمرين والقطاع الخاص لتوفير أسس لتسهيل عملية التصدير ودعوة ممثلي قطاع الانشاءات للندوات والورش ذات الإختصاص في تلك الدول.

• التنسيق مع البنوك والصناديق الممولة لتسهيل إشراك هذا القطاع من الأردنيين واستضافة ممثلين من الجهات الممولة وعمل اتفاقيات أو برتوكولات ثنائية لتسهيل عملية التصدير لقطاع الإنشاءات الأردني.

• السماح للمقاولين الأردنيين بالمشاركة في العطاءات الدولية وتسهيل حرية الحركة

• عمل اتفاقيات أو برتوكولات مع الدول المتضررة من الحروب أو الدول المانحة لإعادة الإعمار وذلك بإعطاء فرص حقيقية لمشاركة قطاع الإنشاءات الأردني بكافة مكوناته للمشاركة في إعادة إعمارها.

• التنسيق ما بين المقاولين والمستشارين الأردنيين و المساعدة مع كافة الجهات الرسمية من خلال مندوب مفوض من الوزارة.

• اعتماد الخبرات المحلية للتجمعات او الإئتلافات لتقديمها للدول والهيئات الخارجية.

• تنظيم التعليمات بما في ذلك استحداث التعليمات التي تساعد على تصدير القطاع.

• استحداث وحدة من خلال دائرة العطاءات لتصدير الإنشاءات وتسهيل كافة احتياجات القطاع بحيث تكون هذه الوحدة مسؤولة عن التنسيق مع الوحدة المراد انشاءها من مجموعة قطاع الإنشاءات ومتابعة احتياجاتها بشكل مباشر.

• تسهيل إصدار الكفالات والضمانات وإيجاد آلية ضمان لدى البنوك للمشاريع على النظام المتبع في الدول الأوروبية وأمريكا وعمل إعفاءات ضريبية وجمركية لتصدير الانشاءات وتسهيل عملية إعادة التصدير وإعادة الإستيراد للآليات والمعدات وازالة المحددات لمدة بقاء هذه الآليات بالخارج وكذلك ايجاد آلية فعالة وعملية لتمويل المشاريع وضمانها.

المحور الثاني معني بالنقابات والجمعيات (نقابة مقاولي الانشاءات الاردنيين، نقابة المهندسين الأردنيين، جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان الأردني، جمعية البنوك في الأردن والمنتدى الهندسي الأردني) وتتمثل أدوارهم في المتابعة مع النقابات والهيئات المختلفة لتسهيل عملية التصدير بالإضافة إلى البنوك والصناديق المختلفة ووضع معايير خاصة لتصدير قطاع الإنشاءات والمتابعة مع الجهات التي صدرت إليها الإنشاءات ومتابعة حُسن الأداء وتذليل العقبات.

المحور الثالث والأخير يخص جمعية رجال الأعمال حيث أن جمعية رجال الأعمال تضم بأعضائها كافة مكونات قطاع الانشاءات بالإضافة للقطاعات الاخرى كالصناعة والتجارة ..الخ ولها عمل متاح خارج الاردن مع جمعيات مستثمرين في عدة دول وعملها لا يتعارض مع اهداف وقوانين وانظمة النقابات والجمعيات المستهدفة.

في النهاية، من الضروري عمل وحدة بمظلة جمعية رجال الأعمال لتصدير قطاع الإنشاءات بطريقة مؤسسية بحيث تكون هذه الوحدة الجهة التي تنسق وتتابع كافة الإجراءات مع كافة الجهات بحيث تضم مندوبين من النقابات والجمعيات المعنية وتؤسس مشاركة حقيقية ما بين القطاع العام (ممثل برئاسة الوزراء) والقطاع الخاص (ممثل بجمعية رجال الأعمال والوحدة المقترحة) وربما يطلق عليها نافذة تصدير قطاع الانشاءات.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

وفّر وقتك، واحمي بيئتك
وافتح حسابك أونلاين

06-5200999

jkb.com

31 October

BUSINESSMEN ASSOCIATION PRESIDENT TALKS INVESTMENT TIES WITH US EMBASSY OFFICIAL

The Jordanian Businessmen Association (JBA) President Hamdi Tabbaa and Counselor for Economic Affairs at the United States Embassy in Amman Kevin Skillin discussed means to enhance economic ties and connect the two countries' business communities.

The two parties agreed to put in place an action plan for next year to build strategic partnerships, said a statement issued by the JBA, adding that they underscored needs to define economic sectors of priority and learn about investment opportunities.

During the meeting, Tabbaa affirmed the deep rootedness and advanced level of Jordanian-American ties, pointing to the significant contribution of a free trade agreement to boosting the economic relations.

The Jordanian private sector is always trying to leverage the free trade agreement to expand cooperation and enter the American market, Tabbaa indicated, adding that the agreement managed to achieve common interests and made the US a prominent partner of Jordan in terms of exports.

For his part, Skillin underlined the need to bolster joint cooperation and tap into investment opportunities existing in both countries, noting that economic growth is accelerating in the region, thus urging efforts to put Jordan on the investment map.

Trade exchange between Jordan and the US totaled $3.7 billion by the end of 2021, of which $2.3 billion were Jordanian exports, mainly chemicals and garment. The other $1.4 billion were imports mostly of machinery, mechanical devices, and metal products.

8 November

INVESTMENT MINISTER, JBA DISCUSS JOINT COOPERATION

Saqqaf stated during the meeting that Jordan's overall investment strategy aims to support the economy by creating job opportunities, boosting economic growth, and enhancing business competitiveness and the environment.

Endorsing the 2022 investment environment law is a step toward strengthening Jordan's position as a desirable investment hub that gives local, regional, and international investors the necessary resources for success, she continued.

The minister noted that the ministry will streamline all processes related to any investment projects and that the private sector is a crucial partner of the government and an important contributor to economic development.

Tabbaa emphasized that the JBA is committed to collaborating with the ministry to draw in foreign investment and inform businesspeople about Jordan's investment services and advantages.

"Jordan has everything it needs to become a regional and international logistical hub, given its enticing investment environment," he said, emphasizing the importance of enabling existing projects to expand and flourish, and introducing potential investors to the most lucrative investment opportunities, primarily in the field of sustainable development.

18 October

JBA, FRENCH EMBASSY TALK ECONOMIC COOPERATION

Jordanian Businessmen Association (JBA) Chairman Hamdi Tabbaa and Economic Counselor at the French Embassy in Amman Myriam Safsaf discussed the private sector's role in advancing economic ties between the two countries.

The meeting tackled existing investment opportunities and means of bolstering ties between the business communities of the two countries, according to a JBA press release.

Tabbaa said the Jordanian business community is keen on boosting Jordanian-French trade and investment ties to positively impact their trade balance, urging businessmen to benefit from opportunities in Jordan's promising economic sectors.

Safsaf said the embassy will cooperate with the JBA to interconnect the business communities, particularly in agriculture.

JBA board members, who attended the meeting, pointed to investment prospects in Jordan's advanced medical sector and tourism after recovering from Covid pandemic repercussions.

The two countries' trade volume stood at $328 million in 2021, $30 million of which were Jordanian exports, mostly chemicals, vegetables and foodstuffs.

24 October

FOREIGN TRADE ON RECOVERY PATH, SAYS JBA CHAIRMAN

Since the beginning of 2022, the Kingdom's foreign trade has been steadily bouncing back from the lows brought on by the Covid-19 pandemic, Jordanian Businessmen Association (JBA) Chairman Hamdi Tabbaa said. Tabbaa said in a statement that upward trajectory of the Kingdom's foreign trade is underpinned in part by its free trade pacts with a number of word countries.

He noted that the JBA has compiled a report on foreign trade for the period 2017-2021, focusing on the effects of economic developments on various foreign trade indicators. In the first half of 2022, he continued, national exports increased by 45.5 percent compared to the same period in 2021, while imports increased by 38.6 percent, resulting in an exports-to-imports coverage ratio of 44.6 percent.

Since Jordan joined the World Trade Organization, according to Tabbaa, its policies have been geared toward removing trade restrictions and increasing national exports. Tabbaa noted that Jordan's diverse service sector contributed to the country's service trade balance posting a surplus of about $ 2.2 billion from 2016 to 2019.

Exports of services include those related to commerce, tourism, travel, transportation, construction, finance, information technology, and insurance. The largest portion of exports, which totaled $ 2.3 billion in 2020, were trade services.

Tabbaa went on to say that as a result of the pandemic, Jordan's service sector trade balance recorded a $ 500 million deficit in 2020, with $ 2.5 billion in exports and $ 3 billion in imports, as opposed to $ 8 billion in exports and $ 4.8 billion in imports in 2019.

According to the most recent International Trade Centre data, service sector trade exchange fell by $7.3 billion in 2020, with Jordanian exports falling by $5.5 billion and imports dropping by $1.8 billion.

The fertilizers industry alone has unrealized export potential worth $792 million, the JBA president said, not to mention the $736 million in the chemicals industry, the $576 million in the garment industry, the $506 million in the livestock industry, and the $483 million in the pharmaceuticals industry.

Tabbaa said JBA is viewed as Jordan's investment arm since its establishment by launching joint business councils and signing memoranda of cooperation and understanding with many Arab and foreign business sector institutions.

In addition, he called on the Malaysian private sector to get acquainted with Jordan's investment opportunities in various sectors.

For his part, Malaysian diplomat stressed the importance of strengthening and developing joint cooperation with many investment opportunities available to both sides and various areas to enter the two countries's markets, noting that Malaysian market is diverse, wide and prosperous.

The two countries' trade exchanges during the past year amounted to about $283 million, of which $59 million were exports to Jordan, concentrated in the chemical and mineral industries and plant products, the statement said.

15 October

SAUDI, JORDAN DISCUSS ACTIVATING JOINT INVESTMENT

The Jordanian Businessmen Association (JBA) has organized a series of morning business meetings on the development of Jordanian-Saudi relations through which it hosted Saudi Ambassador Naif bin Bandar Al-Sudairi.

Al-Sudairi said that the meeting is a prelude to activating joint investments through the NEOM project, in which "we aim to invest in both Jordan and Egypt, and benefit from our geographical proximity, especially with a distinct infrastructure in the Aqaba region".

Al-Sudairi emphasized the importance of the meeting, which is a complement to previous meetings with the Jordanian businessmen's association, to discuss outstanding bilateral relations, especially in economic aspects

JBA's Chairman Hamdi Tabbaa emphasized that Jordan's economic relations with Saudi Arabia are based on a strong institutional framework of economic cooperation agreements, the Joint Jordanian-Saudi Commission and the Coordination and Business Councils, all of which are important tools for developing areas and opportunities for cooperation between the two countries on all levels.

As part of the association's efforts to strengthen Jordanian-Saudi relations, a joint investment conference will be convened in early 2023. It aims to familiarize both countries with the most important investment projects, especially in the Aqaba Special Economic Zone Authority (ASEZA) and the NEOM project, Tabbaa said.

He elaborated on the important role played by the private sectors in the two countries and their persistent efforts in creating commercial and investment partnerships, which positively reflects on the development of the bilateral relations, especially in the past three years. In the field of investment in the Amman Stock Exchange, Saudi Arabia is the most invested Arab country with an investment volume of $1.46 billion in 2021.

The establishment of the Saudi-Jordanian Investment Fund in 2017 marked a qualitative shift in the promotion and development of joint investments, especially in sustainable strategic projects, he added.

Amr noted that the government, through the Public-Private Partnership Unit at the Ministry of Investment, has identified a set of bankable projects that include opportunities in a number of sectors such as water, transport, the digital sector, and education.

Chairman of JBA Hamdi Tabbaa said that the forum constitutes an initial step to build an action plan to enhance the investment opportunities available in the Kurdistan Region of Iraq.

He noted that the geographic location of Jordan and its strategic proximity to Iraq is a great opportunity for launching joint projects. A number of Jordanian companies began exporting goods to the Kurdistan region of Iraq in 2013, he said, adding that Erbil is an especially promising market for Jordanian companies in the information technology sector.

The Jordan Businessmen Association (JBA) and the Kurdistan Investors' Union have sealed a memorandum of understanding (MoU) to launch a joint Jordanian-Kurdish business council to further develop bilateral economic relations.

The agreement was signed by JBA Chairman Hamdi Tabbaa and President of Kurdistan Investors Union Ahmed Rikany.

A JBA statement said that the business council will contribute to concluding joint trade and investment agreements between business owners from the two countries, with the aim of expanding bilateral economic activities.

"It will also play a role in encouraging joint cooperation between the Jordanian and Iraqi business communities, by exchanging investment information as well as trade delegations," the statement added.

The JBA President described the prospective council as an important step to advance bilateral relations at various levels, aiming at supporting the national economy, enhancing the Kingdom's investment environment and attracting investments.

12 October

JORDAN, MALAYSIA TALK WAYS TO ENHANCE ECONOMIC RELATIONS

Chairman of the Jordanian Businessmen Association (JBA) Hamdi Tabbaa, and Chargé d 'Affairs at Malaysian Embassy in Amman, Wan Afzan agreed to develop an action plan for the next year to build strategic partnerships in investment fields to serve common interests.

During the meeting, which was held at JBA's headquarters, the two sides discussed mechanisms for developing the two countries' economic relations, stressing the necessity of holding meetings aimed to identifying priority economic sectors and key investment opportunities available and increasing networking between the two countries' businessmen.

According to a JBA statement, Tabbaa pointed to the importance of strengthening and activating economic relations between the two countries towards broader horizons of investment partnerships in various fields of common interest.

Jordan and Malaysia share strong, historic relations that are constantly developing, which requires efforts to strengthen them, he noted. He also drew attention to Jordan's value-added economic sectors, which the Malaysian side can invest in and benefit from investor incentives, especially in the pharmaceutical and food industries, information technology and food security.

21 September

JBA, JFDZ DISCUSS INVESTMENT OPPORTUNITIES WITH AZERBAIJANI DELEGATION

The Jordanian Businessmen Association (JBA) and Jordan Free and Development Zones Group (JFDZ) discussed with a delegation from Azerbaijan's Alat Free Economic Zone (FEZ), opportunities for networking the two sides according to the two countries competitive privileges.

At the joint meeting organized by JBA with FEZ delegation headed by its Deputy Chairman Ismayil S. Manafov, FEZ's key investment opportunities and its incentives were reviewed, in the information and communication technology (ICT), pharmaceutical and food industries sectors and the possibilities of networking between the two countries' investors.

During the meeting, which was attended by Azerbaijani ambassador to Jordan, Eldar Salimov, JBA board of director member, Yusri Tahboub, said the Kingdom has established a diverse number of free and development zones that contribute positively to attracting foreign investments, generating new job opportunities, strengthening export sector, and providing various forms of logistical services to investors.

This lucrative environment contributes to developing investment environment and supporting competitiveness of the local sector, he said.

Jordan, he said, has many competitive advantages that provide attractive factors for investments, especially open Jordanian economy to trade and the Kingdom's many free trade agreements at the Arab and international levels.

Both countries enjoy many investment opportunities in the promising economic sectors, which require launching more strategic partnerships between both sides' business communities, he noted.

He referred to multiple "promising" investment and trade opportunities between the two countries in sectors of medical care, therapeutic tourism, agriculture, food and pharmaceutical industries.

For his part, the Azerbaijani ambassador lauded JBA's efforts and its role in strengthening economic relations with his country, adding that this Azerbaijani delegation is the second to visit Jordan, in cooperation with JBA.

Jordan and Azerbaijan have "historic" relations, which represent basis for developing their trade exchanges, he said, adding that the two countries have a variety of cooperation agreements in various fields and levels, the diplomat said.

He also voiced interest of the Azerbaijani side in strengthening trade relations with Jordan, noting multiple attractive economic and investment opportunities that represent a wide field of cooperation between the two sides.

1 October

JOINT JORDANIAN-KURDISH BUSINESS COUNCIL TO BE ESTABLISHED

Investment Minister Khairy Amr participated in the Jordan-Kurdistan Investment Forum, organized by the Jordanian Businessmen Association (JBA).

The minister described Jordan as "the ideal place to invest in" due to the market's competitiveness and the advantages and incentives it provides to investors and business owners, highlighting the availability of investment opportunities in the Kingdom.

Amr voiced Jordan's aspirations to become a regional logistics center due to the country's position as a transit gateway between Eastern Europe, Turkey and the Arab Gulf states.

19 September

IMPROVING THE SOCIAL PROTECTION SYSTEM IS ONE OF THE MOST IMPORTANT SECURITY AMENDMENTS

During a meeting organized by the Jordanian Businessmen Association in cooperation with the Jordanian Academics Association, Al-Rahahleh said that about 10,000 families of orphans will be able to benefit from the pensions of their joint or retired inheritor if the amended draft law is approved.

During the past few days, Al-Rahahleh held several meetings with civil society organizations to discuss the proposed amendments to the Social Security Law and their justifications.

Al-Rahahleh confirmed that about 18,000 retirees have benefited from the increase in the minimum pension, as well as enabling more than 20,000 families of participants and retirees to benefit from higher education support that will be provided by the proposed social solidarity account, as part of the new measures to expand social protection.

He explained that the draft law will allow about 50,000 early retirees to benefit from the annual increase related to inflation next May, noting that this measure falls within the package of measures proposed to protect retirees with low and medium incomes.

He pointed out that the Corporation has already started preparing and preparing for the immediate implementation phase of the insurance in the event of the approval of the health insurance project through the formation of a specialized committee comprising experts from inside and outside the Corporation, which began its work about two weeks ago.

He added that the Corporation will make a change in the system of purchasing health services in a way that makes it more effective and able to guarantee distinguished health services for those covered by the insurance, pointing out that the introduction of insurance will make a qualitative leap in all areas related to the health care sector over the coming years.

For his part, Chairman of the Jordanian Businessmen Association, Hamdi Al-Tabbaa, stressed that any amendments to the law regulating social security concern the private sector, especially since any effects associated with these changes will be directly reflected on the activities and works of various economic sectors.

Al-Tabbaa said, "There is a difference in opinions about the new amendments, which has sparked a state of controversy. Therefore, the association decided, through this seminar, to answer all inquiries and questions from the private sector."

He pointed to the rise in social security cuts, explaining that the Jordanian private sector is burdened with the burdens of workers' wages and operating expenses, considering this one of the challenges of providing new job opportunities and one of the reasons for laying off the services of some workers, especially in light of the weak economic cycle and recession.

He stressed the importance of taking into account the costs of social security contributions if we want to combat the high unemployment rates.

During the meeting, which was moderated by the President of the Jordanian Academics Association, Dr. Khaled Al-Omari, they discussed the most prominent new amendments to the Social Security Law and their compelling reasons, and discussed the measures and procedures of the Social Security Corporation, expanding coverage and achieving a more sustainable retirement system.

MINISTER: E-PAYMENT ACCOUNTS FOR 81% OF GOVERNMENT COLLECTIONS

Minister of Digital Economy and Entrepreneurship Ahmad Hanandeh said that about 81%, or JD6.5 billion out of JD8 billion in government collections, is paid through electronic payments.

However, the remaining JD1.5 billion, about 19%, is paid through JD 27 million direct cash movements, which means that most of the amount is collected electronically, but most of the movements are done directly, he told a meeting organized by the Jordanian Businessmen Association (JBA) to discuss the impact of electronic services on the ease of doing business.

Hanandeh said his ministry is in charge of enabling the economic transformation of public and private sector institutions and harness technology to provide better and faster service.

The minister said that digital transformation in the Kingdom is incomplete, but it will continue along with technological advancement, as it will save the government capital and operational expenses, but not additional revenue.

He pointed out that the e-government infrastructure has saved 60 to 65 million JD in capital and operational expenses in the last five years.

Hanandeh said the e-government process took 20 years to achieve, adding that complex procedures posed a key challenge to digital transformation, and they must be simplified to accelerate the transformation and enhance the one government and decentralized service.

He pointed out that after its upgrade, Sanad application will include a wide range of distinguished services of the single service platform, with the aim of activating the digital identity, digital signature and digital documents.

For his part, JBA Chairman Hamdi Tabbaa said information technology is a promising supportive of various economic activities, pointing to its key role in achieving sustainable growth, especially in light of the global trend to switch to digital transformation and adopt artificial intelligence, which has become the pillar of any development of economic structures.

He said enhancing cybersecurity contributes to creating a safe and attractive investment and business environment, calling for strenuous efforts to promote Jordan's image in this regard.

SEMINAR SHOWCASES INVESTMENT OPPORTUNITIES IN INDIA'S UTTAR PRADESH

Showcasing investment opportunities in India's most populous state, Uttar Pradesh, the Indian embassy in Amman, in cooperation with the Jordanian Businessman Association (JBA), organised a seminar.

Uttar Pradesh's growth model bodes well for Jordan, India's Ambassador to Jordan Anwar Haleem said during the business seminar titled "Introducing Uttar Pradesh — the Land of Promise". He highlighted the state's strength in food production and leatherworking.

Uttar Pradesh, with a population of 200 million, and almost thrice the size of Jordan, is a "shopper's delight", as each district in the state has something to offer for investors, the commercial representative of the mission said.

Uttar Pradesh is becoming a new industrial hub in manufacturing, IT, defence and in the service sector, according to a presentation during the event, which also highlighted investment opportunities in agro- and food processing, micro, small and medium enterprises, textiles and tourism.

Haleem commended the association's efforts in sustaining cooperation with the embassy in a way that contributes to enhancing economic cooperation between the two countries, noting that both countries enjoy "distinguished" relations thanks to the efforts exerted by the two leaderships.

JBA Chairman Hamdi Tabbaa said that Indian investments in the Kingdom's apparel and phosphate sectors reach some $1.3 billion. The JBA Chairman also noted that India ranks 10th in terms of the volume of investments in the Amman Stock Exchange, at $572 million.

He said that there are 25 garment factories with Indian investments in the Kingdom with a total investment volume of almost $300 million.

Tabbaa referred to several cooperation agreements between Jordanian universities and their Indian counterparts on various training programmes including in the fields of ICT and cybersecurity.

India-Jordan bilateral trade was valued at all time high at $2.716 billion in financial year 2021-2022 (i.e. April 2021 to March 2022), recording an exceptional annual growth of 60.13%, according to data from the Indian embassy.

India's exports to Jordan amounted to $889.2 million with an annual growth of 40.96%, and imports from Jordan amounted to $1.87 billion, registering a growth of 70%, according to the embassy.

India imports fertilisers, phosphates and phosphoric acid, among others, from Jordan and exports petroleum products, cereals, meat, organic and inorganic chemicals, engineering goods and automotive parts. India emerged as Jordan's fourth largest trading partner in 2021, according to the Indian embassy.

11 September

JBA, IRAQI BUSINESS COUNCIL TALK FUTURE COOPERATION PROSPECTS

Board of Directors of Jordanian Businessmen Association (JBA) discussed with Deputy Chairman of Iraqi Business Council (IBC) in Jordan, Sa'ad Naji, prospects for future cooperation and key issues of concern to the business communities in both countries.

JBA Secretary General, Eng. Abdul Rahim Al-Boucai lauded IBC's important role to develop and attract Iraqi investments continuously, stressing the association's keenness to strengthen investment, trade and economic relations between the two countries, benefiting from business councils affiliated with a number of economic activities in Iraq.

He said Jordan's business community is looking forward to opening new horizons for investment in Iraq, as the Kingdom's true economic depth and a key traditional markets for Jordanian exports.

Noting Iraqi investments enjoy strategic importance he said strengthening bilateral relations is a crucial step to achieve common interests in various economic sectors.

In turn, JBA board of director member, Micheal Nazzal, stressed importance of signing a memorandum of understanding (MoU) between the two sides to enhance cooperation in various fields, especially in the tourism sector, to promote Iraqi investment in Jordan.

Meanwhile, JBA board of director member, Eng. Yusri Tahboub, stressed the importance of overcoming all obstacles under Jordanian-Iraqi Joint Business Council, especially in medical tourism and industrial sector fields.

For his part, Naji said Jordanian-Iraqi economic relations have maintained their strength over previous years despite all regional challenges. Noting that Iraqi investors in Jordan receive many investment privileges provided by investment law, in addition to a package of incentives and exemptions.

IBC, which was established in 2006, brings together under its membership 400 Iraqi businesspeople, representing nearly 3,200 companies, owning various investments in different economic sectors, foremost are tourism, industry and trade, he said.

Despite drop in trade exchange volume between the two sides, he said IBC contributed to investing in major economic projects, in addition to a number of projects currently being mulled, he said.

He also expressed Iraqi businessmen aspiration to complete special economic zone between the two countries. To date, he noted volume of Iraqi investments in Jordan amounted to aboutJD23.4 billion, as IBC's stake approximately stands at 60%.

To push trade traffic, he said IBC is constantly calling on lifting visas between the two countries. IBC, he noted, prepared observations on Jordan's new Investment Environment Law, with focus on unclear incentives and complexity in dealing with multiple regulations, instructions and approvals related to investment procedures.

JORDAN, TUNISIA TALK ECONOMIC, TRADE COOPERATION

Jordanian Businessmen Association (JBA) Chairman Hamdi Tabbaa met Tunisian Ambassador Khalid Suhaili to discuss prospects for boosting joint investments and increasing two-way trade.

During the meeting, Tabbaa pointed to the possibility of drawing up an action plan with Tunisia, which has good relations with African countries, to increase the chance of Jordanian products to access to both Tunisian and African market.

The Jordanian-Tunisian ties significantly grew in the past few years, he emphasized, pointing to the Jordanian-Tunisian Business Council's key role in this regard.

Tabbaa called on the Tunisian business community to visit Jordan and look firsthand at investment opportunities, pointing to the Kingdom's strategic location and political and financial stability as well as free trade agreements it signed with Arab and foreign countries.

For his part, the Tunisian Ambassador reaffirmed the deep-rooted ties with Jordan, commending the JBA's role in strengthening economic relations between the two nations.

He underscored the embassy will keep channels open with the JBA and cooperate with it in holding events, particularly the periodic meetings of the Jordanian-Tunisian Business Council.

Trade exchange between the two countries amounted to $23 million in 2020, about $ 9.1 million of which were exports of pharmaceuticals, electric tools, and fertilizers, while imports constituted $13.9 million of inorganic chemicals, fish, machinery, and electrical equipment.

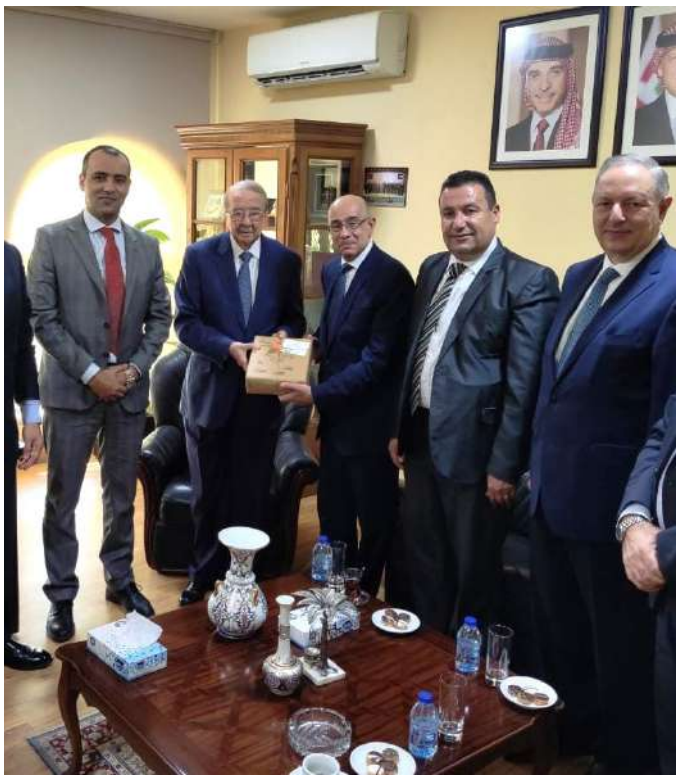

Contents

1	Jordan, Tunisia talk economic, trade cooperation
2	JBA, Iraqi Business Council talk future cooperation prospects
3	Seminar showcases investment opportunities in India's Uttar Pradesh
4	Minister: E-payment accounts for 81% of government collections
5	Improving the social protection system is one of the most important security amendments
6	JBA, JFDZ discuss investment opportunities with Azerbaijani delegation
6	Joint Jordanian-Kurdish business council to be established
7	Jordan, Malaysia talk ways to enhance economic relations
8	Saudi, Jordan discuss activating joint investment
9	JBA, French embassy talk economic cooperation
9	Foreign trade on recovery path, says JBA Chairman
10	Businessmen association president talks investment ties with US embassy official
10	Investment Minister, JBA discuss joint cooperation

شركة التأمين الإسلامية ... أمان ونماء منذ التأسيس

شركة التأمين الإسلامية أول شركة تأمين إسلامي في الأردن تأسست عام 1996م برأس مال وقدره 2 مليون دينار أردني وأصبح الآن 15 مليون دينار أردني. وقد أنشئت شركة التأمين الإسلامية على أساس نظام التأمين التعاوني المقر شرعاً من المجامع الفقهية وهيئات كبار الشرع الحنيف كبديل شرعي عن التأمين التجاري. وهي شركة مالية تُدير أموالها وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء وعلى أساس الوكالة بأجر معلوم ، والمضاربة بأموال حملة الوثائق.

حققت شركة التأمين الإسلامية نجاحات متواصلة خلال مسيرتها منذ التأسيس، وقد ساهمت في إنشاء عدة شركات تعمل في مجال التأمين وإعادة التأمين الإسلامي في كل من اليمن، لبنان، السعودية وتونس . وكما صدر عن الشركة العديد من المؤلفات حول موضوع التأمين التكافلي الإسلامي مما جعلها منارة للعمل التأميني الإسلامي ومثالاً يُحتذى به لدى العديد من شركات التأمين التكافلي محلياً وعربياً ودولياً.

وحصدت شركة التأمين الإسلامية العديد من الجوائز خلال مسيرتها كان آخرها جائزة الابتكار والتميز في تطوير خدمات التكافل لعام 2017، وجائزة أفضل شركة تأمين تكافلي في الأردن لعامي 2021 و2022 على التوالي من مجلة World Finance.

شركة التأمين الإسلامية م.ع.م
The Islamic Insurance Co.
ISO 9001:2015 Certified
الإدارة العامة: عمّان، شارع وصفي التل ، مجمّع الطباع (94)

Tel: 06-562 0151
Fax: 06-562 1414
Email: Islamicinsurance@tiic.com.jo
Website: Islamicinsurance.jo

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

Business Community

Quarterly economic magazine issued by the Jordanian Businessmen Association

Year 25 - December 2022

Investment for Future